

الشاذ عند الشريف الكوفي

في كتابه البيان

في شرح اللمع ، دراسة وصفية تحليلية

دكتور

محمد محمد عبد الوهاب حماد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات ببورسعيد

الشاذ عند الشريف الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع دراسة وصفية تحليلية

الباحث / محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد

قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

- جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

الإمیل: mohamed.hamad75@azhar.edu.eg

ملخص :

من أهم فروع العربية علم النحو، فهو من أسماها قدرا، وأرفعها شأنًا، فهو قانون العربية ومقياسها، وقد تنوع أنماط التأليف فيه ما بين متن نثري، أو نظم شعري، وكان من هذه المتون، بل من أجلها: متن ابن جني المسمى بـ "اللمع في العربية"، ذلك المتن الذي التف حوله العلماء واهتموا به أيما اهتمام، وكان من هؤلاء العلماء الشريف الكوفي في كتابه "البيان في شرح اللمع".

وبمطالعتي هذا الكتاب لفت نظري، واسترعى انتباهي تلك التراكيب والاستعمالات العربية التي وصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، وهي من اللغات الواردة في الحديث النبوي الشريف، أو في نثر العرب الخُلص، أو في شعرهم، فأردت أن أبينها، وأقف على المراد بالشذوذ عنده.

وقد اقتضت طبيعة البحث وُفق هذه الرؤية أن ينهض على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس فنية: أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المُتَّبَع في الدراسة،

وخطوات آلية تنفيذ هذا المنهج ،والدراسات السابقة ، والخطة التي سرتُ عليها .

وأما الفصل الأول :فهو بعنوان :مفهوم الشذوذ وبيان علله ،وتحتة ثلاثة مباحث ،وأما الفصل الثاني :فهو القضايا النحوية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ، وتحتة خمسة مباحث .وأما الفصل الثالث: فهو القضايا الصرفية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ، وتحتة أربعة مباحث ،وأما الخاتمة: فتحدثت فيها عن أهمّ النتائج التي توصل اليها ،وأما الفهارس الفنية :فقد اقتصرت فيها على فهرسين، الأول: ثبت المصادر والمراجع ،والثاني : فهرس الموضوعات .

الكلمات المفتاحية : الشاذ ،النحو، الصرف ،اللمع ،الشريف الكوفي

The abnormal according to Al-Sharif Al-Kufi in his book Al-Bayan fi Sharh Al-Lama', a descriptive and analytical study

Muhammad Muhammad Muhammad Abd al-Wahhab Hammad

Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt

Email: mohamed.hamad75@azhar.edu.eg

Abstract :

One of the most important branches of Arabic is the science of grammar, as it is the one who called it destiny, and the highest in status, it is the law of Arabic and its standard, and the styles of composition in it varied between prose text, or poetic systems, and it was one of these texts, but rather for it: the text of Ibn Jinni called "al-Lama'." In Arabic, that is the text that scholars gathered around and paid great attention to, and among these scholars was Sharif al-Kufi in his book "Al-Bayan fi Sharh Al-Lama'."

By reading this book, it caught my attention, and drew my attention to those Arabic structures and usages that Al-Sharif Al-Kufi described as oddities, and they are among the languages mentioned in the Noble Hadith, or in the prose of the pure Arabs, or in their poetry.

The nature of the research, in accordance with this vision, necessitated that it be based on an introduction, three chapters, a conclusion, and technical indexes.

As for the first chapter: it is entitled: The concept of anomaly and the explanation of its causes, and under it are three sections. As for the second chapter: it is the grammatical issues that Al-Sharif Al-Kufi quantified with abnormalities, and under it are five topics. As for the third chapter: it is the morphological issues that Al-Sharif Al-Kufi judged with abnormalities, and under it are four Investigations, and as for the conclusion: I talked about the most important results that the research reached, and as for the technical indexes: they were limited to two indexes, the first: proven sources and references, and the second: an index of topics.

Keywords: abnormal, grammar, morphology, gloss, Sharif Kufi

المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا كما يحبه ويرضاه ،على فضله وكرمه وجزيل عطاياه ،
والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبدالله الذي اختاره واصطفاه ،والذي
أرسل بكتابه المبين رحمة للعالمين ،وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ،
وأتباعه السائرين على هديه إلى يوم الدين .

وبعد ،،،،،

فقد منَّ الله - تعالى - علينا بلغة عظيمة ،أرسل بها أشرفُ أنبيائه وأعظمهم ،
وتكمن عظمة هذه اللغة في تجدها ،إذ كل يوم تُكتشفُ فيها أسرار جديدة
،ونقع على كنوز عظيمة ، فهي لغة لا يمكن الإحاطة بها ،كما قيل : "لا
يُحِيطُ باللغة إلا نبيُّ"^(١) ، وكيف لا يكون لهذه اللغة هذا الفضل ،وقد كتب
الله لها البقاء من بين سائر اللغات منذ أن أنشأ الله الخليفة إلى يومنا هذا
؛بل زادها الله فخرا أن جعلها لغة القرآن الكريم ،قال تعالى : " قُرْآنًا عَرَبِيًّا
غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ"^(٢) ، وقد تكفل الله تعالى بحفظها فقال : " إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"^(٣) ، فحفظ اللغة من حفظ القرآن الكريم ،
وازدادت هذه الرفعة بأن جعلها لغة أهل الجنة، قال صلى الله عليه

(١) نسب هذا القول للإمام الشافعي . ينظر : روح المعاني للألوسي ٤٧١/٢١ .

(٢) سورة الزمر جزء من الآية رقم (٨٢) .

(٣) سورة الحجر ، جزء من الآية (٩) .

وسلم: "أحبُّوا العربَ لثلاثٍ؛ لأني عربيٌّ، والقرآنَ عربيٌّ، وكلامَ أهلِ الجنةِ عربيٌّ"^(١).

ولم تبلغ أمة من الأمم في الحفاظ على لغتها، والاهتمام بها ما بلغته أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - إذ هياً الله - عز وجل - من هذه الأمة من نذر نفسه لخدمة هذه اللغة في شتى فرعها، يكتشفون أسرارها، ويخرجون كنوزها، وينبرون مدافعين عنها .

وأهم فروع هذه العلوم علم النحو، فهو من أسى علوم العربية قدرا، وأرفعها شأنًا، فهو قانون العربية ومقياسها، قال فيه أبو حيان الأندلسي مادحا :

هُوَ الْعِلْمُ لَا كَالْعِلْمِ شَيْءٌ تُرَاوِدُهُ لَقَدْ فَازَ بِأَغْيِهِ وَأَنْجَحَ قَاصِدُهُ^(٢)

من تعلمه صار "صاحب العلم المستطيل"^(٣) أي: أن العلوم كلها مفتقرة إليه، فلا يستقل أي علم من علوم العربية بنفسه عنه .

(١) الحديث في المستدرک علی الصحیحین ٧٩/٤، حدیث رقم (٩٩٩٦) باب فضل كافة العرب، شرح المشكاة للطیبي ٥٤٨٣/٢١، حدیث رقم (٦٠٠٦) باب مناقب الصحابة رضی الله عنهم .

(٢) البيت من البحر الطویل، لأبي حيان الأندلسي من قصيدة يمدح فيها النحو والخليل بن أحمد الفراهيدي، ينظر: الوافي بالوفيات ٩٧١/٥، أعيان العصر وأعوان النصر ٣٥٣/٥، الإحاطة في أخبار غرناطة ٥٣/٣ .

(٣) هذا القول قيل في ثعلب. والمراد أن الكلام به يكمل، والخطاب به يجمل، وأن جميع العلوم مفتقرة إليه. ينظر هذا الكلام في ترجمة ثعلب في: أنباء الرواة على أنباء النحاة ٩٧١/١، وفيات الأعيان ٣٠١/١، بغية الوعاة ٧٩٣/١.

وقد تنوعت أنماط التأليف في هذا العلم ما بين متن نثري ، أو نظم شعري ، وكان من هذه المتون ، بل من أجلها : متن ابن جني المسمى بـ "اللمع في العربية" ، ذلك المتن الذي التف حوله العلماء واهتموا به أيما اهتمام ، وكان من هؤلاء العلماء أبو البركات عمر بن إبراهيم الشريف الكوفي المتوفى سنة تسع وثلاثين وخمسائة من هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - في كتابه "البيان في شرح اللمع".

وبمطالعتي هذا الكتاب لفت نظري ، واسترعى انتباهي تلك التراكيب والاستعمالات العربية التي وصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ، وهي من اللغات الواردة في الحديث النبوي الشريف ، أو في نثر العرب الخُص ، أو في شعرهم ، فأردت أن أبينها ، وأقف على المراد بالشذوذ عنده ، لذا كان موضوع هذا البحث تحت عنوان "الشاذ عند الشريف الكوفي في كتابه (البيان في شرح اللمع) دراسة وصفية تحليلية " .

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع - فضلا عما سبق - سببان آخران هما :

الأول : أن مصطلح الشذوذ يشوبه الغموض في الدراسات النحوية ، إذ هو متداخل مع مصطلح القليل والنادر والضعيف ، يدل على ذلك أن بعض النحويين يحكم على الأسلوب الواحد بالشاذ ، وفي كتاب آخر له يحكم على نفس الأسلوب بالنادر أو الضعيف أو القليل.

الثاني : القيمة العلمية للموضوع ، حيث إنه يُعنى بألفاظ من الحديث النبوي الشريف ، أو كلام العرب الخُص ، وهذه هي الأصول النقلية المعتمدة في

أصول النحو، ولذلك عقدت العزم على جمع اللغات التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ ودراستها .

الدراسات السابقة

تقتضي الأمانة العلمية ألا ينكر الباحث بعض الدراسات التي تناولت جانبا من موضوع بحثه، وحسب علم الباحث لا توجد دراسة تناولت الشاذ عند الشريف الكوفي، وما وقفت عليه بحث بعنوان "ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي" ،د/حسين عباس الرفايعة ،ط دار جرير للنشر والتوزيع ، ط أولى ،وهو دراسة صرفية محضة، استعرض فيها المؤلف بعضا من المسائل الصرفية الشاذة مثل: مسائل متعلقة بأبنية الأسماء والتثنية وجمع التكسير والمصادر....وناقش فيها بعض تفسيرات علماء اللغة المحدثين منهم د/رمضان عبدالنواب الذي حدد تفسير الشذوذ عنده في: "إما أن يكون بقايا حلقة مفقودة ماتت واندثرت...أو أن يكون تطورا جديدا لظاهرة ما، أو أن يكون مستعارا من نظام لغوي آخر"^(١)، ومنهم د/عبد الفتاح الحموز، الذي عرض بعض المسائل الصرفية الشاذة في أثناء حديثه عن بعض الظواهر اللغوية، وقد أخضع بعض ما عَنَّ له منها إلى: أمن اللبس، أو التخفيف^(٢).

وبحث بعنوان "الشاذ في النحو والصرف مفهومه - آراء العلماء فيه - وأحكامه" للباحث / عطية محمد عطية عبدالله ، (دكتوراة) ،أراد الباحث من خلال بحثه أن يوضح أن إطلاق لفظ الشاذ على بعض الظواهر اللغوية لا يعني بالضرورة أنها غير فصيحة، أو أنها ضعيفة، وإنما كان غرض

(١) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص ٠١ .

(٢) يراج المصدر السابق ص ٠١ .

النحوي أن يقسم المسموع من كلام العرب إلى مقيس مطرد، أو شاذ غير مطرد، وما يصح أن يقاس عليه، وما لا يصح ألا يقاس عليه^(١).

وبحث بعنوان: "الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب دراسة وصفية تحليلية للباحث/ يحيى عبدالمجيد عبدالله أبو مهادي، (ماجستير)، جمع الباحث فيه الشواهد الشعرية الموسومة بالشاذ والضرورة في كتاب المقتضب .

وبحث بعنوان: "الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج" للباحث/ محمد أحمد عبدالله المسيعدين، (ماجستير) جمع الباحث فيه الشواهد الشعرية الموسومة بالشاذ والضرورة في كتاب الأصول .

وبحث بعنوان: " الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال :شواهد سيويه أنموذجاً" للباحثة/نورة ناهر ضيف الله الحربي، (ماجستير)، أرادت الباحثة فيه أن تبين أن الشاهد الشعري له ضوابطه الخاصة، وأن هناك بعض الشواهد الشعرية التي لا تستجيب للقاعدة النحوية، وأن النحويين قد أطلقوا على هذه الشواهد مصطلحات تدل على خروجها عن القاعدة النحوية، مثل الشاذ والقليل والنادر والضرورة.

وأما بحثي هذا فهو دراسة الظواهر النحوية والصرفية التي نص الشريف الكوفي فيها على الشذوذ، أردت من خلالها أن أوضح مفهوم الشذوذ عنده، وموقفه منه .

(١) يراجع الشاذ في النحو والصرف - مفهومه، آراء العلماء فيه ٧ .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينهض على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس فنية :

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، والخطة التي سرتُ عليها ، والمنهج المُتبَّع في الدراسة ، وخطوات آلية تنفيذ هذا المنهج.

وأما الفصل الأول فهو بعنوان : مفهوم الشذوذ وبيان علله ، وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف الشاذ وما رادفه من ألفاظ .

المبحث الثاني: أقسام الشاذ .

المبحث الثالث: موقف الشريف الكوفي من الشاذ .

وأما الفصل الثاني فهو: " القضايا النحوية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ " ، وتحتة خمسة مباحث :

المبحث الأول : باب المفعول فيه ، وتحتة قضية واحدة .

المبحث الثاني: باب الحال ، وتحتة قضية واحدة .

المبحث الثالث: باب المعرفة والنكرة ، وتحتة قضية واحدة .

المبحث الرابع : باب الترخيم ، وتحتة قضية واحدة .

المبحث الخامس : باب (عسى) ، وتحتة قضية واحدة .

وأما الفصل الثالث فهو بعنوان : "القضايا الصرفية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ " وتحتة أربعة مباحث :

المبحث الأول : باب جمع التكسير ، وتحتة قضيتان .

المبحث الثاني :باب النسب ، وتحتة قضيتان .

المبحث الثالث :باب التصغير ، وتحتة قضية واحدة .

المبحث الرابع : باب الإمالة ، وتحتة قضية واحدة .

وأما الخاتمة : فتحدثت فيها عن أهمّ النتائج التي توصل اليها البحث إليها .

وأما الفهارس الفنية : فقد اقتصرنا فيها على فهرسين :

الأول: ثبت المصادر والمراجع . والثاني : فهرس الموضوعات .

المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة منهجا مركبا، متناسبا مع طبيعة البحث، وهذا المنهج مركب من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي .

أما المنهج الاستقرائي فهو القائم على استقراء المواضع التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ ، ووصف تلك الظاهرة من خلال عرض نصه فيها.

وأما المنهج التحليلي فهو تحليل تلك الظاهرة التي حكم عليها بالشذوذ، مستندا إلى طبيعة التأصيل النحوي من خلال ركني السماع والقياس - ما أمكنني ذلك - للوقوف على إيضاح المعنى المراد من الشذوذ ، ثم ذكر أقوال العلماء الآخرين الذين حكموا بالشذوذ على ذلك أو غيره من المصطلحات كالقليل والنادر والضعيف والضرورة .

وتمثلت خطوات هذا المنهج في الآتي :

أولاً: قرأت كتاب الشريف الكوفي (البيان في شرح للمع) قراءة جيدة ،وقمت بجمع النصوص التي حكم فيها على بعض التراكيب والاستعمالات العربية بلفظ الشذوذ .

ثانياً: صنفت القضايا النحوية والصرفية المحكوم عليها بالشذوذ حسب ترتيب ابن جني في اللمع ،فالشريف الكوفي شارح له .

ثالثاً: وضعت لكل قضية منبثقة من الحكم النحوي أو الصرفي عنوانا مناسباً، ثم أردفته بمقدمة موجزة تعطي فكرة عما تحتويه القضية ،ثم أتبعتها بنص الشريف الكوفي .

رابعاً: قمت بعرض آراء النحويين ،ثم فصلت الخلاف بينهم ،جاعلا كل رأي على حدة، متبعا له بالدليل الذي يستند إليه ،ثم أبين رأي النحويين فيها من قائل بشذوذ ،أو ندور ،أو قلة ،أو ضعف ،وفي ختام المسألة أبين المراد من مصطلح الشذوذ عند الشريف الكوفي ، معضدا ذلك بالدليل والبرهان - ما أمكنني ذلك - .

الباحث

د/ محمد محمد عبد الوهاب حماد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

ببورسعيد

الفصل الأول

مفهوم الشذوذ وبيان علله

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :تعريف الشاذ وما رادفه من ألفاظ .

المبحث الثاني :أقسام الشاذ .

المبحث الثالث :موقف الشريف الكوفي من الشاذ .

المبحث الأول :

تعريف الشاذ وما رادفه من ألفاظ

المعنى اللغوي: المتأمل لمعنى (شذ) في كتب المعاجم يجد أنها تدور حول معاني الانفراد والتفرق والندور ومفارقة المؤلف .

قال الليث :شَذَّ الرجلُ إذا انفرد عن أصحابه ،وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ ... وسَمَى أهلُ النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً (١) .

شَذَّ يَشُدُّ بالضم على الشذوذ والندرة ، قال ابن سيده :شذ الشيء يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُدُودًا :ندر عن جمهوره(٢) .

وشُدَّذُ الناس متفرقوهم...وشُدَّذان جمع شاذ مثل شاب وشَبَّان ،ويروى بفتح الشين ،وهو المنفرد من الحصى وغيره(٣) .

تعريف مصطلح (الشذوذ) اصطلاحاً:

لم يبعد مصطلح الشذوذ في تعريفه الاصطلاحي عند النحويين والصرفيين عن تعريفه اللغوي ، حيث يراد به ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن غيره .

(١) تاج العروس ٣٢٤/٩ وينظر :العين ٥١٢/٦،الخصائص ٦٩/١، معجم مقاييس اللغة ٠٨١/٣، المحكم والمحيط الأعظم ٠١٦/٧،لسان العرب ص٩١٢٢ شذذ، المزهر في علوم اللغة ٧٢٢-٦٢٢/١ .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٠١٦/٧ وينظر: الخصائص ٧٩/١، لسان العرب ص ٩١٢٢ ،تاج العروس ٣٢٤/٩ شذذ ، المزهر في علوم اللغة ٧٢٢/١ .

(٣) لسان العرب ص٠٢٢٢ شذذ ، وينظر:العين ٥١٢/٦،معجم مقاييس اللغة ٠٨١/٣،المحكم والمحيط الأعظم ٠١٦/٧، تاج العروس ٤٢٤/٩ شذذ .

ومع شهرة هذا المصطلح إلا أنني لم أجد أحدا من العلماء ذهب إلى تعريف محدد له ، وكي يتضح هذا التعريف أرى أن أورد آراء العلماء فيه كي أقف على مفهوم واضح له ، فهذا ابن السراج أول ما يطالعنا في كتاب الأصول فيقول : "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم...فمتى وجدت حرفا مخالفا لاشك في خلافه لهذه الأصوات فاعلم أنه شاذ(١) "

من خلال نص ابن السراج السابق يتضح أن الشذوذ عنده هو عدم الاطراد، والاطراد معناه الاستمرار والتتابع(٢) ، كما ذكرت كتب المعاجم(٣) ، ويدخل تحت هذا المصطلح (القليل) ؛ لأن القليل ليس مطردا مستمرا.

وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني حيث قال : "أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك طردت الطريدة ، إذا أتبعتها واستمرت بين يديك...وأما مواضع (شذذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد...هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على ستمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما(٤)".

(١)الأصول في النحو ١/٦٥ .

(٢) ينظر :الخصائص ١/٦٩ .

(٣) يراجع :معجم العين ٦/٥١٢ ، معجم مقاييس اللغة ٣/٨١ ، المحكم والمحيط الأعظم ٧/١١٦ ، لسان العرب ص ٩١٢٢ ، تاج العروس ٩/٤٢٤ شذذ.

(٤) الخصائص ١/٦٩- ٧٩ .

وقد اتفق ابن جنى وابن السراج في أن الشذوذ ما لم يكن مستمرا ومطردا مع بقية بابه وانفرد عن غيره، وأكد ذلك العلامة الرضي فقال الشاذ هو "الذي على خلاف القياس"^(١). وإلى مثل هذه التعاريف ذهب أحد المحدثين بأنه "الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المؤلف من القواعد العامة"^(٢) .

من خلال ما تقدم أستطيع أن أقول إن الشذوذ هو :**حكم نحوي أطلقه النحويون على بعض الظواهر النحوية التي لم تتوافق مع ما وضعوه من قواعد ومخالفتها للقياس النحوي**، فاللغة الشاذة هي اللغة غير المطردة أي: ليست مستمرة فهي قليلة، قال الكفوي: "الشاذ هو الذي يكون وجوده قليلا، لكنه لا يجيء على القياس"^(٣).

وقد ذهب إلى خلاف ذلك الجرجاني في تعريفه للشاذ فقال: "الشاذ ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرتة"^(٤) .

وما ذهب إليه الجرجاني غير دقيق؛ لأن الباب لا يشذ منه إلا أقله، ولهذا أطلق عليه الشاذ؛ لأنه خرج عن الكثرة وركن إلى الانفراد والتفوق، يؤكد ذلك أنه كثير ما تطالعنا كتب النحو واللغة بما يجمع بين مصطلحي (الشاذ) و(القليل) معا، فخذ مثلا على سبيل المثال لا الحصر قول سيبويه: "واعلم أن ما جاء في الكلام على حرف قليل، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما بال

(١) شرح الرضي على الشافية ٤/٤ .

(٢) هو الدكتور/ محمد سمير نجيب اللبدي . ينظر :معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٣١١ .

(٣) الكلبيات ص ٨٢٥ .

(٤) معجم التعريفات ص ٦٠١ .

له^(١) ، وقال في موضع آخر : "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذ قليل^(٢)" ، ما ورد عن ابن السراج : "وحكى أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسي ، أي : غيري . وهذا قليل شاذ^(٣)" وقول ابن جني : "ومن ذلك استعمال "أن" بعد "كاد" نحو "كاد زيد أن يقوم" وهو قليل شاذ في الاستعمال^(٤) ، وما جاء عن الأنباري : "وإنما يمتنع ذلك في الصحيح على أنهم قد قالوا فيه زُئِدَ وَأَزْنَادٌ ، وَفَرَّخٌ وَأَفْرَاحٌ ، وَأَنْفٌ وَأَنْفٌ ، وهو قليل شاذ^(٥)" ، وما جاء عن الأنباري أيضا : "هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها^(٦)" ، وما جاء عن ابن يعيش قوله : "فإنه روي بجر "يوم" ورفع على ما ذكرناه ، وقد روي منصوبا على الظرف ، وهو قليل شاذ^(٧)" ، وما جاء عن ابن هشام قوله : "والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في "بما أغويتني" إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ^(٨)" ، وأخيرا ما قاله الشريف الكوفي في كتابه عند حديثه عن "مجيئ الحال معرفا بأل" وهو على ذلك شاذ لقلته مجيئه على هذا^(٩) ."

(١) الكتاب ٨١٢/٤ .

(٢) المصدر السابق ٩٣٣/٣ ، وينظر البحث قضية النسب إلى (فَعِيلَةٌ).

(٣) الأصول ٢٤١/١ ، وينظر البحث قضية ترجيح اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان منصوبا بـ (كان).

(٤) الخصائص ١٠١/١ .

(٥) الإنصاف ١٧٦/٢ مسألة أشياء .

(٦) الإنصاف ٧٢٨/٢ ، وينظر البحث قضية مجيء الحال معرفا بأل .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .

(٨) مغني اللبيب ٤٩٣/١ باب خروج (إذ) عن الشرطية .

(٩) البيان في شرح اللمع ص ٥٢٣ .

أول من استخدم مصطلح الشذوذ

لعل أول من تعرض لهذا المصطلح في المعنى دون اللفظ هو أبو عمرو بن العلاء ، وقد ذكر ذلك الزُّبَيْدِي في ترجمته لأبي عمرو عندما قيل له: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ،أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال :لا .فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة؟ قال أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفتني لغات^(١) ."

فأبو عمرو يطلق الشذوذ على المخالفة ،وأن هذه المخالفة نتجت عن القلة . ثم يأتي بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي ،ويعرف الشذوذ بأنه :الانفراد والتفرق^(٢) .

ثم يأتي بعدهما إمام النحاة سيبويه ،وقد استخدم هذا المصطلح كثيرا ،دون أن يحدد مفهوما علميا له ،وتتنوع استخدامه لهذا المصطلح فمرة يورده عنوانا لباب ،ومرة أخرى في ثنايا شرحه فمن ذلك : "هذا باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمّت ،وليس بمتلئب^(٣)" ومثله : "هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف ،وليس بمطرّد^(٤)" ومثل : "هذا باب ما شذ من المعتل على الأصل^(٥)" إلى غير ذلك .

(١)طبقات النحويين واللغويين ص ٩٣ .

(٢) كتاب العين ٥١٢/٦ شذذ.

(٣)الكتاب ١٢٤/٤ .

(٤)المصدر السابق ٤١٤/٤ .

(٥)المصدر السابق ٠٣٤/٤ .

ومن أمثلة استخدامه المصطلح في ثنايا شرحه وتعليقه قوله : "فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره^(١) " ،

ومثله قوله : "وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ^(٢) " .

ثم يأتي بعدهم الفراء وقد استخدم مصطلح الشذوذ ، فقال عند تعليقه على قراءة بعضهم^(٣) بكسر نون {مُطَّلَعُونَ} في قوله تعالى : { قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلَعُونَ فَاطَّلَعٌ^(٤) } : "...تكسر النون ، وهو شاذ ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا إلى اسم مكني عنه^(٥) " وقال في موضع آخر عند حديثه عن تشديد أسماء الأفعال : "وقد قالت العرب : دَرَاكَ من أَدْرَكَتْ وهو شاذ^(٦) " إلى غير ذلك من المواضع .

ثم يأتي بعدهم المازني ، ويستخدم المصطلح دون تحديد لمفهومه فقد قال : " فإن قلت : فقد جاء "مزيد" . فإنما هذا شاذ كما شذ محبب وبنات ألبه فإنما يحفظ هذا^(٧) " .

ثم يأتي بعد هؤلاء ابن السراج الذي توسع في مفهوم الشذوذ ، وجعله بإزاء المطرد فقال : " وربما شذ الشيء عن بابيه ، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا

(١) الكتاب ١/١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ٣/٨٠٥ .

(٣) هو أبو البرهسم ، وعمار بن أبي عمار ، فيما ذكره خلف عن عمار (مطلعون) بتخفيف الطاء وكسر النون . ينظر : البحر المحيط ٧/٦٤٣ ، الدر المصون ٩/٩٠٣ .

(٤) سورة الصافات آية رقم (٣٥) و (٤٥) .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٥٨٣ .

(٦) المصدر السابق ٣/١٨ .

(٧) المنصف ١/٥٧٢ .

أطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شذ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أغلب الصناعات ، فمتى ما وجدت حرفا مخالفا لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ (١) .

وأخيرا يأتي ابن جني الذي أكثر من استخدام المصطلح ، واستطاع أن يضع مفهوما محددًا له فعرفه بأنه " ما فارق ما عليه بقية بابيه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا ، حملا لهذين الموضوعين على أحكام غيرهما (٢) ."

ما رادف الشذوذ من ألفاظ :

لقد استخدم النحويون ألفاظا أخرى ، يمكن أن تحمل على مصلح الشذوذ ، منها: النادر والقليل والضعيف ، وقد استخدم الشريف الكوفي جل هذه المصطلحات ، فرأيت أن أعرض لها بإيجاز ، فأقول :

أولا : مصطلح الضعيف

الضعيف لغة : تكاد تتفق كتب المعاجم على أن الضعيف ضد القوة ، قال ابن سيده : الضَّعْفُ والضُّعْفُ خلاف القوة . وقيل : الضُّعْفُ في الجسد ، والضُّعْفُ في الرأي والعقل . وقيل : هما معا جائزتان في كل وجه... وشعر ضعيف: عليل (٣) ."

(١) الأصول ٦٥/١ .

(٢) الخصائص ٧٩/١ .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ١١٤/١ - ٢١٤ ضعف ، وينظر : الصحاح تاج اللغة ٤/١٩٣١ ، لسان العرب ص ٧٨٥٢ ضعف .

الضعيف اصطلاحا :

لم يبعد المعنى الاصطلاحي لمصطلح (الضعيف) عن المعنى اللغوي، فقد عرفه الرماني بقوله: "الضعف: نقصان القوة عن الحد الذي هي عليه"^(١) وعرفه الرضي بقوله: "الضعف هو الذي في ثبوته كلام"^(٢) وإلى مثل هذا ذهب الجاربردي^(٣)، والنقرة كار^(٤)، والجرجاني^(٥)، والكفوي^(٦)، والتهانوي^(٧). وعرفه السيوطي بقوله: "الضعيف ما انحط درجة الفصيح"^(٨).

إن الضعيف حكم نحوي أطلقه علماء النحو على بعض الظواهر النحوية التي خالفت القياس العربي ولم ترتق لدرجة الكمال لضعفها في القياس .

الضعيف عند الشريف الكوفي

قد استخدم الشريف الكوفي هذا المصطلح بهذا المفهوم في عشرين موضعا لم يخرج فيها عن هذا المفهوم، من هذه المواضع قوله في الحديث عن

(١) الحدود للرماني ص ٨٣ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٤/٤ .

(٣) ينظر مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ٦٥١/١ .

(٤) المصدر السابق ٢٥١/١ .

(٥) ينظر: معجم التعريفات ص ٧١١ .

(٦) الكليات ص ٩٢٥ .

(٧) كشاف اصطلاحات الفنون ص ٠٠١ .

(٨) المزهر في علوم اللغة ٤١٢/١ .

لغات (حيث): "وفيها لغات (حيثُ) بالضم، و(حيثُ) بالفتح، و(حوث) بواو، و(حيثُ) بالكسر، وهي أضعفها" (١).

ثانيا: مصطلح القليل

القليل لغة: تكاد تتفق كتب المعاجم على أن القليل خلاف الكثير. قال ابن منظور: "القلة خلاف الكثرة، وقد قلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وَقَلًّا فهو قليل، وَقَلَّهُ وَأَقَلَّهُ: جعله قليلا، وَأَقَلَّ: أتى بقليل. وأقل منه: كقلله، وقلله في عينه أي: أراه قليلا. وأقل الشيء صادفه قليلا. واستقله: رآه قليلا... قال ابن الأثير: وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء" (٢) "والقليل بمعنى النقصان في العدد" (٣).

تعريف القليل اصطلاحا

لم أقف على تعريف لمصطلح (القليل) عند النحويين، أو كتب تعريف المصطلحات، لكن يتبين مما سبق من التعريف اللغوي أن القلة تعني القليل من العدد، والحقارة والضالة.

وعلى هذا التعريف أستطيع أن أقول إن مصطلح القليل عند النحويين هو حكم نحوي أطلقه علماء النحو على بعض الظواهر النحوية التي جاءت قليلة في ذاتها؛ لضآلتها العددية، أو ضعفها، ومن هنا كان الحكم عليها بعدم القياس، كما يفهم من كلام سيبويه:

(١) البيان في شرح اللمع ص٥٣، وينظر ص ١٥١، ٦٥١، ٣٨١، ٢٠٢، ٠٢٢، ١٨٢، ٨٢٣، ٥٢٤، ٠٤٤، ٢٤٤، ٣٤٤، ٨٧٥، ٦٠٦، ٥١٦، ٠٢٦، ١٤٦، ٣٤٦، ٥٤٦، ٢٨٦، ٣٠٧.

(٢) لسان العرب ص ٦٢٧٣- ٧٢٧٣ قلل وينظر: الصحاح تاج اللغة ٤٠٨١/٥، المحكم والمحيط الأعظم ٩٢١/٦ قلل.

(٣) يراجع الصحاح تاج اللغة ٤٠٨١/٥ قلل.

فإنما هذا الأقل نوارد تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه^(١)"

القليل عند الشريف الكوفي

وقد استخدم الشريف الكوفي هذا المصطلح بهذا المفهوم في خمسة مواضع^(٢)، لم يخرج فيها عن هذا المعنى ، بل حكم على القليل بالثقل ، وأن الثقل مُتَجَمَّل لقلته حيث قال : "فأما (في) فإنه يقل ، فتحملوا فيه الثقل لقلته^(٣)".

ثالثاً :مصطلح النادر

النادر لغة :ندر الشيء ينذر ندورا سقط ،وقيل :سقط وشذ^(٤)، وقيل :سقط من جوف شيء ، أو من أشياء فظهر .ونوارد الكلام تنذر، وهي ما شذ وخرج عن الجمهور وذلك لظهوره^(٥) ... وندر النبات ينذر خرج الورق من أغراضه...والنَدْرَةُ القطعة من الذهب والفضة توجد في المعدن^(٦) .

(١)الكتاب ٨/٤ .

(٢) ينظر :البيان في شرح اللمع ص ٠٧ ، ١٩ ، ٢٠٢ ، ٥٨٢ ، ٨٧٥ .

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٠٧ .

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥٢٨/٣ ندر .

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٠٠٣/٩ ندر .

(٦)لسان العرب ص٢٨٣ ندر وينظر :الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥٢٨/٣

ندر ،المحكم والمحيط الأعظم ٠٠٣/٩ ندر ،المزهر في علوم اللغة ٤٣٢/١ .

مما سبق يتضح أن النادر هو ما شذ وسقط من جوف شيء فظهر، ومن هنا نجد أن النادر يحمل معنيين: الأول: أنه يلتقي مع الشاذ في أصله اللغوي، وهو ما يفهم من كلام الجوهري^(١).

الثاني: أنه يحمل معنى التفرد في الجودة والحسن، وهو ما قال به ابن منظور: "الندرة القطعة من الذهب والفضة توجد في المعدن"^(٢).

مصطلح النادر اصطلاحاً

لم يتفق النحويون على مفهوم محدد لمصطلح النادر، بل اختلفوا على ثلاثة أقوال، كما اختلف اللغويون من قبل:

القول الأول: ما وافق رأي اللغويين القائل بالانفراد الخارج عن نظائره المخالف للقياس، وهو رأي الرماني قال: النادر الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه^(٣).

وهذا هو تعريف الشاذ عند بعض العلماء، فقد عرفه الكفوي بأنه: "الذي يكون وجوده قليلاً، لكنه لا يجيء على القياس"^(٤).

وقد وافق الشريف الكوفي الرماني في أن النادر قليل في بابه فقد قال: "فإن قيل: فقد قالوا: جبر فكسروا مع الياء. قيل له: ذلك قليل نادر، والنادر لا

(١) تاج اللغة وصحاح العربية ٥٢٨/٣ ندر.

(٢) لسان العرب صد ٢٨٢٤ ندر.

(٣) الحدود للرماني صد ٨٣.

(٤) الكليات للكفوي صد ٨٢٥.

يثقل ثقل المستعمل^(١) ، وقال في موضع آخر: " فأما الواو التي قبلها ضمة فلم توجد طرفا إلا نادرا ، والنادر لا اعتبار به ، نحو (سمندو)^(٢) " .

القول الثاني: ما ذهب إليه بعضهم من أنه ما قل وجوده ، ولا يشترط فيه مخالفة القياس أو لا . قال التهانوي: وأما ما قل وجوده فيسمى وجوده نادرا ، سواء خالف القياس أو لا^(٣) .

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه بعضهم من أنه ما قل وجوده مع موافقة القياس ، وهو ما ذهب إليه الرضي ، فقد قال النادر هو: "الذي قل وجوده وإن كان على القياس^(٤)" وإلى مثل هذا ذهب النقرة كار^(٥) ، والجاربردي^(٦) ، والجرجاني^(٧) ، والمناوي^(٨) .

ويفهم من قول الشريف الكوفي الآتي أنه أيضا وافق هذا التعريف ، فقد قال عند حديثه عن الأسماء الستة: "فأما هذه الأسماء الستة فإنها جاءت نادرة^(٩)" وقال في موضع آخر: "والحال لا يكون معرفة إلا في النادر^(١٠)" .

(١) البيان في شرح اللمع ص ٦٣- ٧٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤ .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ص ١٠٠٠ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٤/٤ .

(٥) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ١/١٥١ .

(٦) المصدر السابق ١/٦٥١ .

(٧) ينظر: معجم التعريفات ص ١٠٢ .

(٨) التوقيف على مهمات التعريف ص ١٢٣ .

(٩) البيان في شرح اللمع ص ٧٦ .

(١٠) المصدر السابق ص ٩٣١ .

وقد علق ابن جماعة على مصلح القليل والشاذ والنادر بقوله: "يعرف بالتأمل في التعريفات الثلاثة أن بين الشاذ والنادر عموما من وجه، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ نادر، وما خالف وكان كثيرا شاذًا فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط^(١) .

ومن خلال التعريفات السابقة للمصطلحات الأربعة يتضح لي أن الحدود الاصطلاحية لم تكن واضحة عند قدمائنا، بل جاءت مضطربة ومتداخلة مع بعضها، فقد يطلقون الشاذ على النادر أو القليل أو الضعيف والعكس، من ذلك ما قاله ابن مالك عند حديثه عن مجيء الحال معرفاً بأل واسما إياه بالشذوذ مرة، وفي كتاب آخر يصفه بالقليل، فقال: "وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة^(٢)"، وقال في كتاب آخر: "ورد المصدر المعرفة حالاً قليلاً^(٣)"، ومن ذلك ما قاله الرضي عند حديثه عن مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً، فقد وسمه بالشذوذ مرتين، أولاهما: "مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً شاذاً^(٤)"، وقال في موضع آخر: "وأما عسيت صائماً، وعسى الغوير أبوساً^(٥) فشاذان^(١)"، ووسمه مرة

(١) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ٥٥١/١ - ٦٥١ .

(٢) شرح التسهيل ٦٢٣/٢، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء الحال معرفاً بأل).

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٣٧/٢، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء الحال معرفاً بأل) .

(٤) شرح الرضي ٧٤٤/٢، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسماً مفرداً) .

(٥) مثل من أمثال العرب، قالته الزبياء، وقيل: عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس، فأنهار عليهم وأتاهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر. ينظر المثل في: غريب الحديث =

أخرى بالنادر قال : "استدللا بالمثل النادر من قول الزباء : عسى الغوير أبؤسا^(٢) " ، وما قاله ابن هشام عن هذا الخبر ، فقد وسمه بالشذوذ في موضعين ، أحدهما : "وَشَذَّ مَجِيئَهُ مَفْرَدًا بَعْدَ (كَادَ) وَ(عَسَى) ^(٣)" ، وقال : "وَشَذَّ عَسَى الْغَوِيرِ أَبُؤْسًا^(٤) " ، وقال عند وسمه بالنذور : "وندر مجيء خبر (عسى) و(كاد) مفردًا^(٥) " ، وما قاله ابن سيده عند تصغير (عشية) على (عشيشية) ، ووصفه إياها مرة بالشذوذ ، وأخرى بالنذرة ، قال : "هذا باب شواذ التحقير... وسمعنا من العرب من يقول في عشية : عشيشية^(٦) " ، وقال واصفا إياها بالنادر : " ولقيته عشيشية وعشيشيات وعشيشيات ، كل ذلك نادر^(٧) " ، وما قاله العكبري عند النسب إلى (أمس) ، ووصفه إياها مرة بالشذوذ ، ومرة

=

٨١٢/٤ - ٠٢٢ ، كتاب الأمثال لابن سلام ص ٠٠٣ ، جمهرة الأمثال ٥٤/٢ ، والشاهد

فيه قوله : أبؤسا ، حيث جاء خبر (عسى) اسما مفردا شذوذا .

(١) شرح الرضي ٦١٢/٤ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا) .

(٢) شرح الرضي ٥١٢/٤ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا) .

(٣) أوضح المسالك ٢٠٣/١ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا) .

(٤) الجامع الصغير ص ٩٥ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا) .

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢٢/٢ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا) .

(٦) المخصص ٦١١/٤١ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية ما صغر على غير بناء مكبره) .

(٧) المحكم والمحيط الأعظم ٧٨٢/٢ عشو ، وينظر البحث (الحديث عن قضية ما صغر على غير بناء مكبره) .

بالضعيف، قال: "وما شذ في النسب يحفظ ولا يقاس عليه. فمن ذلك : إمسي بكسر الهمزة ، والأصل فتحها^(١)"، وقال في وصفها بالضعف : "ومن ذلك قولهم : إمسي في النسب إلى أمس كسروا الهمزة ، وهو ضعيف جدا^(٢)".

وقد يجمع العالم بين المصطلحين ، ومن ذلك نماذج كثيرة ، وقد رأينا جانبا منها ، مثل قول سيوييه في الجمع بين الشاذ والقليل : "وقد تركوا التغيير في مثل (حنيفة) ، ولكنه شاذ قليل^(٣)" ، وما ورد عن ابن السراج قوله : "وحكى أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسي ، أي: غيري ، وهذا قليل شاذ^(٤)" . إلى غير ذلك من العلماء الذين جمعوا بين مصطلحي الشاذ والقليل^(٥) .

ومن الشواهد الجامعة بين مصطلحي القليل والنادر ما قاله الرضي : "وقد يحمل (فَعَال) بالضم على (فِعَال) بالكسر لتناسب الحركتين ؛ فيقال : فُزِد في فُزَاد كجُذِر في جُذَار ، وهو

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية ما غير في النسب وجاء على غير القياس) .

(٢) المتبع في شرح اللع ٦٧٦/٢ ، وينظر البحث (الحديث عن قضية ما غير في النسب وجاء على غير القياس) .

(٣) الكتاب ٩٣٣/٣ ، وينظر البحث قضية النسب إلى (فَعِيلَة) .

(٤) الأصول ٢٤١/١ ، وينظر البحث قضية اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان منصوبا ب (كان) .

(٥) يراجع على سبيل المثال لا الحصر : الخصائص ١٠١/١ ، التعليقة على كتاب سيوييه ٧٩/١ - ٨٩ ، البيان في شرح اللع ص ٥٢٣ ، الإنصاف ١٧٦/٢ مسألة أشياء ، الإنصاف ٧٢٨/٢ ، وينظر : البحث (قضية مجيء الحال معرفا بأل) ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .

قليل نادر^(١) .

وما قاله المرادي : "ورب شيء كهذا . يريد أنه قليل نادر^(٢)" إلى غير ذلك من العلماء الذين جمعوا بين المصطلحين^(٣) .

وقد جمع العلماء أيضا بين مصطلحي (الضعيف) و(القليل) ، فمن ذلك قول ابن السراج عند الحديث عن إبدال الجيم مكان الياء المشددة : "وقد أبدلوها من المخففة ، وذلك ضعيف قليل^(٤)" ، وقول ابن جني : "فقوله : فكانه - بحذف الواو وتبقيّة الضمة - ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال^(٥)" إلى غير ذلك من العلماء الذين جمعوا بين المصطلحين^(٦) .

وقد جمع العلماء بين مصطلحي الشاذ والنادر ، من هؤلاء العلماء ابن الشجري عند حديثه عن مجيء الحال معرفاً بأل قال : "على أن هذه الكلم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف ، لو كانت خالية من تأويل يدخلها في حيز النكرات لما ساغ الاحتجاج بها ؛ لأن ذلك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر^(٧)" ، وما قاله الأنباري : "هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً^(٨)" ، وما قاله الجوهري في خبر (عسى) : "وأما

(١) شرح الرضي على الشافية ٩٢١/٢ ، وينظر : ٧٩١/٢ ، ٠٠٥٣ ، ٤٧/٣ .

(٢) الجنى الداني ص ٦٤٤ .

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : شرح ابن عقيل ٢٥/١ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٨٤٢/١ ، ١٥٢ .

(٤) الأصول ٤٧٢/٣ .

(٥) الخصائص ٩٢١/١ .

(٦) ينظر على سبيل المثال لا الحصر شرح الرضي على الشافية ٩٦٢/٣ .

(٧) أمالي ابن الشجري ٧٣٢/١ ، وينظر البحث (قضية مجيء الحال معرفاً بأل) .

(٨) الإنصاف ٧٢٨/٢ ، وينظر البحث (قضية مجيء الحال معرفاً بأل) .

قولهم: عسى الغوير أبؤسا فشاذ نادر^(١)، وما قاله ابن الخشاب: "وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرها مصدرا مصرحا به^(٢)"، والسيرافي في تصغير (مغرب): مغيربان قال: "هذا الباب من نوادر التصغير وشواذه، وشذوذه من غير وجه^(٣)"، وإلى مثل ذلك ذهب السيرافي في غير هذا الموضوع^(٤)، والأعلم الشنتمري^(٥).

وكان الشريف الكوفي من هؤلاء العلماء الذين عبروا عن الشاذ بالنادر، والعكس، من ذلك عند حديثه عن قضية مجيء الحال معرفة، فقد عبر عنه مرة بالنادر، ومرة أخرى بالشاذ، قال: "وعند الكوفيين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال. وهذا لا يصح؛ لأن الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النادر^(٦)" وعن تعبيره عنه بالشاذ قال: "وإن قال قائل: قد نكرتم أن الحال نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام دونها، وقد جاءت معارف وهي أحوال من ذلك: أرسلها العراك، وجاء الجماء الغفير، وجاءوا قضهم

(١) الصحاح تاج اللغة ٦/٦٢٤٢، وينظر البحث (قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا).

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٩٢١، وينظر البحث (قضية مجيء خبر "عسى" اسما مفردا).

(٣) شرح كتاب سيوييه للسيرافي ٤/٤٢٢، وينظر البحث (قضية ما صغر على غير بناء مكبره).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيوييه ٤/٤٢٢-٦٢٢، وينظر البحث (قضية ما صغر على غير بناء مكبره).

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيوييه ٣/٩٤، وينظر البحث (قضية ما صغر على غير بناء مكبره).

(٦) البيان في شرح اللمع ص ٩٣١.

بقضيضهم ،ورجع عوده على بدئه ،وطلبه جهده وأشباه ذلك .قيل له :أما (العراك) فإن مصدر :عارك يعارك معاركة وعراكا إذا زاحم ، فجعل (العراك) في موضع الحال وهو معرفة ،وذلك شاذ^(١) ، إلى غير ذلك من العلماء الذين جمعوا بين المصطلحين^(٢) .

وهناك من العلماء من فرق بين الشاذ والقليل والنادر والضعيف ،قال ابن هشام : "اعلم أنهم يستعملون غالبا ،وكثيرا ،ونادرا ،وقليلا ،ومطردا ،فالمطرود لا يتخلف ،والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ،والكثير دونه ،والقليل دون الكثير ،والنادر أقل من القليل ،فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ،والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ،والثلاثة قليل ، والواحد نادر^(٣) ." .

من خلال نص ابن هشام السابق ،يتضح أنه يجعل النادر أدنى رتبة من القليل إلا أنهما يتخلفان عن القياس .

وقد أراد العيني تفصيل قول ابن هشام السابق فقال : "فإن سئل عن الشاذ ،والقليل ،والنادر ،والضعيف ،والكثير ،والغالب .

أجيب بأن الشاذ ما يكون وجوده كثيرا ،ولكن يكون على خلاف القياس ،والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة ،والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن خلاف القياس ،ولا فرق بين القليل والنادر في الحقيقة

(١) البيان في شرح اللمع ص ٢٢٢- ٣٢٢ .

(٢) منهم :ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٨ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٤١١/٤ ، وأبو حيان في :تذكرة النحاة ص ٩٦١ .

(٣) المزهري في علوم اللغة ٤٣٢/١ ، وينظر :الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤١١ .

،والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت ،والكثير ما شاع وجوده ،والغالب كون الشيء على تلك الصفة والحالة^(١) .

من خلال نص العيني السابق ،يبدو لي أن هناك اختلافا بينه وبين ابن هشام ،فابن هشام جعل النادر أدنى رتبة من القليل ، وهما يتخلفان عن القياس ،أما العيني فأدخلهما تحت المقيس ،ولا يرى فرقا جوهريا بينهما .

وقد فرق أحدهم بين الشاذ والناذر والضعيف بقوله :الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا لكن بخلاف القياس ،والناذر :هو الذي يكون وجوده قليلا ؛لكن يكون على القياس ،والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت^(٢) .

وبعد فأنا لا أميل إلى التفصيل بين هذه المصطلحات ؛وذلك لأنه لم يكن لدى القدماء ضوابط يلتزمون بها في التعبير عن مصطلحاتهم ،بل جاءت كل هذه المصطلحات متداخلة ،فكان كل عالم يستعمل الألفاظ بطريقته الخاصة ، فقد يستعمل لفظ القليل مكان الشاذ ،أو الضعيف ،ولفظ الضعيف مكان الشاذ أو النادر ، ولفظ الشاذ مكان القليل أو الضعيف ،ولفظ النادر مكان الشاذ أو الضعيف ،وقد يجمعون أحيانا بين المصطلحين كما فعل الشريف الكوفي قال : "وذلك شاذ لقلته مجيئه على هذا"^(٣) ، وقال في موضع آخر : "وذلك قليل نادر"^(٤) ، وقال في موضع آخر : "ولأن الفعل إذا تأخر ضعف عن العمل بدليل قولهم :لَزَيْدٍ ضربت ، فلما تأخر الفعل قوي

(١) ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح ص ١١٢ .

(٢) هو العلامة السيد الشريف الرجاني ، ينظر :معجم التعريفات ص ٧٠١ .

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٥٢٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٣ .

بإدخال اللام بمنزلة ما لا يتعدى، وكان أحسن من :ضربت لِزَيْدٍ : ومن أعملها اعتقد بتقديمها وإن تأخرت ،وذلك قليل^(١) .

وخلاصة القول أن الشذوذ في مفهومه العام هو الخروج عما شاع عن العرب ،وكأنه باب يدخل تحته كل ما قل أو ندر أو ضعف من لغة العرب . وسوف أقوم بدراسة القضايا النحوية والصرفية التي نص الشريف الكوفي فيها على ذكر الشاذ .

(١) المصدر السابق ص ٢٠٢ .

المبحث الثاني

أقسام الشاذ

قسم النحويون القدماء الشاذ ثلاثة أقسام :

الأول : ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس ، وهو الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس ، وذلك نحو ماضي (يدع) ، فإن قياسه أن يقال فيه : (وَدَعَ) ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا وله ماض ، ولكنهم لم يستعملوا (ودع) استغناء عنهم ب (ترك) ^(١) . فصار قول القائل الذي ودعه شاذاً ^(٢) ، ^(٣) ، وقد مثل ابن جنبي بأمثلة أخرى فقال : "ومفعول (عسى) اسما صريحا نحو قولك : عسى زيد قائما أو قياما ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، " فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ " ^(٤) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَعْدُلَا إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا ^(٥)

(١) الأصول ٧٥/١ .

(٢) يراجع : الأصول ٧٥/١ ، الخصائص ٧٩/١ ، الاقتراح في علم أصول النحو ص ١١١ .

(٣) وفي قول الله تعالى في سورة الضحى آية رقم (٣) " ما ودعك " قرأ الجمهور بتشديد

الدال ، وقرأ عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوه وابن أبي عبله بتخفيفها من قولهم

:وَدَعَهُ أَي: تركه . والمشهور في اللغة الاستغناء عن ودع ووزر واسم فاعلها واسم

مفعولها ومصدرها ب (ترك) وما تصرف منه .

(٤) سورة المائدة جزء من الآية ٢٥ .

(٥) البيت من الرجز ، بلا نسبة في : المسائل الحليبات ص ٥٢ ، الخصائص ٨٩/١ ،

اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٨٣٨/٢ ، والشاهد

في قوله : إني عسيت صائما ، حيث جاء خبر (عسى) اسما مفردا شذوذا .

ومنه المثل السائر "عَسَى الْعُؤْيُرُ أْبُؤْسًا" ، وكذلك قولهم :مكان مقبل هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل^(١) ، "ومن ذلك استعمال "أن" بعد "كاد" نحو :كاد زيد أن يقوم ، وهو قليل شاذ في الاستعمال^(٢) ، ومن ذلك قول العرب :أقائم أخواك أم قاعدان...والقياس
يوجب أن تقول :أقائم أخواك أم قاعدهما^(٣) .

ولم يفصل ابن السراج في حكم هذا الباب بل اكتفى فيه بقوله : "هذه الأشياء تحفظ^(٤) ، بخلاف ابن جني الذي فصل ذلك فقال : "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع) ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما^(٥) ."

الثاني : ما شذ عن بابه وقياسه ، ولم يشذ في استعمال العرب ، وهو ما يعرف عندهم بـ (الشاذ في القياس ، المطرد في الاستعمال) ، واستشهدوا بهذا الضرب بنحو (استحوذ) فإن قياسه أن يعل بقلب واوها ألفا فيقال : استحاذ ومثله : استعاذ ، واستفاد ، واستشار ، وقد مثل ابن جني لهذا النوع بقوله :

(١) الخصائص ٧٩/١ .

(٢) الخصائص ٠٠١/١ .

(٣) المصدر السابق ٠٠١/١ .

(٤) الأصول ٧٥/١ .

(٥) الخصائص ٩٩/١ .

أخوص الرمث^(١)، واستصوبت الأمر... يقال: استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء .ومنه استحوذ ، وأغُيِلت المرأة ، واستنوق الجمل ، واستنتيست الشاة^(٢) .

ويرى ابن جنى في هذا النوع أنه "لابد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره .ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما .ألا تراك لا تقول في : استقام : استقوم ، ولا في استساغ : استسوغ ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في : أعاد : أعود^(٣) "

الثالث: ما شذ في القياس والاستعمال معا ، وقد مثل ابن السراج لهذا النوع بدخول الألف

واللام على الفعل المضارع^(٤) ، وذلك مثل قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع^(٥)

(١)الرمث :شجر يشبه الغضا لا يطول ،ولكنه ينبسط ورقه .لسان العرب ص٣٧١ رمث ، والخوص ورق المُقْلِ والنخل، وقد أخوصت النخلة بدت ، وأخوص الرمث ،أي: تقطر بورق .لسان العرب ص٨٨٢ خوص

(٢)الخصائص ٨٩/١ ،وينظر :الأصول ٧٥/١،الاقتراح في علم أصول النحو ص٢١١ .

(٣) الخصائص ٩٩/١ .

(٤) الأصول ٧٥/١ .

(٥)البيت من بحر الطويل ،لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد ص ٤٥١ ، خزانة الأدب ١٣/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥١/١ ، رصف المباني ص٦٧ ، سر صناعة الإعراب ٨٦٣/١ ،شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦ .والشاهد في قوله :اليجدع ،حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع شذوذا .

ومثله : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(١)

ووجه الشذوذ هنا دخول (أل) على الفعل المضارع (يجدع) ، و(ترضى) .
ومثل ابن جنبي بهذا النوع بقوله : "الشاذ في القياس والاستعمال جميعا . وهو
كنتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدرووف . وحكى
البغداديون : فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه^(٢) " .

وهذا القسم حكمه أنه لا يقاس عليه قال ابن السراج : "هذا الذي يطرح ولا
يُعْرَجُ عليه^(٣)" ، وقال فيه ابن جنبي : "وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال
فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ولا يحسن أيضا استعماله^(٤)"

هذا تقسيم الشاذ عند القدماء ، وقد قسمه أحد المحدثين قسمين :

الأول : شاذ مقبول وهو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند
الفصحاء والبلغاء .

الثاني : شاذ مردود وهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند
الفصحاء والبلغاء^(٥) .

(١) البيت من بحر البسيط ، للفرزدق في شذور الذهب ص ٦١ ، خزانة الأدب ٢٣/١ ،
وبلا نسبة في : الإنصاف ١٢٥/٢ ، شرح التسهيل ١٠٢/١ ، شرح الكافية
الشافعية ٣٦١/١ ، الجنى الداني ص ٢٠٢ . والشاهد في قوله : الترضى ، حيث دخلت (أل)
(على الفعل المضارع شذوذا .

(٢) الخصائص ٩٩/١ .

(٣) الأصول ٧٥/١ .

(٤) الخصائص ٩٩/١ .

(٥) هو العلامة السيد الشريف الجرجاني . ينظر : معجم التعريفات ص ٦٠١ .

المبحث الثالث

موقف الشريف الكوفي من الشاذ

قبل أن أبين موقف الشريف الكوفي من الشاذ، أود أن أوضح - في عجلة سريعة - موقف البصريين والكوفيين منه؛ وذلك لأنهم سابقون الشريف الكوفي، وهم أقطاب النحو العربي، وعلى أيديهم أُسس.

وقد اتفق النحويون على أن القياس يكون على الكثير الشائع المنقول "عن العرب"، سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص^(١). لكن الاختلاف وقع بين النحويين فيما يخالف المطرد أو الكثير، وهو ما أطلق عليه الشاذ.

وإذا نظرنا إلى موقف المذهبيين - البصري والكوفي - من قضية القياس على الشاذ، نجد أن المذهب البصري أكثر حرصاً على عدم القياس عليه، وهذا ما أكدته أعلامه مثل سيبويه الذي نص على أنه "لا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس"^(٢)، وقد وافق ابن السراج سيبويه الذي قال: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرده في نظائره"^(٣)، وقد سار على هذا المذهب الزجاجي أيضاً حيث قال: "إن الشيء إذا اطرده عليه باب، فصح في القياس وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر

(١) أصول التفكير النحوي ص ٥٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٤ .

(٣) الأصول ١/ ٦٥ .

قليل ،لعلة تحقه ،لم يكن ذلك مبطلا للأصل ،والمتمق عليه في القياس المطرد^(١) ،" وقد وافقهم ابن جني أيضا الذي قال : "وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال .فلا يسوغ القياس عليه^(٢)" ، وقد ذهب الأنباري إلى مثل ما ذهب إليه البصريون فقال : "لو اطرنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس ،وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ،وذلك يفسد الصناعة بأسرها ،وذلك لا يجوز^(٣)" ، ولهذا كله اشترط السيوطي في المقيس عليه "أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس ،فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه^(٤)" . هذا كان موقف البصريين .

أما ما يخص جمهور الكوفيين من قضية القياس على الشاذ ،فنجد أنهم أقل حرصا من جمهور البصريين ،فكانوا يقيسون على الشاذ ،لذا فقد قيل عنهم : "لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه^(٥)" وأنهم أيضا : "إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا^(٦)" ، وهذا الكلام مبني من كلام ابن درستويه في

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٣١١ .

(٢) الخصائص ٩٩/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٣٦ ، ٦٥٤/٢ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٩٠٢ .

(٥) المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص ١٦١ - ٢٦١ ، وينظر : في أصول اللغة والنحو ،فؤاد حنا ص ٢٢١ .

(٦) همع الهوامع ٣٥١/١ وينظر : في أصول اللغة والنحو ،فؤاد حنا ص ٢٢١ .

الكسائي شيخ الكوفيين عندما قال عنه: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"^(١).

فالذي يظهر من هذه النصوص أن الكوفيين كانوا يستندون على كل مسموع في تعديد القواعد، ولا يوجد عندهم ما يسمى بالشاذ، وهذا ما أكده أحد المعاصرين الباحثين حيث قال: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة"^(٢).

هذه كانت نظرة سريعة على موقف البصريين والكوفيين من القياس على الشاذ.

موقف الشريف الكوفي من القياس على الشاذ

لم يبعد الشريف الكوفي في مفهومه للشاذ وموقفه منه عما ذهب إليه البصريون، بل دار

في فلكهم في أنه لا يصح القياس على الشاذ في أكثر من موضع، فقال: "وهي كلمة شاذة لا يقاس عليها"^(٣)، وقال في موضع آخر: "فلهذا قالوا: إنه شاذ، والشاذ لا يقاس عليه"^(٤)، وقال في موضع آخر: "...فشاذ يسمع

(١) بغية الوعاة ٤٦١/٢ وينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ص ٢٢١.

(٢) ضحى الإسلام ٥٩٢/٢.

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٥٨٤.

(٤) المصدر السابق ص ٥٧٥.

سماعا ،ولا يقاس عليه^(١) ،وقال أيضا : "وشذت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها^(٢)" ، وقال : "وقد شذ من التحقير لا يقاس عليه^(٣)" .

كل هذه النقول تؤكد أن الشريف الكوفي لا يقيس على الشاذ ،وما ورد من ذلك يسمع سماعا ولا يقاس عليه .

وكان الشريف الكوفي كغيره من النحويين تميز ببعض المصطلحات التي تحمل معنى الشذوذ ،ومن هذه المصطلحات التي تساوي مصطلح الشذوذ قوله : المحال^(٤) ، والضعيف^(٥) ، والقليل^(٦) ، والنادر^(٧) ، والقبيح^(٨) ، والفاسد^(٩) ، واللحن^(١٠) ، والمتروك^(١١) ، والغلط^(١٢) ، والخطأ^(١٣) .

(١) المصدر السابق ص ٧٢٦ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٠٦ .

(٤) ينظر ص ٧٢ ، ٧٤ ، ١١١ ، ٢١٠ ، ٢٥١ ، ٦٠٢ ، ٣٧٢ .

(٥) ينظر ص ٥٣ ، ٧٣ ، ٦٥١ ، ٣٨١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٠٨٢ ، ٨٢٣ ، ٥٢٤ ، ٠٤٤ ،

٢٤٤ ، ٣٤٤ ، ٨٧٥ ، ٦٠٦ ، ٥١٦ ، ٠٢٦ ، ١٤٦ ، ٣٤٦ ، ٥٤٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٧ .

(٦) ينظر ص ٧٣ ، ٠٧ ، ١٩ ، ٢٠٢ ، ٥٨٢ ، ٨٧٥ .

(٧) ينظر ص ٧٣ ، ٣٤ ، ٩٣١ ، ٠٦٤ .

(٨) ينظر ص ٥٤١ ، ٠٧١ ، ٧٤٥ ، ٦٩٥ ، ٦٨٦ .

(٩) ينظر ص ٢٠٤ ، ٥٣٤ ، ٨٥٤ .

(١٠) ينظر ص ٦١٣ .

(١١) ينظر ص ٦٠٣ .

(١٢) ينظر ص ٩٣٦ .

(١٣) ينظر ص ٩٣٦ ، ٤٠٧ .

الفصل الثاني

القضايا النحوية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ
وتحته خمسة مباحث :

- . المبحث الأول : باب المفعول فيه ، وتحته قضية واحدة .
- . المبحث الثاني :باب الحال ، وتحته قضية واحدة .
- . المبحث الثالث :باب المعرفة والنكرة ، وتحته قضية واحدة .
- . المبحث الرابع : باب الترخيم ، وتحته قضية واحدة .
- . المبحث الخامس : باب (عسى) ، وتحته قضية واحدة .

المبحث الأول : باب المفعول فيه ، وتحتة قضية واحدة ، وهي :

تعدي الفعل بنفسه أو بحرف الجر إلى الظرف المختص

ظرف المكان نوعان :الأول :مبهم ،وهو ما لم تكن له أقطار تحصره ،ولا حد يحيط به ، هي الألفاظ التي يختص بها مكان دون مكان ،ومن ذلك الجهات الست ،وهي :خلف ، وقدام ،ويمنة ،ويسرة ،وفوق ،وتحت ،وما كان في العموم مثلهن ،وذلك أنه لا شيء من المكان إلا وهو يصلح أن يكون خلفا لشيء ،وقداما لشيء ،ويمنة لشيء ،ويسرة لشيء ، وفوقا لشيء ،وتحتا لشيء . وما جرى من الأماكن مجراهن فهو بمنزلتهن ،كقولك :الناحية ووسط وجانب وذلك أنه لا شيء من المكان إلا وهو ناحية عن شيء ،وجانب عن شيء ، ووسط لما يحيط به ،فما كان سبيله هذا جاز أن يكون ظرفا من المكان ،ونصبه كل فعل لازما كان مثل قعدت خلفك وأمامك...أو متعديا مثل بنيت خلفك وأمامك...^(١)

النوع الثاني :المختص ،وهو ما كان له حدود تحصره ،ونهايات تحيط به مثل :السوق ، والبيت ،والدار ،والحمام ،والجبل ،والصحراء ،والوادي ،ومكة ،وبغداد ، والشام ، وما أشبه ذلك ؛ لأن هذه أشياء سميت بهذه الأسماء،لاختصاصها بضرب من الصور غير موجود في غيرها ،ألا ترى

(١) ينظر :الإغفال ٤٠٢/١ ،شرح الكتاب للسيرافي ٠٧٢/١ ،البيان في شرح اللمع ص ٨٠٢ . ٩٠٢ ،البدیع في علم العربية ٠٦١/٢ ،توجيه اللمع ص ٢٩١ .

أن المسجد اسم لبقعة ما ،على صورة محدودة ،إذا بطلت بطل أن تكون مسجدا وكذا الباقي (١).

وما كان مثل هذا من الأسماء ،يتنزل منزلة الناس كزيد ،وعمر و ؛لأنها تتميز بصور وخلق ، كما تتميز الأناسي ،ولا يتعدى إلى هذه الأشياء إلا ما يتعدى إلى زيد ،وعمر و ،فتقول : أبصرت البيت ،كما تقول: أبصرت زيدا، وتقول: عمرت البيت ،كما تقول :ضربت زيدا(٢).

وقد ورد أسماء مختصة عن العرب تعدى الفعل إليها بلا واسطة ، وقد اختلف العلماء في

نصبها على آراء ،من هذه الآراء رأي يقول :إنها منصوبة على الظرفية ،وقد وسم الشريف الكوفي هذا الرأي بالشذوذ فقال(٣) : "وأما ما كان مختصا ك السوق والمسجد والبيت والدار ، فإنه ك زيد ،وعمر و ،فلا يتعدى إليه الفعل إلا أن يكون متعديا إلى مفعول به ،فلا تقول : قمت السوق ،ولا سرت بغداد ؛لأن ذلك صار كالجثث المخصوصة .

وحكي عن بعضهم أنه أجاز :ذهبت الشام واليمن ،شبهه بالمبهم إذ كان مكانا ،وكان يقع عليه المذهب والمكان .وهذا شاذ ؛لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) ، وفيه دليل على المذهب والمكان ،ومثل ذهبت

(١) ينظر :الإغفال ٤٠٢/١ ،شرح الكتاب للسيرافي ٠٧٢/١ ،البيان في شرح اللمع ص

٩٠٢ ،مع الهوامع ٢٥١/٣

(٢) ينظر :الإيضاح العضدي ص٦١ ،الغرة في شرح اللمع ص٢١٣ ،المتبع في شرح

اللمع ٧٢٢/١ .

(٣) ينظر : البيان في شرح اللمع ص٩٠٢ .

الشام: دخلت البيت؛ لأن الأصل فيه: دخلت إلى البيت، ثم توسعوا فحذفوا حرف الجر، وكذلك: ذهبت إلى الشام توسعوا فحذفوا^(١)."

دراسة القضية

اختلف العلماء في نصب هذه الأسماء على مذاهب:

المذهب الأول: أن مثل دخلت السوق، والمسجد، والبيت، والدار، الأصل فيها: دخلت في السوق، وفي المسجد، وفي البيت، وفي الدار، ثم حذف حرف الجر تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فوقع الفعل عليه ونصبه اتساعاً^(٢).

وقد اختار هذا المذهب: الجمهور^(٣)، وسيبويه^(٤)، وابن السراج^(٥)، والسيرافي^(٦)، والفارسي^(٧)، وعبد القاهر الجرجاني^(٨)، والشريف الكوفي^(٩)، وابن

(١) المصدر السابق ص ٩٠٢-١٠٢ .

(٢) يراجع: شرح اللمع لابن برهان ص ٢٢١، أسرار العربية ص ١٨١، المتبع في شرح اللمع ٨٢٣/١، شرح الكافية الشافية ٣٨٦/٢، شرح الرضي ٢٩٤/١ .

(٣) ينظر: المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٥٥ .

(٤) ينظر: الكتاب ٦٣/١، ونسب له في: شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٢/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٤٢/١، شرح اللمع لابن برهان ص ٢١٣، أمالي ابن الشجري ٨٣١/٢، شرح الأشموني ٨١٢/١ .

(٥) ينظر: الأصول ١٧١/١ .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٧٢/١ .

(٧) ينظر: الإغفال ٤٠٢/١، المسائل الشيرازيات ٢٩/١، الإيضاح العضدي ص ١٦١، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٥٥، التعليقة على كتاب سيبويه ٠٦/١ - ١٦، ونسب له في: أمالي ابن الشجري ٨٣١/٢، ارتشاف الضرب ٥٣٤١/٣، التذليل والتكميل ٠٤/٨ .

(٨) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح ٦٤٦/١ .

(٩) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٩٠٢ .

الأنباري^(١)، وابن الدهان^(٢)، والعكبري^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن الناظم^(٥)، وابن هشام^(٦)، والشاطبي^(٧)، ونسب للأكثرين^(٨) .

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بوجهين :

الأول: أن نظير (دخلت) ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلا بالخافض، فنظيره (غرت) إذا أتيت الغور، ونقيضه (خرجت)، فلما قالوا: غرت في الماء، وخرجت من البيت، كان حكم (دخلت) كحكمها في التعدي بالخافض، ولما عدوا (خرجت) بـ (من) وهي لا ابتداء الغاية دل على أن (دخلت) حكمه التعدي بـ (في) لإفادتها الظرفية .

الثاني: أن مصدر (دخل) جاء على (الفعول) و(الفعول) في الأغلب إنما يكون للأفعال اللازمة، نحو: صعد صعودا، ونزل نزولا، وخرج خروجا، ودخل دخولا، ولغب لغوبا، وشحب شحوبا، فجعل الدخول دليلا على أن (دخل) في أصل وضعه مستحق للتعدي بالخافض الذي هو (إلى) وقد

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٨١ .

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن الدهان ص ٣١٣ .

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع ١/٨٢٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٣٨٦ ونسب له في: المقاصد الشافية ٣/٩٩٢، شرح الأشموني ١/٨١٢ .

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٠٠٢ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢/٦٣٢ .

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٥٨٢-٦٨٢ .

(٨) ينظر: أسرار العربية ص ١٨١ .

تعدى ب (في) كما عدي بها (غرت) فيقال: دخلت في البيت ، كما يقال: دخلت في الأمر، ومثل ذلك في التنزيل^(١) {ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً} ^(٢) .

المذهب الثاني: أن هذا الفعل يتعدى بنفسه، وهذه الأسماء مفعول به على الأصل لا على الاتساع، ولا على أنها مفعول فيه، فهي كقولك: هدمت البيت، وبنيت البيت، وعمرت

البيت^(٣).

وقد اختار هذا المذهب: الأخفش^(٤)، والجرمي^(٥)، ونسب للمبرد^(٦) .

وقد علل ابن عصفور لهذا المذهب فقال: والذي دفعهم إلى ذلك نصب (دخلت) لما بعدها بنفسها نحو: دخلت البيت، ودخلت المسجد، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه، لذا ف (البيت) بعد (دخلت) منصوب على حد

(١) سورة البقرة جزء من الآية (٨٠٢) .

(٢) أمالي ابن الشجري ٨٣١/٢، بتصريف وينظر: الأصول ١/٠٧١- ١٧١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٦/١، البيان في شرح اللمع ص ٩٠٢- ١٢٠، أسرار العربية ص ١٨١، المتبع في شرح اللمع ٨٢٣/١، شرح الرضي ٢٩٤/١ .

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٨٣١/٢، أسرار العربية ص ١٨١، الغرة في شرح اللمع ص ٢١٤، شرح الرضي ٢٩٤/١، همع الهوامع ٣/٣٥١، شرح الأشموني ١/٨١٢ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٢٣/١، ارتشاف الضرب ٣/٥٣٤١، همع الهوامع ٣/٣٥١، شرح الأشموني ١/٨١٢ .

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٩٤٢- ٥٢، أمالي ابن الشجري ٨٣١/٢، أسرار العربية ص ١٨١، شرح الرضي ١/٢٩٤، ارتشاف الضرب ٣/٥٣٤١ .

(٦) نسب للمبرد في شرح اللمع لابن الدهان ص ٢١٣ .

انتصابه بعد (بنيت) لو قلت: بنيت البيت ، ولم يجعل : دخلت البيت ، من قبيل ذهب الشام ؛ لقلته^(١).

وقد رد هذا المذهب لفساده؛ ووجه هذا الفساد أن الفعل (دخل) يطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل وحده ، مثل : كتبت كتابا ، فـ (كتابا) محل لـ (الكتابة)، أما الظرف فهو محل للفعل والفاعل فلو قلنا : وقفت أمامك ، فالأمام محل للواقف ووقوفه ، فكذلك الفعل (دخل) يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ؛ لأنك إذا دخلت البيت فالبيت محل للدخول والداخل .

ومما يدل على فساد المذهب - أيضا- أنهم يقولون : دخلت في الأمر ، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من أسماء المعاني إلا بحرف الجر (في) ، فلو كان الفعل (دخل) يتعدى بنفسه، لما عدوه إلى أسماء المعاني مثل (الأمر) بـ (في) فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها^(٢).

سبق أن قلت إن هذا المذهب منسوب للمبرد ، وما وجدته عند المبرد في كتابه يوحى بأنه فرق بين الفعل (دخلت) وغيره حيث قال : 'فإن قال : جلست الدار ، أو قمت المسجد ، أو

قمت البيت ، لم يجز ؛ لأن هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل . فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعد إليه ، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه . فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول . نقول :

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٢٣ .

(٢) ينظر : شرح اللمع لابن الدهان ص ٣١٣ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٧٧٣ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٢٣ .

البيت دخلته . فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ، ونصحته ، وخشنت صدره ، وخشنت بصره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا بقول ذاك ، ونبأت عن زيد ، فيكون : نبأت زيدا ، مثل : أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد ، مثل : خبرت عن زيد .

ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١)﴾ فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ؛ لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل : ضربت زيدا ، فعلى هذا تجري هذه الأفعال في المخصوص والمبهم^(٢) " .

من خلال نص المبرد السابق يتضح أن الظرف المخصوص - عنده - يمتنع نصبه على أنه مفعول به في غير الفعل (دخل) ، أما إذا كان الفعل (دخل) فإنه ينصب الاسم بنفسه لا بواسطة حرف الجر ؛ لأن الفعل عنده مرة يتعدى بنفسه ، ومرة يتعدى بحرف جر .

وقد ذكر أبو حيان أن هذا مذهب الأخفش^(٣) . وحكى عن الفراء أن العرب نصبت بمثل : دخلت وذهبت وانطلقت ، أسماء الأماكن والبلاد ، وحكى عنهم :

(١) سورة الفتح جزء من الآية (٧٢) .

(٢) المقتضب ٤/٦٣٣ - ٩٣٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/٥٣٤١ .

انطلقت العراق، وذهبت مصر ،ودخلت بغداداً ،وهذا شيء لم يرد عن سيبويه ،ولا غيره من البصريين ، والفراء ثقة فيما ينقله^(١) .

وقد رد الفارسي قول الأخفش والمبرد بقوله : هذه أفعال قليلة ،والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضا أنك لا تكاد تجد في هذه الكلمات التي هي مثل (شكرته) و(شكرت له) فَعَلَ وأفعلته ، لا تكاد تجد مثل أشكرته ،وأنت تقول :دخل وأدخلته ،كما تقول ذهب وأذهبته^(٢) .

المذهب الثالث: أن هذه الأسماء منصوبة على الظرفية تشبيها للمختص بالمبهم ،من جهة أن كل واحد منها اسم مكان محتو على ما فيه^(٣) . ونسب هذا المذهب للجمهور^(٤) ، وسيبويه^(٥) .

وقد رفض الشاطبي أن يكون مذهب سيبويه نصب هذه الأسماء على الظرفية فقال : "وهنا يظهر أن نصب هذه الأشياء عنده ليس على الظرفية كما قال الشلوبين ،تأويلا على سيبويه ،وليس مذهب سيبويه^(٦) ." .

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٧٣/١ ، ارتشاف الضرب ٦٣٤١/٣ ، همع الهوامع ٣/٣٥١ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١٦/١ - ٢٦ ، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٥٥٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٨/٠٤ ، بتصرف وينظر : شرح الرضي ٢٩٤/١ ، ارتشاف الضرب ٦٣٤١/٣ ، همع الهوامع ٣/٣٥١ ، شرح الأشموني ١/٨١٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/٥٣٤١ ، المساعد ١/٢٢٥ ، شرح الأشموني ١/٨١٢ وفيه نكر الأشموني أن الشلوبين عزاه للجمهور

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٩٤/١ ، ارتشاف الضرب ٣/٦٣٤١ ، التذييل والتكميل ٨/٠٤ ، همع الهوامع ٣/٣٥١ .

(٦) المقاصد الشافية ٣/٩٩٢ .

وقد رد الشاطبي هذا المذهب فقال: " لو كانت منصوبة على الظرفية لم ينفرد به (دخل) وحده ، بل كنت تقول :قعدت البيت ،ومكثت السوق ،كما يقال :دخلت البيت ،ودخلت السوق ،وكان يقال :زيد البيت ،وزيد السوق ،وعمر الدار ، فينتصب بمقدر كما يفعل بالمتحقق على الظرفية نحو :زيد مكان كذا ،أو زيد خلفك وأمامك ؛لأن كل ما ينتصب على الظرفية يصح وقوعه خبرا فينتصب بعامل مقدر (١) " .

وذهب بعض النحويين إلى أن قول العرب :ذهبت الشام على معنى في الشام :ليس بشاذ ؛لأن فيه معنى الإبهام ،قال السيرافي : "إنما قالت العرب هذا في (الشام) ؛لأن معناه : اليسار ، وبه سمي لأنه شامة كقولك :يسرة ،ولو قلت :ذهبت الشامة واليسار جاز .

قال :ومثل هذا اليمين ؛لأنهم يريدون به اليمين واليمين فأجاز أن تقول :ذهبت اليمين ، ولم يجز ذلك في عمان ومكة ؛لأنه ليس فيها ذلك المعنى ولا أشباهها(٢) " .

وقد رد ابن عصفور كلام السيرافي ، ووصفه بالفساد ؛لأن لفظي (يمين) و(شامة) لو سمي بهما لخرجا من الإبهام إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة حرف الجر (في) ، فالأحرى أن يكون ذلك في الشام واليمين(٣) .

(١) المقاصد الشافية ٥٨٢/٣ - ٦٨٢ ، وينظر :الإغفال ٤٠٢/١ ، الإيضاح العسدي ص ٥٦١ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٦/٢ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٧٢/١ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٤٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/١ .

وقد تعددت أحكام النحويين على هذا المذهب، فمنهم من حكم عليه بالشذوذ مثل: سيبويه^(١)، والسيرافي^(٢)، والأعلم الشنتمري^(٣)، وابن برهان^(٤)، والتبريزي^(٥)، والشريف الكوفي^(٦)، والعكبري^(٧)، وابن خروف^(٨)، والرضي^(٩)، وأبو حيان^(١٠)، وابن قيم الجوزية^(١١).

وقد حكم عليها الفارسي مرة بالشذوذ^(١٢)، ومرة أخرى بـ "يحفظ ولا يقاس عليها"^(١٣).

ومن العلماء من حكم على هذا المذهب بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه منهم: عبد القاهر الجرجاني^(١٤)، وابن الأنباري^(١٥)، والسيوطي^(١٦).

-
- (١) ينظر: الكتاب ٥٣/١ .
 - (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٧٢/١ .
 - (٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٤٢/١ .
 - (٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ص ٢٢١ .
 - (٥) ينظر: شرح اللمع للتبريزي ص ٥٥١ .
 - (٦) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٩٠٢ .
 - (٧) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٧٢٣/١ .
 - (٨) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٦٧٣/١ .
 - (٩) ينظر: شرح الرضي ٢٩٤/١ .
 - (١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥٥٢/٧ .
 - (١١) ينظر: إرشاد السالك ٢٧٣/١ .
 - (١٢) ينظر: الإغفال ٤٠٢/١، التعليقة على كتاب سيبويه ١٦/١ .
 - (١٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٦١ .
 - (١٤) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح ٦٤٦/١ .
 - (١٥) ينظر: أسرار العربية ص ١٨١ .
 - (١٦) ينظر: همع الهوامع ٣٥١/٣ .

ومن العلماء من حكم عليه بضرورة الشعر، منهم ابن الخباز فقال: "ويجوز للشاعر حذف حرف الجر، وذلك ضرورة، قال ساعدة الهذلي:

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّغْلَبُ^(١)

أي: في الطريق^(٢).

وابن عصفور فقد قال: "وما عدا (دخلت) مع كل ظرف مكان مختص، و(ذهبت) مع (الشام) لا يصل إلا بواسطة، ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة شعر^(٣)".

وحكم عليها مرة بالشذوذ فقال: "إلا أن العرب شذت من ذلك في نحو (ذهبت) مع (الشام) و(دخلت) مع كل ظرف مختص^(٤)".

ومن العلماء من حكم عليه بالندرة، ومنع أن يكون فيه ضرورة، وهو ابن مالك فقد قال: "فإن قصد إيقاع فعل فيه كما يوقع في المكان المبهم لزم ذكر (في) كقولك: أقمت في البلد، واعتكفت في المسجد. فإن ورد شيء بخلاف ذلك عد نادراً كقول الشاعر:

(١) البيت من البحر الكامل، لساعدة بن جؤية في: الكتاب ١/٥٣-٦٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٧٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٥٢، المقاصد الشافية ٣/٩٩٢، ويلا نسبة في الإيضاح العضدي ص ١٦١، أسرار العربية ص ٠٨١، شرح الرضي ١/٣٩٤، ارتشاف الضرب ٣/٥٣٤١. اللغة: اللدن: اللين الناعم. يعسل: يشد اهتزازة وعسل الثعلب في عدوه: إذا اشتد اضطرابه وأسرع مع هز رأسه. واستشهد به على وصول الفعل (عسل) إلى (طريق) وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف.

(٢) توجيه اللمع ص ٦٩١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٢٣.

(٤) المصدر السابق ١/٨٢٣.

فَلَا بُعِينَكُمُ قَنَا وَعُورِضًا وَلَا أُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَةِ صَرْغَدٍ (١)

...وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

فَلَا بُعِينَكُمُ فِي قَنَا وَعُورِضٍ وَلَا أُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَةِ صَرْغَدٍ

بتسكين النون والميم (٢) ."

المذهب الرابع: وهو مذهب السهيلي، وقد فصل القول فيه فقال: إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلدة مثلا، فيجب نصب المعمول فنقول: دخلت مصر، ويقبح الجر فلا نقول: دخلت في مصر. وإن ضاق المدخول فيه مثل: (الثوب) و(الحلقة) كان الجر أرجح، والنصب بعيد جدا فنقول: أدخلت الإبرة في الثوب، وسكت عن المتوسط (٣). ويفهم من هذا السكوت جواز وصول الفعل إليه بنفسه وبواسطة (في) (٤).

وبعد هذا العرض لمذاهب العلماء أرى الآتي: أولاً: أن الصحيح من هذه المذاهب المذهب الأول القائل بأن هذه الأفعال لازمة، وأن الأسماء منصوبة على الاتساع، وأن الأصل: دخلت في البيت، فحذف حرف الجر

(١) البيت من البحر الكامل، لعامر بن الطفيل في الكتاب ١/٣٦١-٤٦١، شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٢٠١، ٩٢١، وبلا نسبة في: الإيضاح العضدي ص ١٦١، أسرار العربية ص ٠٨١، شرح الكافية الشافية ٢/٣٨٦، شرح الرضي ١/٢٩٤، المقاصد الشافية ٣/٩٩٢. والشاهد في قوله: فلا بُعِينَكُمُ قَنَا، حيث عدى الفعل بنفسه بلا واسطة.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٢٨٦-٣٨٦.

(٣) كالبيت والمسجد.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٣٤١، همع الهوامع ٣/٣٥١.

لكثرة الاستعمال ، وتوصل الفعل إليها اتساعاً ، وذلك لأن مصدر الفعل (دخل) هو الدخول ، وهذا المصدر في الأغلب يدل على اللزوم .

ثانياً: أن المذهب القائل بالنصب على الظرفية تعددت أحكام النحويين فيه ، فمنهم من حكم عليه بالشذوذ ، ومنهم من حكم عليه بالندرة ، ومنهم من حكم عليه بالضرورة ، وهذا يعني أن هذه الألفاظ من باب الترادف فكلها مسميات لمسمى واحد .

ثالثاً: أن معنى الشذوذ عند الشريف الكوفي: ما خالف القياس العربي ، وما ورد منه فيحفظ ولا يقاس عليه - وقد حكم على هذا المذهب بهذا الحكم كثير من العلماء مثل عبد القاهر الجرجاني ، وابن الأنباري ، والسيوطي - فإذا ورد ذهب الشام ودخلت البيت فلا يصح لنا أن نقيس على هذا فنقول: ذهب المسجد ، ودخلت السوق .

المبحث الثاني : باب الحال ، وتحته قضية واحدة ، وهي :

مجيء الحال معرفاً بـ (أل)

اختلف النحويون في مجيء الحال معرفة ، فذهب جمهور النحويين إلى أنها لا تكون إلا نكرة^(١)؛ لأن الحال كأنها خبر ثان في المعنى ، ألا ترى أن قولك: (رأيت محمداً ضاحكاً) ، قد اشتمل على خبرين ، الأول: رؤية محمد ، والثاني : ضحكه في حال رؤيته ، وأيضا الحال تشبه التمييز ، والتمييز نكرة والمشبه يكون نكرة مثله ، وهي تقع في جواب : كيف جاء ، و (كيف) سؤال عن نكرة ، ولذلك قالوا في (محمد الكاتب) إن (الكاتب) ليس بخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر مقدر بـ محمد محكوم عليه بالكاتب^(٢) .

وقد خالف بعض النحويين منهم يونس والبغداديون فأجازوا تعريفه بلا تأويل ، مثل : جاء محمد الكاتب ، فـ (الكاتب) معرف بأل حال .

وفَصَّلَ الكوفيون فقالوا : إن تضمن الحال معنى الشرط صح تعريفه في اللفظ ، نحو : محمد الكاتب أفضلُ منه الشاعر ، فالكاتب والشاعر حالان ، وجاءا بلفظ المعرفة لأن فيهما معنى الشرط ؛ إذ التقدير : محمد إذا كتب أفضل منه إذا أشعر ؛ فإن خلا الحال من معنى الشرط فلا يصح مجيئهما معرفة مثل : جاء محمد الكاتب ؛ إذ لا يصح : جاء محمد إن كتب^(٣) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦٥١/٣ ، المساعد ١١/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٤٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٢ ، الإيضاح شرح المفصل ٧٠٣/١ شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٥١٢/٣ ، التذليل والتكميل ٨٢/٩ ، المساعد ١١/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٤٢/٢ - ٥٥٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٥/١ ، شرح الأشموني ٤٤٢/١

وقد وردت أقوال من فصيح القول ظاهرها تعريف الحال بالإضافة، أو بالألف واللام، وقد حكم الشريف الكوفي على النوع الأخير مرة بالشذوذ - وكان ذلك في موضعين: الأول: في باب الحال وقد حكم عليه بالشذوذ فقط، والثاني: في باب النكرة والمعرفة وقد حكم عليه بالشذوذ لقلته مجيئه على هذا -، وحكم عليه مرة أخرى بالندرة، وذلك عند حديثه عن خلاف العلماء في رافع الاسم بعد (كان) فقال: "...وعند الكوفيين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال. وهذا لا يصح؛ لأن الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النادر" (١).

أما الموضوعان اللذان نصا عليهما الشريف الكوفي بما يخص الشذوذ، فأحدهما في باب الحال قال: "إن قال قائل: قد تكرمت أن الحال نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام دونها، وقد جاءت معارف وهي أحوال من ذلك: أرسلها العراك" (٢)، وجاء الجماء الغفير...

(١) البيان في شرح اللمع ص ٩٣١ .

(٢) هذا القول في: الكتاب ١/٢٧٣، المقتضب ٣/٧٣٢، الأصول ١/٤٦١، الإيضاح

العسدي ص ٢٧١، أسرار العربية ص ٤٩١، الإنصاف ٢/٧٢٨، شرح

التسهيل ٢/٦٢٣، شرح الكافية الشافية ٢/٤٣٧. وجاء في شعر لبيد بلفظ:

فأوردها العراك ولم يذها ولم يشفق على نغص الدخال

وأما ابن الشجري ٣/٠٢، التذييل والتكميل ٩/٣٣، ديوانه ص ٦٨ .

وجاء بلفظ: فأرسلها العراك ولم يذها ولم يشفق على نغص الدخال

لليد بهذا اللفظ في: الكتاب ١/٢٧٣، النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٤٣٥، شرح

المفصل لابن يعيش ٢/٢٦، الصفوة الصفية ١/٨٩٤، شرح ألفية ابن معط لابن

القواس ٢/٨٦٥. وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٧٣٢، المسائل المنثورة ص ٨١، شرح

الجمل لابن خروف ١/٩٧٣، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢، توضيح

المقاصد ٢/٩٩٦.

=

قيل له : أما العراك فإنه مصدر :عارك يعارك معاركة وعراكا إذا زاحم،فجعل (العراك) في موضع الحال وهو معرفة ،وذلك شاذ ،وإنما جاز لكونه مصدرا . والعرب وضعت المصادر المعارف موضع الحال ،فمنها ما هو معرفة بالألف واللام ،ومنها ما هو مضاف إلى المعارف .فما كان معرفا بالألف واللام فنحو العراك قال أوس :

فَأُورِدَهَا التَّقْرِيبَ وَالثَّدَّ مَنَهَلًا (١)

أراد :فأوردها تقريبا وشدا في معنى مقربا وشادا . ومثل ذلك :

مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا كَأْسٌ رَنْوَنَاءٌ وَطِرْفُ طِمْرٍ (٢)

=

المعنى :يصف حمر وحش تعدو إلى الماء يقول :أورد العير أته الماء دفعة واحدة مزدحمة ولم يشفق على بعضها أن ينتغص عند الشرب ،ولم يزدنها لأنه يخاف بخلاف الرعاء الذين يديرون أمر الإبل ،فإنهم أوردوا الإبل فجعلوها قطعا قطعا .خزانة الأدب ٤٩١/٣ . والشاهد في قوله :فأرسلها العراك ،حيث جاء الحال معرفا بالألف واللام .

(١)صدر بيت من البحر الطويل ، عجزه : قُطَاةٌ مُعِيدٌ كَرَّةَ الْوَرْدِ عَاطِفٌ

وهو في ديوان أوس بن حجر ص٩٦ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٥٢/٢ ، المخصص لابن سيده ٧٢٢/٤١ ،النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٣٥/١ . اللغة :التقريب من القرب وهو طلب الماء ليلا ،والشد العدو .المنهل :الموضع الذي فيه المشرب .والشاهد فيه فأوردها التقريب ،حيث جاء الحال مصدرا معرفا بأل .

(٢)البيت من البحر السريع ،بلا نسبة في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/

٠٦٢ ،الخصائص ٤٢/٢ ، المخصص لابن سيده ٧٢٢/٤١ . اللغة :الإطناب :الطوال من حبال الأجنبية .كأس رنونة :دائمة على الشرب .الطرف :الكريم العتيق من الخيل .الطر :الفرس الجواد .والشاهد في قوله :مدت عليه الملك ،حيث جاء الحال مصدرا معرفا بأل .

ومعنى البيت أنه وصف ملكا دائم الشرب فقال :مدت عليه - يعني على الملك - كأس رنونة أطنابها الملك، يعني ملكا ،فجعل الملك في معنى الحال ،وتقديره في حال ملكته^(١)"

في هذا النص بدأ الشريف الكوفي كلامه مفترضا بأن سائلا سأل بأنه قد قيل بأن الحال يكون نكرة ،وقد جاء معرفة في الأمثلة التي ذكرها ،وقد علل الشريف الكوفي لذلك بأن هذه الأحوال شاذة ،والذي سهل هذا الشذوذ كونها مصادر، ثم بدأ يؤول الأبيات فقال في الشاهد الأول(أرسلها العراك) العراك :مصدر عارك يعارك عراكا ومعاركة ،وفي الشاهد الثاني فأوردها تقريبا وشادا في معنى مقربا وشادا ،وفي الثالث جعل التقدير بمعنى ملكا .

النص الثاني للشريف الكوفي الذي حكم عليه بالشذوذ ،قال في باب النكرة والمعرفة : "وتدخل زائدة دخولها كخروجها ،نحو قولهم :أرسلها العراك ،أي: تعترك ؛لأن العراك ينتصب على الحال في هذا الموضع ،والحال نكرة فلا يدخل عليها الألف واللام إلا زائدة. ومنهم من يقول :هو معرفة إلا أنه موضوع موضع النكرة ،وهو على ذلك شاذ لقلته مجيئه على هذا^(٢) ."

ذهب الشريف الكوفي في هذا النص إلى أن (أل) زائدة في الكلام دخولها كخروجها، وأن العامل فعل من جنس المصدر أي: تعترك ؛وقد ذكر رأيا آخر قائل بأن المصدر معرفة موضوع موضع النكرة ،وحكم على هذا الرأي بأنه شاذ لقلته مجيئه على هذا .

(١)البيان في شرح اللمع ص٢٢٢- ٤٢٢ .

(٢)المصدر السابق ص٤٢٣- ٥٢٣ .

دراسة القضية

اختلف العلماء في مجيئ الحال معرفة بالألف واللام على مذاهب المذهب الأول: أن هذه المصادر معرفة، وضعت موضع الأسماء النكرات، ولا يُبْعَدُ أن يكون الشيء بلفظ المعرفة إلا أن معناه معنى النكرة^(١). وهو مذهب سيبويه قال: إنهم أدخلوا (أل) في هذا الكلمات، وتكلموا بها علي نية ما لا تدخله (أل)^(٢). واختاره الزمخشري^(٣). وقد استدل العلماء لصحة هذا المذهب بأدلة منها: الأول: أن المصدر جنس يقع بلفظه على القليل والكثير فتعريفه كتثكيره^(٤).

الثاني: أن مثل قولك: مررت برجل مثلك، وضارب زيد، قصد إلى أن يجعل الجميع مصادر استعملت للأحوال النكرات، ليكونا لفظا قد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له، ولا يُبْعَدُ في أن يكون اللفظ في الأصل معرفة لشيء ثم ينقل مجازا لشيء منكر.

الثالث: أن التعريف في هذه الأمثلة ليس تعريفا لمعهود في الوجود، وإنما هو لمعهود في الذهن، والمعهود في الذهن يكون باعتبار الوجود في المعنى

(١) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ٨٠٣/١.

(٢) الكتاب ٥٧٣/١ بتصريف وينظر: البديع في علم العربية ٧٨١/١، الإيضاح شرح المفصل ٨٠٣/١، شرح الرضي ٦١/٢، الصفوة الصفية ٩٩٤/١، ارتشاف الضرب ٣٦٥١/٣، التذليل والتكميل ١٣/٩، شرح الأشموني ٤٩٢/١، خزانة الأدب ٣٩١/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحخير ٣٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيث ٢٦٦/٢، الإيضاح شرح المفصل ٧٠٣/١.

(٤) الصفوة الصفية ٩٩٤/١.

كالنكرات ، فجاءت هذه أحوالا وإن كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الذهن نكرة باعتباره الوجود كما تقدم (١) .

وقد اعترض الشريف الكوفي على هذا الرأي ووصفه بالشذوذ قال : "ومنهم من يقول : هو معرفة إلا أنه موضوع موضع النكرة ، وهو على ذلك شاذ لقلّة مجيئه على هذا" (٢) .

وقد تعددت أحكام النحويين على مجيء الحال معرفة بالألف واللام ، فمنهم من وصفه

بالشذوذ كما ذهب الشريف الكوفي (٣) مثل السيرافي الذي قال : "وجعل (العراك) في موضع الحال وهو معرفة ، وذلك شاذ" (٤) ، وابن سيده الذي قال : "فنصب (العراك) وهو مصدر ... في موضع الحال ، وهو معرفة ، وذلك شاذ" (٥) ، وابن الشجري الذي مزج بين مصطلحي الشذوذ والندرة ، ووصفه بأنه عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر (٦) ، والأنباري الذي تعددت أوصافه لهذه الظاهرة فمرة وصفها بالشذوذ والقلّة فقال : "... هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها" (٧) ، ومرة بالشذوذ والندرة فقال : "... فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه" (٨) ، وأخرى بأنها شاذة لا يقاس عليها قال : "على أن هذه الألفاظ شاذة

(١) يراجع : الإيضاح شرح المفصل ٨٠٣/١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٥٢٣ وينظر : ص ٥٢٢ .

(٣) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٢٢٢ - ٤٢٢ ، و ص ٤٢٣ - ٥٢٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٥٢/٢ .

(٥) المخصص ٧٢٢/٤١ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ٧٣٢/١ .

(٧) الإنصاف ٧٢٨/٢ .

(٨) المصدر السابق ٨٢٨/٢ .

لا يقاس عليها^(١)، وابن يعيش الذي وصفها بأنها شاذة لا يقاس عليها^(٢)، وابن مالك الذي وصفها مرة بالشذوذ^(٣)، وأخرى بالقليل^(٤)، وابن الناظم^(٥)، وأبو حيان^(٦).

ومن العلماء من حكم عليها بالقلّة منهم: المرادي^(٧)، وابن هشام^(٨).

ومنهم من حكم عليها بالندرة كما ذهب الشريف الكوفي^(٩) مثل النيلي الذي قال: "لأن مجيء الحال معرفة نادر^(١٠)".

ومن العلماء من حكم عليها بالضعف مثل: الأزهري^(١١).

المذهب الثاني: أن هذه المصادر ليست أحوالا، بل هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: أرسلها العراك، فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا العراك مقام الاعتراك، ثم

(١) المصدر السابق ٧٢٨/٢ .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٦٢٣/٢ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٣٧/٢ .

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٦٥١/٣، التنزيل والتكميل ٥٣/٩ .

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٩٩٦/٢ .

(٨) ينظر: شرح اللحة البدرية ٥٧١/٢ .

(٩) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٩٣١ .

(١٠) الصفوة الصفية ٨٩٤/١ .

(١١) ينظر: موصل النبيل ٤٦٦/٢ .

حذفوا (تعترك) وهو جملة في موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلا عليه كما تقول : إنما أنت سيرا ، أي : تسير سيرا^(١) .

وهو مذهب الفارسي^(٢) ، قال : "هذه الأشياء ليست أحوالا وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير : طلبته تجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدل جهك والعراك على تجتهد وتعترك . فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه^(٣)" .

وقد اختار هذا المذهب : ابن السراج^(٤) ، والسيرافي^(٥) ، وابن الشجري^(٦) ، والأنباري^(٧) ، ونسب للمبرد^(٨) .

وقد استدل الأنباري لهذا المذهب فقال : "وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع ؛ لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال^(٩)" .

(١) الإنصاف ٧٢٨/٢ بتصرف ، وينظر : الصفوة الصفية ١/٩٩٤ ، شرح التسهيل للمرادي ص ٦٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ص ٢٧١ ، المسائل المنثورة ص ٨١ ، المقتصد شرح الإيضاح ١/٨٧٦ ، الإيضاح شرح المفصل ١/٨٠٣ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٥ ، ارتشاف الضرب ٣/٣٦٥١ ، التنزيل والتكميل ٩/٢٣ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٧١ ، وينظر : المسائل المنثورة ص ٨١ .

(٤) ينظر : الأصول ١/٤٦١ - ٥٦١ .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٥ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/٥٣٢ .

(٧) ينظر : أسرار العربية ص ٤٩١ ، الإنصاف ٢/٧٢٨ .

(٨) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ١/٠٨٣ .

(٩) الإنصاف ٢/٧٢٨ وينظر : أمالي ابن الشجري ١/٥٣٢ .

المذهب الثالث: أن هذه المصادر ليست أحوالا، وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، وهذه العوامل أسماء مشتقة من تلك الأفعال فيكون التقدير: أرسلها معتركة^(١).

وهو مذهب المبرد^(٢). واختاره الأخفش^(٣)، وابن هشام^(٤).

المذهب الرابع: أن هذه المصادر ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال، مشتقة من أفعالها أو معانيها^(٥). وهو مذهب ابن طاهر، وابن خروف^(٦).

وعلى أبو حيان لهذا المذهب ورد عليه فقال: "ورجح مذهب ابن طاهر بأنه ليس فيه تكلف إضمار. وعورض بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل

(١) ينظر: شرح التسهيل للمراي ص ٦٥. توضيح المقاصد ٢/٥٠٧، ارتشاف الضرب ٣/٣٦٥١، التذليل والتكميل ٩/١٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٧٣٢- ٨٣٢، ارتشاف الضرب ٣/٣٦٥١، التذليل والتكميل ٩/١٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٣٦٥١، التذليل والتكميل ٩/١٣.

(٤) ينظر: شرح اللحة البدرية ٢/٥٧١- ٦٧١.

(٥) ينظر: التذليل والتكميل ٩/٢٣، ارتشاف الضرب ٣/٤٦٥١، شرح التسهيل للمراي ص ٦٥.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل ٩/٢٣، ارتشاف الضرب ٣/٤٦٥١، شرح التسهيل للمراي ص ٦٥.

إذا لم يرد به المبالغة لا ينقاس^(١) ". ونسب ابن خروف هذا المذهب لسيبويه^(٢).

المذهب الخامس: أن مثل قولهم: أرسلها العراك: (العراك) ليس بحال، وإنما هو صفة لمصدر محذوف، والمعنى الإرسال العراك، وقس الباقي على ذلك^(٣). وهو مذهب ابن الطراوة^(٤).

ورد عليه بأنه لم نجد صفة تلتزم فيها (أل)، بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات^(٥).

المذهب السادس: أن (العراك) ليس منصوباً على الحال، وإنما انتصب على أنه مفعول ثانٍ لـ "أورد"، كما تقول: أوردتك الحرب، وأوردتك الأمر العظيم، وقولهم: أرسلها العراك

مضمن عند الكوفيين معنى (أوردها)^(٦). وهو مذهب ثعلب^(٧).

(١) التذييل والتكميل ٢٣/٩ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣/٩، ارتشاف الضرب ٤٦٥١/٣، شرح التسهيل للمرادي ص ٦٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٥١/٣، التذييل والتكميل ٣٣/٩ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٥١/٣، التذييل والتكميل ٣٣/٩، شرح التسهيل للمرادي ص ٦٥، توضيح المقاصد ٠٠٧/٢، خزنة الأدب ٣٩١/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ٣٣/٩ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣/٩، ارتشاف الضرب ٤٦٥١/٣، شرح التسهيل للمرادي ص ٦٥ .

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣/٩، ارتشاف الضرب ٤٦٥١/٣، شرح التسهيل للمرادي ص ٦٥، توضيح المقاصد ٠٠٧/٢، خزنة الأدب ٣٩١/٣ .

وبعد طرح هذا العرض لمذاهب العلماء أرى الآتي :

أولاً: أن الصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه ،القائل بأنها أسماء وقعت موقع المصادر، "ولا بُعْدَ في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ،ومعناه معنى النكرة، بدليل قولك :مررت برجل مثلك ،وقصد إلى أن يجعل الجميع مصادر استعملت للأحوال النكرات ؛ليكون لفظا قد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له ،ولا بعد في أن يكون اللفظ في الأصل معرفة لشيء ثم ينقل مجازاً لشيء منكر (١) ."

ثانياً :حكم الشريف الكوفي على مثل هذا النوع بأنه شاذ ؛لقلة مجيئه على ذلك (٢) .وإلى مثل هذا ذهب الأنباري (٣) . وقد حكم عليه ابن مالك في شرح التسهيل بالشذوذ (٤) ،في حين حكم عليه بالقلّة في شرح الكافية الشافية (٥) .

(١) الإيضاح شرح المفصل ١/٨٠٣ .

(٢) ينظر :البيان في شرح اللمع ص٥٢٣ .

(٣) ينظر :الإنصاف ٢/٧٢٨ .

(٤) ينظر :شرح التسهيل ٢/٦٢٣ .

(٥) ينظر :شرح الكافية الشافية ٢/٥٣٧ .

المبحث الثالث : باب المعرفة والنكرة ، وتحتة قضية واحدة ، وهي :

ترجيح اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان منصوبا بـ (كان)

متى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله ؛ لأن وضع الضمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل^(١). ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان ،يجوز فيهما الاتصال والانفصال :

الأولى : أن يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه ،وليس المقدم مرفوعا بأن كان منصوبا أو مجرورا مثل :سلنيه ،أو سلني إياه .

الثانية : أن يكون الضمير منصوبا بـ(كان)أو إحدى أخواتها ،سواء أكان قبله ضمير أم لا نحو :الصديق كنته، أو كانه زيد ،فيجوز في الهاء - الوجهان السابقان - الاتصال - كما سبق - أو الانفصال مثل :كان إياه^(٢) .

وفي المسألة الأخيرة - وهي موطن الشاهد - اختلف العلماء في الراجح منهما ،هل هو الاتصال أو الانفصال ؟

اختار الشريف الكوفي الانفصال ،ووسم الاتصال بالشذوذ ،قال: "ومما يحسن فيه المنفصل دون المتصل ما يقع خبرا لـ (كان) وأخواتها ،تقول :كنت إياه، ولا تقول :كنته ، وتقول :ليس إياه ،ولا تقول :ليسه ،قال عمر بن أبي ربيعة :

(١) يراجع :التصريح بمضمون التوضيح ٦٠١/١ .

(٢) يراجع :شرح الألفية لابن الناظم ص٨٣ -٨٤ ،أوضح المسالك ٧٩/١ -

٣٠١،التصريح بمضمون التوضيح ٠١١/١ .

لئن كان إياه لَقَدْ حَال بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (١)

وقال : ليس إِيَّايَ وإيَّاكَ ولا نخشى رَقِيباً (٢)

وقد سمع (كأنني) و(ليسني) وهي شاذة . والوجه في ذلك أن (كأن) داخلة على مبتدأ وخبر ، وكل واحد منهما منفصل عن صاحبه فلو أضمرناهما جميعا لاتصلا ، وأيضا : فإن خبر (كان) يكون جملة وظرفا وحرف جر ، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها ، فلماذا لم يكن فيها وفي أخواتها غير الفصل (٣) "

(١) البيت من البحر الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٩ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٧٥١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١ ، شرح الرضي ٣٤٤/٢ ، تعليق الفرائد ٢/٢٠١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١١/١ ، وبلا نسبة في : شرح الألفية لابن الناظم ص ٠٠٤ ، شرح الأجرومية للسنهوري ٩٨٣/١ . المفردات : حال : تغير . عن العهد : عما عهدناه من جماله وشبابه . والشاهد في قوله : لئن كان إياه ، حيث جاء خبر (كان) ضميرا منفصلا وهو الراجح عند الجمهور ، وهو اختيار الشريف الكوفي .

(٢) البيت من مجزوء الرمل ، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه بلفظ : ليس إياي وإياها ص ٦٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١١/٣ ، خزانة الأدب ٢٢٣/٥ ، وبلا نسبة في : الكتاب ٨٥٣/٣ ، الأصول ٨١١/٢ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٨٥١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ ، شرح الرضي ٣٤٤/٢ ، الكناش في النحو والتصريف ٩٨١/١ ، التذييل والتكميل ٦٤٢/٢ . اللغة : لا ترى غريبا : أي : لا ترى أحدا . الرقيب : العذول . والشاهد في قوله : ليس إياي وإياك ، حيث جاء خبر (كان) ضميرا منفصلا وهو الراجح عند الجمهور ، وهو اختيار الشريف الكوفي .

(٣) البيان في شرح اللع ص ٣٥٣ - ٤٥٣ .

دراسة القضية :

إذا كان الضمير منصوبا بـ(كان) أو إحدى أخواتها جاز فيه أمران ،
الاتصال نحو :كنته ، أو الانفصال نحو :كان إياه ،لكن اختلف العلماء في
الراجح منهما أهو الاتصال أم الانفصال ،إليك تفصيل القول فيهما :

المذهب الأول :إذا كان الضمير منصوبا بـ(كان) أو إحدى أخواتها ،جاز
اتصال الضمير وانفصاله ،لكن الانفصال أرجح .وهو مذهب
الجمهور^(١)،واختره سيبويه^(٢)،وابن السراج^(٣)، والسيرافي^(٤) ،والشريف
الكوفي^(٥) ،إلى غير ذلك من العلماء^(٦) .

(١) ينظر :المقاصد الشافية١/٥٠٣ ،شرح الأجرومية للسنهوري ١/٩٨٣، التصريح
بمضمون التوضيح١/٢١١ .

(٢)ينظر : الكتاب٢/٨٥٣ ،شرح الجمل لابن عصفور١/٧٠٤،ارتشاف الضرب ٢/٥٤٩،
شرح التسهيل للمراي ص٥٦١، المساعد ١/٨٠١،شرح ابن عقيل ١/٣٠١،المقاصد
الشافية١/٢٠٣،موصل النبيل١/٩٠١ .

(٣)ينظر :الأصول ٢/٨١١ .

(٤)ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٨١١ .

(٥)ينظر : البيان في شرح اللمع ص٣٥٣ .

(٦) منهم الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش٣/٦٠١،الخوارزمي في شرح المفصل
في صنعة الإعراب٢/٧٥١،ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية في علم
الإعراب٢/٤٩٦،ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٧٠١،ابن عصفور في شرحه على
الجمل١/٦٠٤،الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/٣٤٤،ابن أبي الربيع في
البيسط شرح الجمل٢/٧٧٠،أبو الفداء في الكناش في النحو والتصريف١/٩٨١،أبو
حيان في ارتشاف الضرب٢/٩٣٩،ابن عقيل في شرحه على الألفية١/٤٠١،السيوطي
في همع الهوامع ١/١٢٢ .

وقد علل السيرافي لهذا الرأي فقال: "وإنما كان الاختيار في ذلك الضمير المنفصل لعل ثلاث منها: أن (كان) وأخواتها أفعال دخلت على مبتدأ وخبر، فأما الاسم المخبر عنه فإن ضميره متصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسمية له لازمة، ويصير مع الفعل كشيء واحد، وتُغَيَّر بنيته له، وأما الخبر فقد يكون فعلا، وجملة، وظرفا غير متمكن. فلما كانت هذه الأشياء لا يجوز إضمامها، ولا تكون إلا منفصلة من الفعل اختير في الخبر الذي يمكن إضمامه - إذا أضر - أن يكون على منهاج ما لا يضم من الأخبار في الخروج عن الفعل.

ومنها: أن الاسم والخبر كل واحد منهما منفصل من الآخر غير مختلط به، فإذا وصلنا ضمير الخبر جاز مع ضمير الخبر أن تضمير الاسم؛ لأنه هو الأصل في الإضمام، فإذا اجتمع الضميران في الفعل كقولك: كنتك وإن زيدا كأنه لم يفصل الخبر من الاسم واختلط به.

ومنها: أنا لو فصلنا الخبر بضمير الاسم فقلنا: كنتك، وكانك زيد، وكانني عمرو، والفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد؛ لأنها اسم وخبر، فإما أن يكون أحدهما هو الآخر أو مشبها به مجعولا بمنزلته وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلا، ويتعدى إلى نفسه منفصلا، لا يجوز ضربتني، ولا ضررتني وتقول: إياي ضررت، وما ضررت إلا إياي^(١).

(١) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٨١١/٣، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه ٨٦٢/٢ - ٩٦٢، البيان في شرح اللمع ص ٤٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠١/٣، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٤٩٦/٢، شرح الرضي ٢٤٤/٢، البسيط شرح الجمل ٧٧/٢، الكناش في النحو والتصريف ٩٨١/١.

وقد استدل الجمهور لمذهبهم بالسماع الذي ذكره الشريف الكوفي ، وهو قول عمر بن أبي ربيعة :

لَيْنُ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

فقد جاء خبر (كان) ضميرا منفصلا وهو (إياه) ، ومنه - أيضا - قول الآخر :

ليس إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبَا

فقد جاء خبر (ليس) ضميرا منفصلا وهو (إيائي) و(إياك) .

المذهب الثاني : إذا كان الضمير منصوبا ب (كان) أو إحدى أخواتها جاز اتصال الضمير وانفصاله ، لكن الاتصال أرجح^(١) . وهو مذهب : الرمانى^(٢) ، وابن الطراوة^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، وابن الناظم^(٥) .

وقد استدل ابن مالك لمذهبه بالقياس والسماع ، قال : "ودلينا على ذلك من وجهين : أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٠١/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٥١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٧٠٤/١ .

(٢) ينظر رأيه في : التذليل والتكميل ٩٣٢/٢ ، شرح التسهيل للمراي ٥٦١ ، المساعد ٨٠١/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١١/١ ، موصل النبيل ٩٠١/١ ، شرح الأشموني ٣٥/١ .

(٣) ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور ٧٠٤/١ ، التذليل والتكميل ٩٣٢/٢ ، شرح التسهيل للمراي ٥٦١ ، المساعد ٨٠١/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١١/١ ، موصل النبيل ٩٠١/١ ، شرح الأشموني ٣٥/١ .

(٤) ينظر رأيه في : شرح التسهيل ٤٥١/١ ، شرح الكافية الشافية ١٣٢/١ ، المساعد ٨٠١/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠١/١ ، شرح الأجرومية للسنهوري ٩٨٣/١ ، موصل النبيل ٩٠١/١ .

(٥) ينظر رأيه في : شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٣ .

هو كجزء منه، فأشبهه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا لفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحاً .

والوجه الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال، ومن الوارد من ذلك في النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كَمْ لَيْثٍ اغْتَرَّ بِي ذَا أَشْبُلٍ غَرَّتْ فَكَانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا^(١)

فقال: فكانني مع تمكنه أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداماً^(٢)

ومن السماع الذي استدل به أصحاب هذا المذهب قول أبي الأسود الدؤلي :

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٣)

(١) البيت من البحر البسيط، لبعض الطائيين في: شرح التسهيل ١/٠٦٦، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٨٢، التذييل والتكميل ١/٠٣٢، ٢/٠٤٢، وبلا نسبة في: تمهيد القواعد ١/٤٣٥ . اللغة: اغتر بي: أي: ظن ضعفي وقوته. ذا أشبل: جمع شبل وهو ابن الأسد. غرثت: جاعت، وذلك أدعى لقوة الأسد وبأسه. إقداما: شجاعة وقوة. والشاهد: فكانني، حيث اتصل ضمير النصب ب(كان) والاتصال أرجح عند ابن مالك ومن تبعه .

(٢) شرح التسهيل ١/٤٥١، وينظر: التذييل والتكميل ٢/٠٤٢، المقاصد الشافية ١/٢٠٣ - ٣٠٣ .

(٣) البيت من البحر الطويل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٢٦١، الكتاب ١/٩٤، المقتضب ٣/٨٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/٦٥١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٠١ - ٧٠١، شرح الألفية لابن الناظم ص ٠٤٤، شرح الرضي ٢/٣٤٤، الكناش في النحو والتصريف ١/٠٩١، تعليق الفرائد ٢/٢٠١، وبلا نسبة في: شرح

فقد اتصل الضمير المتصل في (يكنها) و(تكنه)، ولو فصل لقال: **فإلا يكن إياها**، أو تكن إياه، ومنه ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنها - : **"إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ"**^(١)، وقوله - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضي الله عنه - في ابن صياد : **"إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنُّهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"**^(٢)، ومن ذلك ما حكاه سيبويه : **"بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسني وكذلك كانني"**^(٣).

وقد تعددت أحكام النحويين على هذا المذهب، فمنهم من حكم عليه بالشذوذ مثل : الشريف الكوفي^(٤)، والخوارزمي حيث قال : **"اجتمع في قوله**

=

الجمل لابن عصفور ١/٧٠٤، البسيط شرح الجمل ٢/٠٧٧، ارتشاف الضرب ٢/٠٤٩ .
اللغة: يكنها: يكن نبيذ الخمر. اللبان: اللبن للآميين. والشاهد في قوله: يكنها أو تكنه، حيث اتصل ضمير النصب بـ (كان) والاتصال أرجح عند ابن مالك .
(١) هذا الحديث لم أعثر عليه في كتب الأحاديث، وهو في المحكم والمحيط الأعظم ٣/١٣٣ حمر، شرح التسهيل ١/٤٥١، التنزيل والتكميل ٢/٠٤٢، تمهيد القواعد ١/٥٣٥. والشاهد في قوله: تكونيها، حيث جاء خبر (كان) ضميرا منصوبا وهو متصل بها .

(٢) الحديث في صحيح البخاري رقم (٤٥٣١) باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل على ٢/٣٩٠، ورقم (٥٥٠٣) باب كيف يعرض الإسلام على الصبي ٤/٠٧، وصحيح مسلم رقم (٣٩٢) باب ذكر ابن صياد. والشاهد في قوله: إن يكنه، وإلا يكنه، حيث جاء خير (كان) ضميرا متصلا وهو الراجح عند ابن مالك ومن تبعه .

(٣) الكتاب ٣/٩٥٣ وتنظر الحكاية في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٨٩، شرح التسهيل ١/٥٥١، البسيط شرح الجمل ٢/٠٧٧، المقاصد الشافية ١/٣٠٣، تعليق الفرائد ٢/١٠١ .

(٤) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٣٥٣- ٤٥٣ .

عليه رجلا ليسني شيئان شاذان...الثاني :ليسني والأصل ليس إياي^(١)"
،والشاطبي الذي قال : "ومن الشاذ قولهم : عليه رجلا ليسني^(٢)"،

والسيوطي الذي قال : "وشذ قولهم : ليسي وليسك^(٣)" ،والبغدادي الذي قال :
"وفيه شذوذ من وجهين الأول : أنه أتى بخبر (ليس)متصلا^(٤)".

ومن العلماء من وسمه بالقليل منهم سيبويه الذي قال : "ومثل ذلك : كان إياه، لأن كانه قليلة^(٥)" ،وابن السراج الذي قال : "ومن ذلك قولهم : كان إياه ؛لأن كانه قليلة^(٦)"، وأبو حيان الذي قال : "ولما كان الاتصال قليلا جدا - كما قال - لأن كانه قليلة^(٧)".

وقد حكم عليه ابن السراج مرة أخرى بالقليل الشاذ معا ،قال : "وحكى أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسي، أي :غيري .وهذا قليل شاذ^(٨)".

وبعد هذا العرض لمذاهب العلماء أرى أولا :أنه إذا كان الضمير منصوبا بـ (كان)أو إحدى أخواتها جاز اتصال الضمير أو انفصاله لكن الانفصال أرجح وذلك ؛"لأن (كان) وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ،فكما أن خبر

(١)شرح المفصل في صنعة الإعراب ٩٥١/٢ .

(٢)المقاصد الشافية ٧٠٣/١- ٨٠٣ .

(٣)همع الهوامع ١٢٢/١ .

(٤)خزانة الأدب ٤٢٣/٥ .

(٥)الكتاب ٨٥٣/٣ .

(٦)الأصول ٨١١/٢ .

(٧)التذليل والتكميل ٢٤٢/٢ .

(٨)الأصول ٢٤١/١ .

المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه^(١) "، وأيضاً "خبر (كان) يكون جملة، وظرفاً، وحرف جر، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها، فلهذا لم يكن فيها وفي أخواتها غير الفصل^(٢) ".

ثانياً: أن مصطلح الشاذ عند الشريف الكوفي معناه القليل، وذلك لأن الأمرين: الاتصال والانفصال جائزان، أقول: (كانه) بالاتصال، أو (كان إياه) بالانفصال، وهما واردان عن العرب .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠١/٣ وينظر: البيان في شرح اللمع ص ٤٥٣، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/١، الكناش في النحو والتصريف ٩٨١/١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٤٥٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٠١/٣ .

المبحث الرابع : الترقيم ، وتحته قضية واحدة ، وهي :

ترقيم ما لا هاء فيه من الصفات

المنادى إما أن يكون مختوما بتاء التأنيث أو لا، فإن كان مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا علما كان أو غير علم ،ثلاثيا كان أو زائدا على الثلاثة مثل :يا عائشَ، ويا جاريَ، ويا شا، في :يا عائشة علما ،ويا جارية غير علم ،ويا شاة اسما ثلاثيا .

وإما ألا يكون مختوما بتاء التأنيث وفي هذه الحالة لا يرخم إلا بشروط :الأول: أن يكون رباعيا فأكثر ، ليبقى بعد الحذف على مثال الأصول ،فإذا كان ثلاثيا ؛إن كان ساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه بحال ،وهو متفق عليه بين النحويين ،وإذا كان متحرك الوسط فقد وقع خلاف بين النحويين ،ذهب علماء البصرة كالخليل وسيبويه إلى المنع إلحاقا له بما سكن وسطه، والجامع بينهما كونهما ثلاثيين، وذهب الأخفش والفراء إلى جواز ذلك ؛لأن الحركة فيه قائمة مقام الحرف الرابع .

الشرط الثاني : أن يكون الاسم المرخم غير مضاف ،وهذه مسألة خلافية بين العلماء ، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين ،كالخليل وسيبويه والمبرد والمازني :أنه لا يجوز ترخيم المضاف إليه ،فلا تقول يا أبا بك ،ويا زبي ،في ترخيم أبي بكر ،وابن الزبير ،وذهب الكسائي والفراء ،وغيرهما من نحاة الكوفة إلى جواز ذلك .

الشرط الثالث: أن يكون علما ، وإنما يجب اعتبار كونه علما لأن الترخيم هو حذف في الأسماء المناداة ، فلو رخمنا الاسم المنكر لكان ذلك زيادة في إبهامه بحذف بعض حروفه ، فهذا منعوا ترخيم النكرة (١) .

وقد ورد عن العرب ترخيم بعض الصفات غير المختومة بالتاء ، مثل : صاحب ، قالوا فيها : يا صاح ، وقد سمها الشريف الكوفي بالشذوذ ، قال : " إن سأل سائل فقال : هل يجوز

ترخيم ما لا هاء فيه من الصفات ، نحو : ظريف وشريف وقائم وقاعد وراكب .

قيل له : الترخيم هو حذف لا يوجب القياس ، وإنما يستعمل تخفيفا وأكثر ما يجري في النداء في الأسماء الأعلام دون الصفات ؛ لأن العلم هو الذي يعرف به دون صفته . فإن قال فقد قالوا : يا صاح ، فرخموا . قيل له : هذا الاسم انفراد وشذ من الباب لكثرة ندائه ؛ لأن كل من كان معك فهو صاحبك ، فلما كثر أجره مجرى الأعلام (٢) . "

دراسة القضية

الترخيم لا يقتضيه القياس ولا يوجب (٣) ، وقد دخل الأعلام دون الصفات لوجهين :

- (١) المنهاج في شرح الجمل ١/٤٧٥ - ٥٧٥ ، بتصرف ، وينظر : البديع في علم العربية ١/٣١٤ - ٤١٤ ، شرح التسهيل ٤/ ١٢٤ - ٢٢٤ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٨٢ .
- (٢) البيان في شرح اللمع ص ٥٠٤ - ٦٠٤ .
- (٣) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ص ٧٨٢ ، البيان في شرح اللمع ص ٥٠٤ .

"أحدهما: أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير...الوجه الثاني: أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، وحسن الحذف مع ذلك أن تعريفه يدل على محذوفه^(١)".

وقد ورد في كلام العرب ترخيم بعض الصفات غير المختومة بالتاء مثل كلمة (صاحب) ، قال سيبويه : "...إلا أنهم قد قالوا يا صاح، وهم يريدون يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف^(٢)".

وقد علل الأعلام لهذا فقال : "إلا أن العرب قد قالت : يا صاح وهم يريدون : يا صاحب لكثرة استعمالهم هذا ؛ لأن كل من كان معك في سفر فهو صاحب لك ، وكل من لا بسك في أمر فهو صاحبك فيه ، فشبهه بالأسماء وإن كانت في الحقيقة صفة، وليس في كلامهم ترخيم الصفة التي لا هاء فيها^(٣)".

وقد نكر كثير من العلماء أن العلة في ترخيم كلمة (صاحب) هو كثرة الاستعمال ، منهم سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، وابن السراج^(٦)، وابن برهان^(٧)، والأعلم الشنتمري^(٨)، والشريف الكوفي^(٩)، إلى غير ذلك من العلماء^(١).

(١) شرح الكافية لابن فلاح اليميني ١٤٥/١ .

(٢) الكتاب ٦٥٢/٢ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩١/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٦٥٢/٢ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٦) ينظر : الأصول ٥٦٣/١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ص ٨٨٢ .

(٨) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩١/٢ .

(٩) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٦٠٤ .

ومما ورد عن العرب في ترخيم كلمة (صاحب) قول الشاعر :

يا صاحِ بَلِّغِ ذَوِي الرُّؤُجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ^(٢)

وقوله : يا صاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جَدَّةٍ فَمَا النَّحْلِي عَنِ الْخِلَانِ مَنْ شِيمِي^(٣)

وقوله : يا صاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَلْسِ^(٤)

فقد رخم كلمة (صاحب) في كلِّ فقال :يا صاح، وهي صفة مشتقة من كلمة (صحب)، وجعل هذا الترخيم على لغة من يُنَوَى المحذوف منه ،أو لغة من ينتظر الحرف^(٥)، قال ابن الشجري : "فاستجازوا فيه يا صاح، ولا

=

(١) منهم :ابن الشجري في الأمالي ١/٥١٣، ابن الأثير في البديع في علم العربية ٢/٤١٤، الرضي في شرحه على الكافية ١/٨٩٢، ابن فلاح اليمني في شرحه على الكافية ١/٢٤٥، الأصبهاني في شرحه على الكافية ١/٦٨٢، ابن عقيل في المساعد ٢/٢٦٥، السلسيلي في شفاء العليل ٣/٢٣٨ .

(٢) البيت من البحر البسيط ،بلا نسبة في :معاني القرآن للفراء ٢/٥٧، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٣٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٩٤٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣، مغني اللبيب ٦/٢٦٦ . والشاهد في قوله :يا صاح ،حيث رخم (صاحب) على (صاح) وهو شاذ .

(٣) البيت من البحر البسيط ،بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٤١، البحر المحيط ١/٣٧٢، الدر المصون ١/٩٩٢، أوضح المسالك ٤/٧٩، والشاهد في قوله :يا صاح ،حيث رخم (صاحب) الوصف على صاح وهو شاذ .

(٤) البيت من البحر الكامل ،نسب لخزر بن لوذان السدوسي في الكتاب ٢/٩١، وبلا نسبة في :المقتضب ٤/٣٢٢، الخصائص ٣/٢٠٣، أمالي ابن الشجري ٢/٣٢٠، البديع في علم العربية ١/٣٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨، والشاهد في قوله :يا صاح ،حيث رخم (صاحب) الوصف على (صاح) وهو شاذ .

(٥) يجوز في المرخم لغتان ،الأول :أن ينوي المحذوف منه ويعبر عنها بلغة من ينتظر ،فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من

=

يجوز: يا صاح؛ لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه، لا دلالة فيه على المحذوف، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا^(١).

ومع ورود هذه الكلمة مرخمة لكثرة الاستعمال إلا أن من العلماء من حكم عليها بالشذوذ غير الشريف الكوفي^(٢) منهم الزمخشري الذي قال: "وأما قولهم: يا صاح وأطرق كرا فمن الشواذ"^(٣) وابن برهان قال: "وإنما قالوا يا صاح لأنه كثر استعماله فشذ لذلك"^(٤)، وابن الأثير قال: "وقد شذ قولهم: يا صاح، فرخموه نكرة غير مؤنث"^(٥)، والجزولي قال: "ونحو أطرق كرا ويا صاح شاذ"^(٦)، إلى غير ذلك من العلماء^(٧).

=

حركة أو سكون فتقول في: صاحب: يا صاح، وفي جعفر يا جعف، وفي قمطر يا قمط.

اللغة الثانية: أن لا ينوى المحذوف منه، ويعبر عنها بلغة من لا ينتظر الحرف، وإذا رخمت على هذه اللغة عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتنبه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام فتقول: يا حار، ويا جعف، ويا قمط.

ينظر: شرح ابن عقيل ٢٩٢/٣، شرح الأشموني ٩٧٤/٢

(١) أمالي ابن الشجري ٥١٣/٢، وينظر: شرح اللمع لابن برهان ص ٨٨٢، ارتشاف الضرب ٦٤٢٢/٥، المساعد ٢٦٥/٢.

(٢) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٦٠٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٢.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ص ٨٨٢.

(٥) البديع في علم العربية ٤١٤/٢.

(٦) المقدمة الجزولية ص ٨٩.

(٧) منهم: العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ٩٤٣/١، ابن يعيش في شرح

المفصل ٢/٢، الشلوبين في التوطئة ص ٤٩٢، ابن مالك في شرح

التسهيل ٢٣٤/٤، شرح الكافية الشافية ٦٣١/٣، الأبدي في شرح الجزولية ٣/٣٠٢، ابن

=

وقد علل المرادي لوجه شذوذه فقال : "وجه شذوذ (يا صاح) أنه نكرة مقصودة عار من تاء التانيث^(١)".

وقد جعله ابن يعيش شاذاً قياساً واستعمالاً ، قال : "شاذ قياساً واستعمالاً ، فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بابه الأعلام ، وأما الاستعمال فظاهر لقلّة المستعملين له^(٢) .

وقد اعترض ناظر الجيش أن يكون شاذاً في الاستعمال فقال : "وأما (يا صاح) فإنه فاش في الاستعمال ، وكلام الجماعة يشعر بذلك ، والعلة فيه كثرة الاستعمال^(٣) ."

وقد ذهب الجوهرى^(٤) ، وابن جنى^(٥) ، وابن بري^(٦) ،

=

فلاح اليميني في شرحه على الكافية ١/٢٤٥ ، الرضي في شرح الكافية ١/٨٩٣ ، أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥/٦٤٢٢ ، الأصبهاني في شرحه على الكافية ١/٦٨٢ ، الأزهرى في التصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٥٢ ، موصل النبيل ٣/٣٣٢١ ، الأشموني في شرحه على الألفية ٢/٧٧٤ .

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٨ ، وينظر : شفاء العليل ٣/٢٣٨ ، موصل النبيل ٣/٣٣٢١ .

(٢) شرح المفصل ٢/٠٢ - ١٢ .

(٣) تمهيد القواعد ٧/٣٦٦٣ .

(٤) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/٠٦٢ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٥/٦٤٢٢ .

(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/٠٦٢ .

وابن خروف^(١) إلى أن قولهم (يا صاح) من باب حذف المضاف إليه وآخر المضاف، وأن أصله: يا صاحبي^(٢).

وبعد فأرى أولاً: أن الترقيم بابيه الأعلام؛ "لأن العلم هو الذي يُعَرَّفُ به دون صفته^(٣)". ثانياً: أن كلمة (صاح) ترقيم كلمة (صاحب)، وليس لكلمة (صاحبي) كما ذهب الجوهري ومن تبعه؛ وذلك لأن ترقيم المركب الإضافي قضية خلافية، فجمهور البصريين على المنع، وعند من أجازَه فالترقيم يكون في المضاف إليه فقط، وليس في المضاف إليه وجزء من المضاف^(٤).

ثالثاً: أن الشذوذ في عبارة الشريف الكوفي معناه: الخروج عما شاع عن العرب، وعليه فترخم كلمة (صاحب) فيقال فيها: (يا صاح) لكثرة استعمالها، ولا يقاس عليها فيقال في يا راكب، ويا قاعد، ويا طالع: يا راك، ويا قاع، ويا طال.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٦٤٢٢، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٨، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٠٦٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١/٢٤٥، ارتشاف الضرب ٥/٦٤٢٢، شرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٨، المساعد ٢/٢٦٥، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٠٦٢، موصل النيل ٣/٣٣٢١.

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٦٠٤.

(٤) يراجع: المنهاج في شرح الجمل ١/٤٧٥.

المبحث الخامس : باب(عسى)، وتحتة قضية واحدة ، وهي :

مجيب خبر(عسى)اسما مفردا

(عسى) فعل ماض لا يتصرف ،وقد نسب لابن السراج القول بحرفيتها ،
والصحيح أنها فعل ،والدليل على ذلك أنه يتصل بها ضمائر الرفع
المتحركة، نحو :عسيت وعسيا ، وعسوا، كما تدخل على الأفعال لو
قلت:قمت وقاما وقاموا ،وتلحقه تاء التأنيث الساكنة المختصة بالأفعال نحو:
عست هند أن تقوم^(١) .

وهي من أفعال المقاربة - تأتي بمعنى الرجاء كثيرا، وتكون بمعنى الإشفاق
وهو قليل^(٢)، ترفع الاسم وتتصب الخبر مثل (كان)، إلا أن خبرها لا يكون
إلا مع الفعل المستقبل، مسبوقا بـ (أن)، نحو :عسى زيد أن يقوم^(٣) .

والعلة في كون خبرها لا يكون "إلا فعلا مستقبلا يدخله
(أن)...أن(عسى)إنما وضع للطمع والمقاربة ،والطمع في الاستقبال يوجد
فقلنا إن خبره ينبغي أن يكون فعلا مستقبلا ؛ ليكون أقرب إلى المعنى ؛لأنه
لما غير من المستقبل إلى الماضي احتاج إلى شيء يعرف به ، وأن معناه

(١)ينظر :الكتاب٣/٧٥١،أسرار العربية ص٦٢١، البديع في علم العربية١/٨٧٤،اللباب
في علل البناء والإعراب١/ ١٩١ ، شرح المفصل٧/٢١١،التذليل
والتكميل٤/٧٢٣،الجنى الداني ص١٦١ .

(٢)ينظر :تاج اللغة وصحاح العربية ٦/٥٢٤٢، شرح المفصل٧/٥١١،شرح التسهيل
١/٩٣،التذليل والتكميل٤/٢٣٣ .

(٣)أسرار العربية ص٧٢١،وينظر: الكتاب٢/٧٥١ - ٨٥١،البيان في شرح اللمع
ص٣٨٤، البديع في علم العربية ١/٨٧٤.

الاستقبال، فما وجدناه إلا أن يدخله (أن) ؛ لأن (أن) يدخل على الأفعال المستقبلية، ولا يجوز أن تقول : عسى زيد قائماً^(١) .

وقد ورد مثل من أمثال العرب ، جاء فيه خبر (عسى) اسماً صريحاً، وقد حكم عليه الشريف الكوفي بالشذوذ ، وهو قوله "عسى الغويّر أبوساً"^(٢) ، وقد ذكر الشريف الكوفي هذا المثل عند حديثه عن أن جملة خبر (عسى) يكون محلها النصب ؛ لأنها تعمل عمل (كان) ، وهذا نصه : "فإذا كانت (أن) مع صلتها فاعل (عسى) كانت في موضع رفع ، وإذا كانت بعد الفاعل كانت في موضع نصب ، فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج ، فالتقدير : عسى زيد الخروج ، وإن لم يظهر المصدر ههنا . وقد ظهر في موضع وهو قول الزبيد : عسى الغويّر أبوساً ، وهي كلمة شاذة لا يقاس عليها ؛ لأن (أبوساً) جمع (بأس) ، والبأس مصدر . وكذلك : كاد زيد يخرج ، والمصدر مقدر لا يظهر ، والتقدير : خروجا . وقد قيل في بيت تأبط شرا :

- (١) شرح اللمع للأصفهاني ص ٢٨٦ ، وينظر : البيان في شرح اللمع ص ٣٨٤ ، أسرار العربية ص ٧٢١ ، توجيه اللمع ص ٥٩٣ ، التنزيل والتكميل ٤/٥٤٣ .
- (٢) مثل من أمثال العرب ، قالته الزبيد ، وقيل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس ، فانهار عليهم وأتاهم فيه عدو فقتلهم ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ، وهذا المثل تكلمت به الزبيد حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات الغويّر على طريقه ، أي : لعل الشر يأتيكم = من هذا المكان . وقيل : المثل لعمر بن الخطاب ، وأصله أن رجلاً وجد غلاماً منبوذاً فقال له عمر : عسى الغويّر أبوساً ، أي : عسى أنك صاحبه ، فشهد له بالصلاح والستر ، فقال زبيد فيكون ولاؤه لك . والأبوس جمع بأس ، مثل : فأس وأفلس ، وكلب وأكلب . ينظر المثل في : غريب الحديث ٤/٨١٢ - ٠٢٢ ، كتاب الأمثال لابن سلام ص ٠٠٣ ، جمهرة الأمثال ٢/٥٤ ، مجمع الأمثال ٢/٧١ ، المستقصى في أمثال العرب ٢/١٦١ .

فَأُبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ نُصْفِرُ^(١)

التقدير :وما كدت أؤوب ،فوضع الاسم موضع الفعل^(٢)."

دراسة القضية

يكون خبر(عسى) جملة فعلية فعلها مضارعا مسبوقا بـ (أن) ، ولا يجردها منها إلا في الضرورة^(٣)، وقد يأتي خبرها اسما مفردا - كما في المثل السابق وبيت تأبط شرا - ،وقد اختلف النحويون في ناصبه على أقوال :

القول الأول : أن (أبؤسا) منصوب بـ (عسى)، و(آيبا) منصوب بـ (كدت)، وكان القياس أن يقال :عسى الغوير أن ييبأس ،وما كدت أؤوب ،إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، فقالوا :عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُؤْسًا ،وما كدت آيبا

(١)البيت من البحر الطويل ،لتأبط شرا في ديوانه ص ١٣ ،بلفظ :ولم أك ،وعليه فلا شاهد في البيت ،وبلفظ وما كدت في : شرح الجمل لابن خروف ٧٣٨/٢، شرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ ، خزانة الأدب ٤٧٣/٨ ،وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٣/١ ،شرح الجزولية للأبذي ،السفر الثاني (ب) ص ١٣٢ ، الصفوة الصفية ٧٤/٢ ،ارتشاف الضرب ٦٢٢١/٣ ،شرح اللحة البدرية ٢٢/٢ ،الجامع الصغير ص ٩٥ ، شفاء العليل ٥٤٣/١ ، تعليق الفرائد ٢٩٢/٣ ،الفضة المضية ص ١٠١ .
والشاهد في قوله :وما كدت آيبا ،حيث جاء خبر (كاد) اسما مفردا ،وقد عده بعضهم ضرورة ،أو شادا ،أو نادرا .ويروى لم أك آيبا ،وهي رواية الديوان ،وعليه فلا شاهد في البيت .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٤٨٤ - ٥٨٤ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٤ / ٠٤٣ .

، فنصبوه ب (عسى) و (كدت) ؛ لأنهم أجروه مجرى قارب، فكأنه قيل :قارب الغوير أبؤسا ،وقاربت آيبا^(١).

وهو مذهب سيبويه قال : "كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم :عسى العُوَيْرُ أبؤساً^(٢)" ،وقال في موضع ثان : "كما أن (عسى) لها في قولهم: "عسى العُوَيْرُ أبؤساً" حال لا تكون في سائر الأشياء^(٣)" ،وقال في موضع آخر : "واعلم أن من العرب من يقول :عسى يفعل ،يشبهها ب (كاد يفعل) ، ذ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله :عسى العُوَيْرُ أبؤساً .فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)^(٤)" ، وتبعه ابن السراج^(٥)، والفارسي الذي قال : "والأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في الكلام ألا تراهم قالوا : "عسى العُوَيْرُ أبؤساً" ، وأنت لا تقول في الكلام: عسى زيد منطلقاً^(٦)" ،وابن برهان^(٧) ، والشريف الكوفي^(٨)، إلى غير ذلك من العلماء^(٩).

-
- (١) أسرار العربية ص ٧٢١ - ٨٢١ بتصرف وينظر : الإغفال ٣١٤/٢ ، المقاصد الشافية ٢٦٢/١ .
- (٢) الكتاب ١٥/١ .
- (٣) المصدر السابق ٩٥١/١ .
- (٤) الكتاب ٨٥١/٣ ، وينظر : شرح الرضي ٥١٢/٤ ، خزانة الأدب ٥٢٣/٩ .
- (٥) ينظر : الأصول ٧٠٢/٢ .
- (٦) الإغفال ٣١٤/٢ ، وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٩٩٢/٢ ، تخلص الشواهد ص ٩٤٢ ، المقاصد الشافية ٢٦٢/٢ .
- (٧) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ص ٥٢٤ .
- (٨) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٤٨٤ .
- (٩) منهم ثعلب في مجالس العلماء ص ٧٠٣ ، التبريزي في شرح اللمع ص ٦٣٣ ، الأصفهاني في شرح اللمع ص ٢٨٦ ، الأنباري في أسرار العربية ص ٧٢١ - ٨٢١ ، ابن

وعلى الرغم من إجازة هؤلاء العلماء مجيء خبر أفعال المقاربة اسما مفردا ، إلا أنه قد تعددت أحكامهم عليه بين الشذوذ والندرة والضرورة .

فممن حكم عليه بالشذوذ غير الشريف الكوفي^(١)، ثعلب الذي قال : "عسى العُوَيْرُ أَبُوساً"

أي: عسى أن يكون مثل : كان عبدالله قائماً... وهو شاذ^(٢)، والفارسي الذي قال : "والشاذ في قولهم : عسى العُوَيْرُ أَبُوساً وقوع الاسم غير (أن يفعل) موضع (أن يفعل)"^(٣)، وابن الأثير الذي قال : "وجعلوا موضعها اسما منصوبا ، وهذا يدل على أن موضع خبرها نصب ، وقد جمع المصدر وهو

=

الأثير في البديع ٤٨٤/١ ، العكبري في المتبع في شرح اللمع ٨٥٥/٢ ، ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٥٩٣ ، ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٤/١ - ٢٥٤ ، شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، النيلي في الصفوة الصفية ٧٤/٢ ، الشاطبي في المقاصد الشافية ٢٦٢/٢ .

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ٥٨٤ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٧٠٣ .

(٣) التعليقة على كتاب سيوييه ٩٦٢/٢ .

شاذ^(١)، والعكبري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن مالك^(٤)، والأبذي^(٥)، والنيلي^(٦)،
والدمايني^(٧).

وقد حصر ابن جمعة الموصلية سبب الشذوذ في وجهين: أحدهما: أنه جمع المصدر الذي هو (بؤس). والثاني: لوقوعه موقع (أن) والفعل^(٨).

ومنهم من حكم عليه بالشذوذ والندرة كالجوهري الذي قال: "وأما قولهم: عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوسًا فشاذ نادر"^(٩)، وابن الخشاب قال: "وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرا مصدرا مصرحا به، وذلك في قولهم في المثل: عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوسًا"^(١٠) كما وسمه الرضي مرة بالشذوذ^(١١)، وأخرى بالندرة^(١٢)، وقد وسمه ابن هشام في كتابيه: أوضح المسالك^(١٣)، والجامع الصغير^(١٤) بالشذوذ.

(١) البديع في علم العربية ٤٨٤/١ .

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللع ٨٥٥/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣٢١/٧ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٤/١ .

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبذي السفر الثاني (ب) ص ٣٢٠ .

(٦) ينظر: الصفوة الصفية ٨٤/٢ .

(٧) ينظر: تعليق الفرائد ٣٩٢/٣ .

(٨) شرح ألفية ابن معط ٠٠٩/٣ .

(٩) الصحاح تاج اللغة ٦٢٤٢/٦ .

(١٠) المرتجل لابن الخشاب ص ٩٢١ .

(١١) ينظر: شرح الرضي ٧٤٤/٢، ٦١٢/٤ .

(١٢) ينظر: المصدر السابق ٥١٢/٤ .

(١٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٣/١ .

(١٤) ينظر: الجامع الصغير ص ٩٥ .

وفي كتابه شرح اللمحة البدرية بالندرة^(١).

ومنهم من حكم عليه بالندرة ك المرادي^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والشاطبي^(٤)،
والعاتكي^(٥)، والسيوطي^(٦)، وابن طولون^(٧).

ووسمه بالضرورة إذا وقع في الشعر ابن عصفور^(٨)، وأبو حيان^(٩).

القول الثاني: أن (أبؤسا) و(آيبا) منصوب ب (أن يكون)، والتقدير: عسى
الغوير أن يكون أبؤسا، وما كدت أن أكون آيبا، وجاز حذف (أن) مع الفعل
مع كونها حرفا مصدريا، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع
(عسى) فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله^(١٠).

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٢/٢ .

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٣٦٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٢٣/١ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥٦٢/٢ - ٦٦٢ .

(٥) ينظر: الفضة المضية ص ١٠١ .

(٦) ينظر: همع الهوامع ١٤١/٢ .

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن طولون ٠٣٢/١ .

(٨) ينظر: المقرب ٩٩/١ .

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٢٢١/٣ .

(١٠) شرح الرضي ٦١٢/٤ يتصرف وينظر: المتبع في شرح اللمع ٨٥٥/٢، اللباب
في علل البناء والإعراب ٢٩/١، توجيه اللمع ص ٥٩٣، تخلص الشواهد ص ٩٤٢،
التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٢/١، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

وهو مذهب المبرد قال: "وأما قولهم في المثل : عَسَى الْغُؤَيْرُ أَبُؤْسًا فَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ: عَسَى الْغُؤَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبُؤْسًا ؛لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً^(١)".

واختاره الخوارزمي^(٢). ونسب للكوفيين^(٣).

وقد ضعف العكبري هذا المذهب فقال: "وهو ضعيف؛ لأن (أن) موصولة، ولا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته^(٤)".

وَأَرَدُهُ فَأَقُولُ لَعَلَّهُ يَجُوزُ فِي (عَسَى) فِي الْمَثَلِ ؛لأن خبرها الغالب فيه أن يكون مقترنا بـ (أن)، بخلاف خبر (كاد) في بيت تأبط شرا :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصْفِرُ

فخبرها لا يقترن بـ (أن) .

القول الثالث: أن هذه الأسماء أخبار لـ (بصير) المحذوفة^(٥)، وهو رأي الأصمعي^(٦)، وابن الأعرابي^(٧).

(١) المقتضب ٠٧/٣ .

(٢) ينظر: ترشيح العلل ص ٤٠١ .

(٣) ينظر : تخليص الشواهد ص ٩٤٢، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٢/١، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

(٤) المتبع في شرح اللمع ٥٥٨/٢ وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١، توجيه اللمع ص ٥٩٣، تخليص الشواهد ص ٩٤٢، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

(٥) ينظر : تخليص الشواهد ص ٩٤٢، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٢/١، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٢/١ .

(٧) ينظر : تخليص الشواهد ص ٩٤٢، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

ولا فرق بين تقدير الأصمعي والكوفيين إلا في نكر (أن) المصدرية التي يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبرا لـ (عسى) بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل^(١) .

القول الرابع: أن هذه الأسماء منصوبة على التوسع ، والتقدير : عسى الغوير يأتي بأبؤس ، وفيه ترك (أن) ، وإسقاط الجار توسعا^(٢) ، ويشهد له قول الكميت :

قَالُوا أَسَاءَ بَنُو بَكْرٍ فَقُلْتُ لَهُمْ عَسَى الْغُوَيْرُ بِأَبَاسٍ وَأَغْوَارٍ^(٣)

وقد اعترض الشيخ محمد محيي الدين على هذا فقال : "وقدروه "يأتي بأبؤس" ولو قدروه " يأتي أبؤسا" لَقُلْتُ المحذوفات ، ولعلمهم غفلوا عن أَنَّ (أتى) يتعدى إلى المفعول به بنفسه^(٤) ."

القول الخامس: أن (أبؤسا) منصوب على المصدرية لفعل محذوف ، وهو قول ابن هشام ، فقال بعد أن عَدَّدَ الأقوال : "وأحسن من ذلك كله أن

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر: تخلص الشواهد ص٥٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧٢/١ ، خزنة الأدب ١٢٣/٩ .

(٣) البيت من البحر البسيط ، للكميت في ديوانه ٦٨١/١ ، المستقصى في أمثال العرب ١٦١/٢ ، لسان العرب (بأس) ، تخلص الشواهد ص٥٢ ، خزنة الأدب ١٢٣/٩ . والشاهد في قوله : عسى الغوير بأبأس ، حيث استشهد به على أن الأصل بأبأس فحذف حرف الجر توسعا من المثل .

(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤٠٣/١ .

يقدر: يباس أبوسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : { فَطَقَّ مَسْحًا ^(١) } أي: يمسح مسحاً ^(٢) .

فعند ابن هشام أن (أبوسا) في المثل ،و(مسحا) في الآية القرآنية مفعول مطلق لعامل محذوف تقديره (يباس) في المثل ،و(يمسح) في الآية .

القول السادس: أن العامل في الأسماء (يكون) مضمره بدون (أن) ^(٣) ، وهو رأي ابن هشام في مغني اللبيب قال : "وقولهم في المثل عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوسًا ، كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر ، أي يكون أبوسا ، وأكون صائماً ^(٤) ؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو كونه صائماً ، لا نفس الصائم ^(٥) .

والغريب أن ابن هشام نفسه رده في تخلص الشواهد فقال : "وفيه مجيء الفعل بعد (عسى) بغير (أن) ، وإضمار (كان) غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل ^(٦) " .

(١) سورة ص جزء من الآية ٣٣ .

(٢) تخلص الشواهد ص ٥٢ ، وينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٧٨٢/١ ، خزانة الأدب ١٢٣/٩ .

(٣) ينظر : تخلص الشواهد ص ٥٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧١/١ - ٩٧٢ ، خزانة الأدب ١٢٣/٩ .

(٤) يقصد (صائماً) في قول الشاعر :

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائماً

(٥) مغني اللبيب ٢٢٤/٢ .

(٦) تخلص الشواهد ص ٥٢ ، وينظر : خزانة الأدب ١٢٣/٩ .

ونسبه الأزهري إلى ابن جني قال : "وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت: التقدير: وما كدت أكون آيباً^(١) ."

من هذا نرى أن ابن هشام له رأيان :الأول: ما ذهب إليه في تلخيص الشواهد أن(أبوسا) مفعول مطلق لعامل محذوف أي :يبأس أبوسا^(٢) .

والثاني: ما ذهب إليه في مغني اللبيب أن (أبوسا)معمول لـ (يكون) المحذوفة ،والتقدير : عسى الغوير يكون أبوسا^(٣) .

ولم يأت خبر أفعال المقاربة اسماً إلا في ثلاثة شواهد ،ذكر الشريف الكوفي منها اثنين، المثل القائل : " عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا " ،وقول الشاعر :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصْفِرُ

وأما الشاهد الثالث فهو قول الشاعر :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِي إِيَّيَ عَسَيْتُ صَائِمًا^(٤)

فقد جاء خبر (عسى)،(صائماً) وهو خبر مفرد .

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٩٧٢/١ .

(٢)ينظر: تلخيص الشواهد ص٥٢ .

(٣)ينظر: مغني اللبيب ٢/٢٢٤ .

(٤) البيت من الرجز ،لرؤية بن العجاج في ملحقات يوانه ص ٥٨١،وبلا نسبة في :المسائل الحليبات ص٥٢، الخصائص ١/٨٩، شرح الجمل لابن بابشاذ ص٥٧٣، شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٣٨، شرح التسهيل ١/٣٩٣، شرح الكافية الشافية ١/١٥٤، شرح الجزولية للأبدي السفر الثاني (ب) ص٣٢، المقرب ١/١٠١، ارتشاف الضرب ٣/٧٢٢١ بلفظ :لا تلحني إني عسيت صائماً، الجني الداني ص٣٦٤ .والشاهد في قوله :إني عسيت صائماً ،حيث جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً ،وقد عده البعض ضرورة أو شاذ أو نادر . .

وبعد هذا العرض فأرى أولا: أن خبر (عسى) لابد أن يكون جملة فعلية مسبوقة بـ (أن) المصدرية، وخبر (كاد) جملة فعلية غير مسبوقة بـ (أن) ، وأما ما ورد من هذه الشواهد القليلة فالعامل فيها يكون العامل الموجود ،(عسى) في المثل والبيت ،والفعل (كاد) في البيت الآخر رجوعا إلى الأصل المتروك^(١) ، وإجراء لهذه الأفعال مجرى (كان)^(٢) ، وأيضا : ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

ثانيا : أن مصطلح (الشاذ) عند الشريف الكوفي هنا معناه :القليل ،أي :القليل في ذاته، بدليل أنه لم يرد عن العرب خبر أفعال المقاربة اسما مفردا إلا في ثلاثة شواهد فقط .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٩٣، شرح اللمع للأصفهاني ٢/٢٨٦- ٣٨٦، همع الهوامع ٢/١٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٨٥ ، ٣/٨٥١ .

الفصل الثالث

القضايا الصرفية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ

وتحته أربعة مباحث :

- المبحث الأول : باب جمع التكسير ، وتحته قضيتان .
- المبحث الثاني : باب النسب ، وتحته قضيتان .
- المبحث الثالث : باب التصغير ، وتحته قضية واحدة .
- المبحث الرابع : باب الإمالة ، وتحته قضية واحدة .

المبحث الأول : باب جمع التكسير ، وتحته قضيتان

القضية الأولى جَمْعُ (فُعْل) جَمْعَ قَلَّةٍ

جموع التكسير نوعان :الأول :جموع قلة ،والمقصود منها العشرة فما دونها .
والثاني :جموع كثرة ،وهي ما فوق ذلك^(١) .

وجموع القلة لها أربعة أبنية :الأول :أَفْعُلْ، نحو:أَفْلَسْ،وَأَكْعَبْ،وَأَفْرُخْ ،
الثاني :أَفْعَالٌ، نحو أَجْمَالٌ،وَأَقْلَامٌ،الثالث :أَفْعَلَةٌ،نحو :أَحْمِرَةٌ،وَأَكْسِيَّةٌ ،
الرابع :فِعْلَةٌ،نحو :صَبِيَّةٌ^(٢) .

وأبنية الاسم الثلاثي عشرة^(٣) منها :فُعْلٌ - بضم الأول ، وفتح الثاني - مثل :
رُبْعٌ،وَرُطْبٌ، وهذا الوزن هو موطن حديثنا هنا .

وقد ذهب الشريف الكوفي إلى أن الأبنية الثلاثية إذا أريد جَمْعُهَا جَمْعَ قَلَّةٍ
فإنها تجمع على مثال (أَفْعَالٌ) عدا بناءين ،الأول : هو(فُعْلٌ)- مفتوح الفاء،

(١)ينظر :البيان في شرح اللمع ص ٢٥٥ ،المقاصد الشافية١/٧ .

(٢)ينظر :شرح اللمع للأصفهاني ٢/٦٢٧،البيان في شرح اللمع ص ٢٥٥ .

(٣)أبنية الاسم الثلاثي عشرة :الأول :فُعْلٌ - بفتح الأول ،وسكون الثاني - مثل :فُلْسٌ
وَكَعْبٌ .الثاني :فُعْلٌ - بفتح الأول ، والثاني - مثل :قَلَمٌ ،وَجَبَلٌ ،والثالث :فُعْلٌ - بفتح
الأول ،وضم الثاني - مثل :عَضُدٌ ،وَعَجَزٌ ،الرابع :فُعْلٌ :بفتح الأول ، وكسر الثاني -
مثل :كَبِدٌ ،وَكَتِفٌ ،الخامس :فُعْلٌ - بضم الأول ،وسكون الثاني - مثل :قُقُلٌ ،وَرُكُنٌ ،
السادس :فُعْلٌ - بضم الأول ، وفتح الثاني - مثل :صُرْدٌ ،وَتُعْرٌ ،السابع :فُعْلٌ - بضم
الأول والثاني - مثل :طُنْبٌ ،وَجُرْزٌ ،الثامن :فُعْلٌ - بكسر الأول ،وسكون الثاني -
مثل :جِدْعٌ ،وِطْفَلٌ ،التاسع :فُعْلٌ - بكسر الأول ، وفتح الثاني - مثل :نِطْعٌ ،وِضْلَعٌ ،
العاشر :فُعْلٌ - بكسر الأول والثاني - مثل :إِبِلٌ ،وِبِلِزٌ . ينظر :البيان في شرح اللمع
ص ٣٥٥ - ٤٥٥

ساكن العين - مثل :كَعَب ، وصَعَب ،وَفَلَس ،فإنه يجمع على (أَفْعَل) ، فنقول :أَكْعُب ، وَأَصْعُب ،وَأَفْلَس .

والبناء الثاني : (فَعَل) - مضموم الأول ،مفتوح الثاني - مثل : صُرِدَ ونُغِرَ ،فإنه لا يجمع على مثال (أَفْعَال) ،وقد علل لذلك ،وما جمع من مثال (فُعَل) على (أَفْعَال) فقد وسمه الشريف الكوفي بالشذوذ في موضعين هذا أحدهما ،ونصه : "اعلم أن الأبنية الثلاثية جميعها تجيء على (أفعال) مجيئاً مطرداً إلا مثالين : أحدهما : فَعَل - مفتوح الفاء ، ساكن العين - ،وقد تقدم ذكره (١) . والثاني :فُعَل ،نحو: صُرِدَ - مضموم الفاء ،مفتوح العين - . وإنما اختاروا (أَفْعَالاً) لـ (فُعَل) ،و(أَفْعَالاً) للباقية ؛لأنهما بناءان لا يكاد يوجد في الأحاد على وزنهما ،فخصوا هذه الأبنية بهما ؛لئلا يقع لبس ؛وليعلم أنهما للجمع .فأما رَبِع (٢) وَأَرْبَاع فإنه شذ في هذا البناء (٣) ."

الموضع الثاني (٤) : عند حديثه عن جَمْعِ (فُعَل) جَمَعَ كَثْرَةً قال : "وقد شذ من هذا الوزن رَبِعٌ وَأَرْبَاعٌ ،وَرُطَبٌ وَأَرْطَابٌ . فأما (رَبِع) فَشَبَّهَ بِجَمَلٍ وَأَجْمَالَ ؛

(١) قال الشريف الكوفي : "وإنما جمعوا (فُعَلًا) - بفتح الفاء ، وسكون العين - على (أَفْعَل) ؛لأن (فُعَلًا) يكثر دورانه في الأسماء فاختراروا له جمعا خفيفا ليقاوم كثرتة ،ألا ترى أن (أَفْعَالًا) أقل حروفا من (أَفْعَالًا) .البيان في شرح اللمع ص ٤٥٥ .

(٢) الرَبِيعُ :الفصيل الذي ينتج في الربيع ،وهو أول النتاج ،سمي ربعا لأنه إذا مشى ارتبع وربيع ،أي :وسع خطوه وعدا . لسان العرب ص ٥٦٥١ ربع وينظر :الصاحح تاج اللغة ٤/٢١٢١ ،تهذيب اللغة ٢/٢٧٣ ،تاج العروس ١٢/٢٤ ربع .

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٤٥٥ - ٥٥٥ .

(٤) الموضع الثاني من موضعي نص الشريف الكوفي على شذوذ (فُعَل) وجمعه على (أَفْعَال) .

لأنه منه .وأما (رُطِب) فليس من هذا الباب ؛لأنه جمع رُطْبَة (١) .
ولم يذكر الشريف الكوفي ما جَمُع (فُعَل) جَمَعَ قَلَّة ؟، وإنما اكتفى بأنه لو جمع على (أفْعال) فإنه شاذ .

ويجمع (فُعَل) في القلة على (فُعَلان) وهو جمع كثرة ؛استغناء به عن جمع القلة ،ويُفَرِّق بين الجمعين بالقرينة ،قال الأزهري: " وقد يعكس فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا ،اتكالا على القرينة(٢)" فيقال :صُرِدَ وصِرْدَان ،وَجُرَزَ وجِرْزَان ،وَنُغِرَ ونِغْرَان ، قال سيوييه : "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإن العرب تُكسِّره على (فُعَلان) ،وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه ،واستغنوا به كما استغنوا بـ (أفْعُل) و(أفْعَال) فيما ذكرت لك ، فلم يجاوزوه في القليل والكثير .وذلك قولك :صُرِدَ وصِرْدَان ،وَنُغِرَ ونِغْرَان ، وجُعِلَ وجِعْلان ، وخُرَزَ وخِرْزَان(٣)" .

وقد جمعوا (فُعَلًا) على (فُعَلان) لوجهين : "أحدهما : أن هذا الوزن إذا كان مفردا لا يكاد يقع إلا على حيوان فيلزمه ولا يفارقه كقولنا :نُغِرَ ونِغْرَان للطير ،وَصُرِدَ وصِرْدَان للطير أيضا ،وخرَزَ وخرْزَان لذكر الأرنب ،وجُعِلَ وجِعْلان لضرب من الخفافيش . فلما اختص بهذا النوع خصوه بهذا الجمع كما خصوا قَتَيْلا وجَرِيحا ومَرِيضا بـ قَتَلَى وجَرَحَى ومَرَضَى . والوجه الآخر:

(١) البيان في شرح اللمع ص ٦٥٥ .

(٢) التصريح بضمون التوضيح ١٢٥/٢ .

(٣) الكتاب ٤٧٥/٣ وينظر :التكملة ص ٨١٤ ،أسرار العربية ص ٨٥٣ ، شرح المفصل ٥١/٥ ،شرح الكافية الشافية ٤/١١٨١ ، ٨١٨١ ،المقرب ٢/٩٠١ ،شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١٥ ،شرح الرضي على الشافية ٢/٩٩ ،شرح الشافية للخضر اليزدي ١/١٠٢ ،مجموعة الشافية ١/٨٥٤ ،المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ٢/٩ .

أن يكون (فَعَل) مخففاً من (فُعَال) يجيء على (فَعْلَان)، نحو: غراب وغربان ، عقاب وعقبان . ويصح ذلك أن (عمر) معدول عن (عامر) ، و (زفر) عن (زافر) ^(١) .

وقد علل الأنباري لم جاز "أن يُكْتَفَى ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو: رَجُل وِرْجَال وسَبْع وسِبَاع ؛ لأن معنى الجمع مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن ينوى بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع ، كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو (الزيدون) ، وجاز أن ينوى بجمع الكثرة جمع القلة ، كما جاز أن ينوى بالعموم الخصوص ^(٢) .

ومع ذلك فقد أجاز بعض العرب مجيء وزن (فُعَل) على (أَفْعَال) ، قال سيويوه: "وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى (فَعَل) ، وهو قولهم: رُبِعَ وأَرْبَاع ، ورُطِبَ وأَرْطَاب كقولهم: جَمَلٌ وأَجْمَالٌ ^(٣) .

وقال المبرد: "وقد جاء منه شيء على (أَفْعَال) وشبّه بسائر المتحركات من الثلاثة ، وذلك رُبِعَ وأَرْبَاع ، وهُبِعَ وأَهْبَاع ^(٤) " .

(١) البيان في شرح اللمع ص ٥٥٥- ٦٥٥ ، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيويوه ٣٠١/٣- ٤٠١ ، أسرار العربية ص ٢٥٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٧١٥/٢ ، شرح الرضي على الشافية ٩٩/٢ .

(٢) أسرار العربية ص ٨٥٣ .

(٣) الكتاب ٤٧٥/٣ .

(٤) المقتضب ٢٠٢/٢ وينظر: التكملة ص ٨١٤ ، الصحاح تاج اللغة ٢١٢١/٤ ريع ، التوطئة للشلوبين ص ٤٦٣ ، الشافية في علم التصريف ص ٥٤ ، شرح الشافية للنظام النيسابوري ١/١٤١ ، المقاصد الشافية ٧/٧٣ ، مجموعة الشافية في علم = التصريف ٥٨٤/١ . والهُبُعُ: الفصيل الذي ينتج في الصيف ، وقيل: هو الفصيل الذي فُصِلَ في آخر النتاج . لسان العرب ص ٦٠٦ هبع

هذا وقد تعددت أحكام النحويين على مجيء (فُعَل) جمعاً على (أَفْعَال) ، فمنهم من وسمه بالشذوذ غير الشريف الكوفي مثل الخطيب التبريزي الذي قال : "وأما (فُعَل) فقد كُتِبَ على (فَعْلَان) قالوا : نَعْرَ ونِعْرَان ، وَصِرَدَ وَصِرْدَان ، وقد شذ منه شيء فجاء على (أَفْعَال) قالوا رُطِبَ وَأَرْطَاب ، وَرُبِعَ وَأَرْبَاع^(١) ، والعكبري الذي قال : "فأما رُبِعَ فشذ جمعه على أَرْبَاع حملاً على غيره من الثلاثي^(٢)" ، وابن يعيش الذي قال : "وأما (فُعَل) - بضم الفاء ، وفتح العين - نحو : صِرَدَ وَصِرْدَان ، وَجِرَزَ وَجِرْزَان ... وقد شذ منه رُبِعَ وَأَرْبَاع ... وَرُطِبَ وَأَرْطَاب^(٣)" ، وقد علل لم جمع هذا الجمع؟ فقال : "وإنما قالوا ذلك لأن الرُّبِعَ : جَمَلٌ ، فجمعوه جمعه ، والرُّطِبُ : تَمْرٌ فَكَسَرُوهُ تكسيره مع أنه ليس بواحد ، وإنما هو جمع رُطْبَةٍ^(٤)" ، وابن عصفور الذي قال : "وقد يجيء شاذاً على (أَفْعَال) كَ أَرْطَابَ وَأَرْبَاع^(٥)" ، وقال في موضع آخر : "وقد يجمع على (أَفْعَال) ، قالوا : رُطِبَ وَأَرْطَابَ وَرُبِعَ وَأَرْبَاع ، وذلك شاذ^(٦)" ، وقد وَجَّهَ هذا الشذوذ فقال : "وَوَجَّهُ قولهم : أَرْطَابَ تشبيهاً له بـ (تَمْر) فَكُتِبَ على غير (فَعْلَان) بمنزلة (تمر) ، ووجه قولهم : أرباع ، تشبيهاً له بـ (جَمَل) ؛ لأن الرُّبِعَ هو ما ولد من الإبل في الربيع^(٧)" ، إلى غير ذلك من العلماء^(١) .

(١) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٧٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٨١ .

(٣) شرح المفصل ٥/٠٢ .

(٤) المصدر السابق ٥/٠٢ .

(٥) المقرب ٢/٩٠١ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١٥ .

(٧) المصدر السابق ٢/٦١٥ .

ومنهم من وسمه بالندور مثل ابن مالك الذي قال : "(أفعال) لاسم ثلاثي... نُدِرَ في (فعل) (٢)"، وأبو حيان الذي قال: "ونُدِرَ في (فعل): رُطِبَ وأرطاب (٣)"، وابن عقيل الذي قال : "ونُدِرَ في (فعل) ك رُطِبَ وأرطاب ورُبِعَ وأرْباع (٤)"، والسيوطي الذي قال : "ونُدِرَ في (فعل) بالضم والفتح ك رُطِبَ وأرطاب ورُبِعَ وأرْباع (٥)".

ومنهم من وسمه بالقليل مثل ابن طولون الذي قال : "فُهِمَ من قوله (غالبا) أنه قد يجيء على (أفعال) قليلا ، ومنه قولهم : رُطِبَ وأرطاب (٦)"، وابن الغياث الذي قال : "وجاء قليلا (أفعال) في جمعه نحو: أرطاب في جمع رُطِب (٧)".

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن جمع (فعل) جمع قلة على (فعلان) غالبا ، ومن غير الغالب على (أفعال) ولم يحددوا معنى (غير الغالب) هل هو قليل ،

=

(١) منهم : النيلي في الصفوة الصفية ٤٤٣/٢ ، والرضي في : شرحه على الشافية ٩٩/٢ ، وابن منظور في : لسان العرب ص ٥٦٥١ ريع ، وابن هشام في : أوضح المسالك ٠١٣/٤ ، والزبيدي في : تاج العروس ٢٤/١٢ ريع .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٩٦٢ ، وينظر : تمهيد القواعد ٧٦٧٤/٩ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣١٤/١ .

(٤) المساعد ٢٠٤/٣ .

(٥) همع الهوامع ٠٩/٦ .

(٦) شرح الألفية لابن طولون ٩٠٣/٢ .

(٧) المناهل الصافية ٩/٢ .

أو نادر، أو شاذ؟ وإنما اكتفوا بوصفه بـ(غير الغالب) فقط، منهم: ابن الناظم^(١)،
والخضر اليزدي^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والمكودي^(٤)، والسيوطي^(٥).

وبعد عرض كلام العلماء في جمع (فُعَل) جمع قلة أرى الآتي: أولاً: أنها
تجمع على (فِعْلَان) استغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة فنقول: صُرِدَ
وَصِرْدَانٌ، جُعِلَ وجِعْلَانٌ، وما ورد من (رُبِع) و(أَرْبَاع) فهو شاذ، يحفظ ولا
يجوز القياس عليه .

وقد تَلَمَّسَ ابنُ يعيش لشذوذه وجها وهو أن الرُّبْعَ: جَمَلٌ، و(جَمَلٌ) على وزن
(فَعَل) - بفتح الأول والثاني - وهو يجمع جمع قلة على (أفْعَال) فنقول :
جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ^(٦) .

ثانياً: أن معنى الشاذ عند الشريف الكوفي معناه: الخروج عما شاع عن
العرب؛ بدليل

إجماع العلماء على أن جمع (فُعَل) على (فِعْلَان) في جمع القلة والكثرة هو
الغالب أو اللازم، وما ورد فيه من (أفعال) وسمه البعض بالشاذ والناذر
والقليل أو غير ذلك .

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤٥ .

(٢) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١/١٠٢ .

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٤/٨١١، وقد ذكرنا أنه قال بالندور في
المساعد ٣/٢٠٤ .

(٤) ينظر: شرح الألفية للمكودي ٢/٢٩٧ .

(٥) ينظر: المطالع السعيدة ٢/٩٩٢، وقد ذكرنا أنه قال بالندور في همع الهوامع ٦/٠٩ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٠٢، وينظر: البيان في شرح اللمع ص ٦٥٥، شرح
الجمل لابن عصفور ٢/٦١٥ .

القضية الثانية

ما جُمِعَ على غير بناءٍ واحدِه

هناك كلمات شذت فخرجت عن قاعدتها في الجمع ،وقد صرح العلماء بشذوذها ،من هؤلاء العلماء ابن جني الذي قال : "وقد شذت ألفاظ من الجمع عن القياس ،قالوا: لئِلةً وليالي، وشبّه ومشابه، وحاجةً وحوائج، وذَكَر ومذاكير، وسدّ وأسدّة(١)".

وقد صرح الشريف الكوفي - أيضا - بشذوذ هذه الكلمات ،وعل لسبب شذوذها بأنها جمعت على غير بناء مفردة ،وأن هذه الجموع مسموعة فتحفظ ولا يجوز القياس عليها، قال: "اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعا ولا يقاس عليه؛ لأنه جاء على غير واحده(٢)".

ثم أخذ الشريف الكوفي يفسر للكلمات التي وصفها ابن جني بالشذوذ وهي أربع :ليالي ، ومشابه ، وحوائج ، ومذاكير .

وسوف أتحدث عن هذه الكلمات كلِّ على حدة فأقول :

أولا :جمع كلمة لئِلة

لئِلة ،على وزن (فَعْلَة)- بفتح الفاء ،وسكون العين، وفتح اللام - و(فَعْلَة) تجمع باطراد على (فَعَال) اسما أو صفة، صحيح العين أو معتلها، فنقول :جَفَنَة وجِفَان، صَعْبَة وصِعباب، قَصْعَة وقِصَاع، رَكُوةً وركَاء، قَشُوةً وقِشَاء، غَيْضَة وغِياض، صَيِّفَة وصِياف، صَيِّعَة

(١) اللمع في العربية ص ١٢١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٥٧٥ .

وَضِياع، رَوْضَة ورياض، غَيْبَة وغياب، طَبَّيَة وطبَّاء^(١).

وقيل :تجمع على(فَعْل)فنقول: لَيْل، مثل: تَمْرَة وتَمْر، وقيل: تجمع على(فُعُول)فنقول: لَيْوُل، مثل: تَمْرَة وتُمُور^(٢).

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن جمع (لَيْلَة) المطرد على (فِعَال) فنقول: لَيْال، على وزن (فِعَال) - بكسر الفاء، وفتح العين -، أو لَيْوُل على وزن (فُعُول) - بضم الأول، والثاني -، أو: لَيْلٌ على وزن(فَعْل) - بفتح الأول، وسكون الثاني - .

وقد ورد عن العرب - سماعا - جمعها بغير هذا، فقول: لَيْالِي، على وزن (فَعَالِي) ^(٣). وقد سمها الشريف الكوفي بالشاذ الذي يسمع ولا يجوز القياس عليه، قال: "اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعا ولا يقاس عليه؛ لأنه جاء على غير واحده، وذلك أن ليالي جمع ليلات... فلهذا قال إنه شاذ، والشاذ لا يقاس عليه^(٤)".

-
- (١)يراجع: الأصول ٩٢١/٢، اللع في العربية ص ٧١١، شرح اللع لابن برهان ١٤٥/٢، ٥٦٥، شرح اللع للخطيب التبريزي ص ٤٨٣، البيان في شرح اللع ص ١٧٥، شرح اللع للأصفهاني ٤٣٧/٢ - ٥٣٧، المتبع في شرح اللع ٦١٦/٢، ٨١٦، توجيه اللع ص ٢٧٤، ارتشاف الضرب ٠٣٤/١، شرح ابن عقيل ٥٢١/٤، شرح الأشموني ٢٤٤/٢ .
- (٢)ينظر: المتبع في شرح اللع ٨١٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢ . أقول: من الممكن أن تكون: تَمْرَة وتَمْر، ولَيْلَة ولَيْلٌ من قبيل اسم الجنس الجمعي .
- (٣)يراجع: المتبع في شرح اللع ٨١٦/٢ .
- (٤) البيان في شرح اللع ص ٥٧٥ .

وقد فسر الشريف الكوفي سبب الشذوذ بأنه جاء على غير بناء مفردة، وهو مسبوق بهذا التفسير^(١)، فالليلة جمعها لَيْالٍ مثل ضِيَاعٍ، أو لَيْوُلٍ مثل تُمْوُرٍ، أو لَيْلٍ مثل: تَمَّرٍ، على وزن فِعَالٍ، أو فُعُولٍ، أو فَعَلٍ، هذا هو القياس، أما الليالي فمفردتها: ليلاة مثل سَعلاة وموماة^(٢)، وعليه جاء قول الشاعر:

مَنْ كُلَّ يَوْمٍ سَيَّرَهُ وَلَيْلَاهُ يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ^(٣)

وإذا ثبت أن المفرد ليلاة فيكون جمعها ليالي جمعا صحيحا^(٤).

وقد حكم كثير من الصرفيين على أن جمع ليلة ليالي بالشاذ، منهم: سيبويه^(٥)، وابن سيده^(٦)، والأصفهاني^(٧)، وابن الأثير^(٨)، والعكبري^(٩)، وابن

(١) ينظر: الكتاب ٥٧٢/٣، ٦١٦، الأصول ٩٢/٣، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٣٧٣/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، الشافية في التصريف ص ٥٥، توجيه اللمع ص ٢٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/٢، شرح الرضي على الشافية ٦٠٢/٢، المناهل الصافية ٣٥/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧٢/٣، تهذيب اللغة ٤٤٤/٥١، ليل، المحكم والمحيط الأعظم ٦٩٣/٠١، ليل، المخصص ٥١١/٤١، المقصد شرح التكملة ١٢٩/٢، شرح الكافية الشافية ٦٨٨١/٤، لسان العرب ص ٦١١ ليل .

(٣) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في المتبع ٨١٦/٢، شرح الرضي على الشافية ٧٠٢/٢، لسان العرب ص ٦١١ ليل، والشاهد في قوله: وليلاه، حيث جاءت دليلا على أن المفرد من الليالي: ليلاه .

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٩١٦/٢ .

(٥) ينظر: لسان العرب ص ٦١١ ليل، تاج العروس ٥٧٣/٠٣ ليل .

(٦) ينظر: المخصص ٥١١/٤١، المحكم والمحيط الأعظم ٦٩٣/٠١، لسان العرب ص ٦١١ ليل، تاج العروس ٥٧٣/٠٣ ليل .

(٧) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ٤٣٧/٢ - ٥٣٧ .

(٨) ينظر: البديع في علم العربية ٤١١/٢ - ٥١١ .

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، المتبع في شرح اللمع ٨١٦/٢ .

عصفور^(١)، والرضي^(٢)، وابن منظور^(٣)، وجراربردي^(٤)، وابن الغياث^(٥)، والزبيدي^(٦).

وحكم عليه البعض بأنه جمع على غير قياس

مثل: الجوهري^(٧)، والفارسي^(٨)، والخطيب التبريزي^(٩)، وصدر الأفاضل الخوارزمي^(١٠)، وابن جماعة^(١١).

وحكي عن الكسائي أنه جمع ليلة على لياليل، واستدل بقول الشاعر:

جَمَعْتُكَ وَالْبَدْرَ بِنَ عَائِشَةَ الَّذِي أَضَاءَتْ بِهِ مُسْحَنَكَاتُ اللَّيَالِيلِ^(١٢)

وحكم ابن سيده على هذا الجمع بالشذوذ^(١٣).

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/٢٤٥-٣٤٥، المقرب ٢/٦٢١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٧٠٢.

(٣) ينظر: لسان العرب ص ٦١١٤ ليل.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف ٢/٢٥٥.

(٥) ينظر: المناهل الصافية ٢/٣٥.

(٦) ينظر: تاج العروس ٣/٥٧٣ ليل.

(٧) ينظر: لسان العرب ص ٦١١٤ ليل.

(٨) ينظر: التكملة ص ٩٥٤.

(٩) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣.

(١٠) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/٣٧٣.

(١١) ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف ٢/٢٥٥.

(١٢) البيت من البحر الطويل، بلفظ:

لَهُ كُلُّ ضَوْءٍ قَدْ أَضَاءَ اللَّيَالِيلُ

بلا نسبة في: لسان العرب ص ٦١١٤ ليل، تاج العروس ٣/٥٧٣ ليل. والشاهد في قوله:

اللياليل، حيث جاءت جمعا لكلمة ليل، وهو شاذ.

(١٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١/٦٩٣ ليل، لسان العرب ص ٦١١٤ ليل، تاج

العروس ٣/٥٧٣ ليل.

وبعد عرض كلام الصرفيين في جمع ليلة أرى:
أولاً: أن الصواب في جمع لَيْلَة :لَيْال، على وزن (فِعال)مثل: ضَيْعَة
وضِياع،وظَبْيَة وظِبَاء ، ورَوْضَة ورياض، وقَصْعَة وقِصاع، أو أن جمعها
لَيْل على وزن (فَعْل)مثل: تَمْرَة وتَمْر، أو :لُيُول على وزن (شُعول)مثل: تَمْرَة
وتُمُور.

ثانياً: أن اللياالي جمع لكلمة ليلاة – عند من أثبتها –، وأن ما حكى من
أن اللياالي جمع لكلمة (ليلة) هو عندي من تداخل اللغات، فقد خلط بين
لَيْلَة على وزن (فَعْلَة)، ولَيْلَة على وزن (فَعْلَة) .
ثالثاً: أن معنى الشاذ عند الشريف الكوفي ما جاء مخالفاً للقواعد العربية
،فهو يسمع سماعاً ولا يجوز القياس عليه .

ثانياً: جمع كلمة شَبَه

شَبَه على وزن (فَعْل) – بفتح الأول والثاني – وما كان على وزن (فَعْل) يجمع
جمع قلة باطراد على (أفَعال) نحو: جَمَلٌ وأَجْمَالٌ، جَبَلٌ وأَجْبَالٌ، أَسَدٌ وأَسَادٌ،
قَلَمٌ وأَقْلَامٌ، قَتَبٌ وأَقْتَابٌ ، صَنَمٌ وأَصْنَامٌ^(١).
ويجمع جمع كثرة باطراد على أوزان أربعة هي: الأول: (فِعال) – بكسر الأول
 وفتح الثاني –

مثل: جَبَلٌ وجِبَالٌ ،جَمَلٌ وجِمَالٌ^(٢) .

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٧٥، المقتضب ٢/٧٩١، الأصول ٢/٣٣٤، شرح الكافية
الشافعية ٤/٥٥٨١، ارتشاف الضرب ١/١١٤، شرح ابن عقيل ٤/٧١١، شرح
الأشموني ٢/٩٢٤ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٧٥، المقتضب ٢/٨٩١، الأصول ٢/٤٣٤، شرح الكافية
الشافعية ٤/٥٥٨١، ارتشاف الضرب ١/٥٣٤، شرح ابن عقيل ٤/٥٢١، شرح
الأشموني ٢/٢٤٤ .

الثاني: فُعْلَان - بضم الأول وسكون الثاني - مثل: حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ، وَسَلَقٌ وَسُلُقَانٌ^(١) .

الثالث: فِعْلَان - بكسر الأول وسكون الثاني - مثل: حَرَبٌ وَخَرِبَانٌ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ، وَخَالَ وَخَيْلَانٌ، وَفَتَى وَفَتَيَانٌ، وَبَرَقَ وَبِرْقَانٌ^(٢) .

الرابع: فُعُول - بضم الأول والثاني - مثل: أَسَدٌ وَأُسُودٌ^(٣) .

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن جمع (شَبَه) جمع قلة (أفْعَال) فنقول: شَبَهَ وَأَشْبَاهَهُ^(٤) ، وجمع كثرة على (فِعَال) - بكسر الأول - فنقول: شَبَاهَهُ، وَفُعْلَانٌ - بضم الأول - فنقول: شُبُهَانٌ، وَفِعْلَانٌ - بكسر الأول - فنقول: شِبَاهَهُ، وَعُلَى فُعُولٌ - بضم الأول والثاني - فنقول: شُبُوه .

وقد ورد عن العرب - سماعاً - جمعها بغير هذا، فقيل: شَبَهَ وَمَشَابِهَهُ على وزن مَفَاعِلٍ^(٥) . وقد سماها الشريف الكوفي بالشاذ الذي يسمع ولا يجوز

(١) ينظر: الكتاب ٠٧٥/٣، المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٤٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٨٥٨١/٤، ارتشاف الضرب ٨٤٤/١، شرح ابن عقيل ٩٢١/٤، شرح الأشموني ٦٤٤/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٠٧٥/٣، المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٥٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٨٥٨١/٤، ارتشاف الضرب ٥٤٤/١-٦٤٤، شرح ابن عقيل ٥٢١/٤، شرح الأشموني ٦٤٤/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب ٠٧٥/٣، المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٦٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٨٥٨١-٩٥٨١/٤ .

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٥٦٥/٢، شرح اللمع للأصفهاني ٥٣٧/٢، المتبع في شرح اللمع ٩١٦/٢، المحكم والمحيط الأعظم ٣٩١/٤، مقلوب شبه، لسان العرب ٩٨١٢ شبه .

(٥) ينظر: الكتاب ٥٧٢/٣، البديع في علم العربية ٥١١/١، شرح الرضي على الشافية ٧٠٢/٢، لسان العرب ٩٨١٢ شبه، ارتشاف الضرب ٦٦٤/١ .

القياس عليه ،قال: " اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعا ولا يقاس عليه ؛لأنه جاء على غير واحده، وذلك أن مشابه جمع مشبه...فلهذا قالوا إنه شاذ. والشاذ لا يقاس عليه^(١)."

وقد فسر الشريف الكوفي سبب الشذوذ بأنه جاء على غير بناء مفردة ،وهو مسبوق بهذا التفسير^(٢).

ف (شَبَّه) جمعه (أشْبَاه) مثل: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ،وَقَلَمٌ وَأَقْلَامٌ ،هذا هو القياس ، أما (مُشَابِه) على (مَفَاعِل) فمفردة (مُشَبَّه) على وزن (مُفْعَل) - بفتح الأول والثالث - ،أو مُشَبِّه على وزن (مُفْعِل) - بضم الأول وسكون الثاني وكسر الثالث^(٣) - وهو مهمل، وجاء جمعه (مشابه) على واحده (مشبه) وهو قياس مهمل^(٤)، واستغنوا عن هذا القياس المهمل بـ شبه^(٥) .

وقد حكم كثير من الصرفيين على أن (مشابه) جمع شاذ منهم: ابن جني^(٦)، والأصفهاني^(٧)، وابن الأثير^(٨)، والعكبري^(٩)، وابن الخباز^(١٠)، والرضي^(١١). ومن العلماء من وسمه بأنه جمع على غير قياس مثل: الجوهري^(١٢)،

(١) البيان في شرح اللمع ص ٥٧٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٧٢، توجيه اللمع ص ٢٧٤ .

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٢/٩١٦ .

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢/٤١١، ارتشاف الضرب ١/٦٦٤ .

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/٣٩١ مقلوب شبه .

(٦) ينظر: اللمع في العربية ص ١٢١ .

(٧) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ٢/٥٣٦ .

(٨) ينظر: البديع في علم العربية ٢/٤١١ .

(٩) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٢/٩١٦ .

(١٠) ينظر: توجيه اللمع ص ٢٧٤ .

(١١) ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٧٠٢ .

(١٢) ينظر: تاج العروس ٦٣/٣١٤ .

والخطيب التبريزي^(١)، وابن منظور^(٢)، والزبيدي^(٣).
وبعد عرض كلام الصرفيين في جمع (شبهه) أرى :
أولاً: أن الصواب في جمع (شَبَهه) : (أَشْبَاهه) جمع قلة على وزن (أَفْعَال)
مثل: قَلَمٌ وَأَقْلَامٌ، وجَمَلٌ وَأَجْمَالٌ.
ثانياً: أن (مَشَابِهه) جمع لكلمة (مَشَبَهه) مثل: مكتب ومكاتب، ومضرب
ومضارب .
ثالثاً: أن معنى الشاذ عند الشريف الكوفي ما جاء مخالفاً للقواعد العربية.
ثالثاً: جمع كلمة حاجة

الحاجة: المأرب^(٤)، على وزن (فَعْلَة) ^(٥) - بفتح الفاء وسكون العين، وفتح
اللام - تجمع جمع قلة باطراد على (حاجات)، فنقول: حاجة وحاجات^(٦) .
وتجمع جمع كثرة باطراد على أوزان: الأول: (فَعْل) - بفتح الأول وسكون
الثاني - مثل: تَمْرَةٌ وَتَمَرٌ، فنقول: حاجة وحاج^(٧) . ودليل هذا الجمع من
السماع قول الشاعر:

- (١) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣ .
- (٢) ينظر: لسان العرب ص ٩٨١٢ شبه .
- (٣) ينظر: تاج العروس ٣١٤/٦٣ شبه .
- (٤) ينظر: لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، تاج العروس ٥٩٤/٥ حوج .
- (٥) ينظر: تمهيد القواعد ٨٠٨٤/٩ .
- (٦) ينظر: معجم العين ٣/٩٥٢ حوج، تهذيب اللغة ٥/٤٣١ باب الحاء والجيم، الصحاح
تاج اللغة ١/٧٠٣ حوج، شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣، اللباب في علل البناء
والإعراب ٢/٠٩١، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، المساعد ٣/١٥٤، شفاء العليل
٣/٣٤٠١، تمهيد القواعد ٩/٨٠٨٤، القاموس المحيط ١/٣٨١ حوج، تاج
العروس ٥/٦٩٤ حوج.

(٧) ينظر: معجم العين ٣/٩٥٢ حوج، تهذيب اللغة ٥/٤٣١ باب الحاء والجيم، الصحاح
تاج اللغة ١/٧٠٣ حوج، المحكم والمحيط الأعظم ٣/٠٦٤، المتبع في شرح

وَالشَّحْطُ قَطَّاعٌ رَجَاءٌ مِّن رَّجَاٍ إِلَّا احْتِضَارَ الْحَاجِّ مِّن تَحَوُّجًا^(١)

الثاني: (فعل) - بكسر الأول وفتح الثاني - فيقال فيها: حَوْجٌ^(٢)، ودليل هذا الجمع من السماع قول الشاعر :

لَقَدْ طَالَ مَا تَبَطَّنْتِي عَنْ صَحَابَتِي وَعَنْ حَوْجٍ قَصَاؤُهَا مِنْ شِفَائِيَا^(٣)

الثالث: (فعل) - بكسر الأول وفتح الثاني - فيقال فيها: حِجَاجٌ مثل: نَاقَةٌ وَنِيَاقٌ^(٤). وقيل: حجاج^(٥).

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن جمع (حاجة) جمع قلة (حاجات)، وتجمع باطراد جمع كثرة على (فعل) فنقول: حاجة وحاج، وعلى (فعل)

=

اللمع ٩١٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، المساعد ٣/١٥٣، شفاء العليل ٣/٣٤٠١، القاموس المحيط ١/٣٨١ حوج، تاج العروس ٥/٦٩٤ حوج.

(١) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/٣٧١، حشط، جمهرة اللغة ١/٣٧٥، حشط، لسان العرب ص ٨٣٠١، حوج، تاج العروس ٥/٦٩٤ حوج. والشاهد في قوله: إلا احتضار الحاج، حيث جاءت كلمة (الحاج) جمعا لكلمة (حاجة) جمع كثرة .

(٢) ينظر: معجم العين ٣/٩٥٢، حوج، المحكم والمحيط الأعظم ٣/٥٦٤، حوج، توجيه اللمع ص ٢٧٤، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، القاموس المحيط ١/٣٨١ حوج، تاج العروس ٥/٦٩٤ حوج.

(٣) البيت من البحر الطويل، بلا نسبة في: معجم العين ٣/٩٥٢ حوج، تهذيب اللغة ٥/٤٣١، باب الحاء والجيم، المحكم والمحيط الأعظم ٣/٥٦٤ حوج، المخصص ٢١/٢٢٢، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، تاج العروس ٥/٦٩٤ حوج. والشاهد في قوله: وعن حوج، حيث جاءت كلمة (حوج) جمعا لكلمة (حاجة) جمع كثرة .

(٤) ينظر: توجيه اللمع ص ٢٧٤ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٨٠٨٤ .

فنقول: حاجة وِجَوح، وعلى (فِعال) فنقول: حاجة وحياج أو حِجاج. وقد ورد عن العرب - سماعا - جمعها بغير هذا فقليل : حاجة وحوائج.

وقد سمها الشريف الكوفي بالشاذ الذي يسمع ولا يجوز القياس عليه، قال: "اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعا ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه جاء على غير واحده... وحوائج جمع حائجة...؛ فلهذا قال: إنه شاذ والشاذ لا يقاس عليه^(١)".

وقد فسر الشريف الكوفي سبب الشذوذ بأنه جاء على غير بناء مفرده^(٢)؛ وذلك لأن المفرد من حوائج: (حائجة)^(٣)، وليس (حاجة).

وقد ذهب الأزهري^(٤) إلى أن الأصل في كلمة حاجة :حائجة^(٥)، حذفوا منها الياء للتخفيف^(٦)، ولما كان الجمع يرد الأشياء إلى أصولها فردت الياء إلى أصلها عند الجمع، فقالوا فيها: حوائج، وعلى ذلك ف (حوائج) جمع لكلمة (حائجة) مثل: قائلة وقوائل، بائعة وبوائع، وعلى ذلك فلا شذوذ فيها، وهي ليست جمعا لكلمة (حاجة).

(١) البيان في شرح اللع ص ٥٧٥ .

(٢) البيان في شرح اللع ص ٥٧٥ وينظر: البديع في علم العربية ٤١١/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، توجيه اللع ص ٢٧٤، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج .

(٣) ينظر: معجم العين ٣٩٢/٣ حوج، شرح اللع للأصفهاني ٥٣٧/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، توجيه اللع ص ٢٧٤، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، ارتشاف الضرب ٠٥٤/١، القاموس المحيط ٣٨١/١ حوج، تاج العروس ٦٩٤/٥ حوج .

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٥٣١/٥ باب الحاء والجيم، لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج .

(٥) الأصل: حايجة، وقعت الياء عينا لاسم فاعل أعل في فعله، فوجب قلبها همزة، فصارت حائجة .

(٦) ينظر: معجم العين ٣٩٢/٣ ريج .

وقد أنكر الأصمعي هذا الجمع وزعم أنه مُؤلَّد^(١).

وقد علل الجوهري^(٢) لسبب الإنكار بأنه بسبب خروجه عن قياس جمعه، وليس لأن الكلمة مولده، وإلا فالكلمة نفسها موجودة بكثرة، فقد وردت في الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وهما من مصادر الاحتجاج، فمن ورودها في الحديث النبوي الشريف قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس، يُفَرِّغُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ فِي حَوَائِجِهِمْ"^(٣)، وقوله : "اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه"^(٤)، ومنه قوله : "استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان لها"^(٥)، ومن ورودها في الشعر قوله :

(١) ينظر : الصحاح تاج اللغة ٨٠٣/١ حوج، لسان العرب ص ٩٣٠١ حوج، تاج العروس ٨٩٤/٥ حوج.

(٢) الصحاح تاج اللغة ٨٠٣/١ حوج، وينظر : لسان العرب ص ٩٣٠١ حوج، تاج العروس ٨٩٤/٥ حوج.

(٣) الحديث في مسند الشهاب القضاعي، حيث رقم (٧٠٠١) ٧١١/٢، كنز العمال، حيث رقم (٤٦٤٦١) ٤٤٤/٦، باب (في أنواع الصدقة وما يطلق عليها اسمها مجازا) الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام ٤٦/٤ قضاء الحوائج . والشاهد في قوله : الحوائج ، وحوائجهم ، حيث جاءت مستخدمة في فصيح القول ، فدل على أنها ليست مولدة.

(٤) الحديث في : كتاب الأدب لابن أبي شيبه ١٥١/١، باب ما جاء في طلب الحوائج عند حسان الوجوه ، حديث رقم (٨٤)، اعتلال القلوب للخرائطي ٦٦١/١، باب ذكر فضيلة الجمال ، وما خص الله تعالى ، حديث رقم (٢٤٣)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٦٠٢/١، كتاب العلم . والشاهد في قوله : الحوائج ، حيث جاءت مستخدمة في فصيح القول ، فدل على أنها ليست مولدة.

(٥) الحديث في : اعتلال القلوب للخرائطي ٥٣٢/٢، باب فضيلة حفظ السر ودم إذاعته ، حديث رقم (٠٨٦) ، مسند الشهاب القضاعي ٢١٤/١ باب (استعينوا على إنجاز

نَقَطَعَ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مَعَ الْجَرِيِّ^(١)

وقوله : وَلِي بِيَلَادِ السِّنْدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا حَوَائِجُ جَمَّاتٍ وَعِنْدِي نَوَابُهَا^(٢)

فقد اتضح من خلال ما سبق من الشواهد إثبات وجود كلمة (حوائج) في فصيح القول.

وقد حكى عن الأصمعي : "أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر"^(٣).

وهناك رأي آخر في المفرد من (حوائج) نسب لعبد القاهر الجرجاني^(٤)، وهو: " أن حَوَائِج جمع (حوجاء) على القلب ؛ لأن (حوجاء) في معنى (حاجة) وقياس جمعها: حواج ك صحار ، فقدموا الياء قبل الجيم ، فهمزوا ، فقالوا : حوائج^(٥) ." .

=

الحوائج بالكتمان لها) ، حديث رقم (٨٠٧) . والشاهد في قوله : الحوائج ، حيث جاءت مستخدمة في فصيح القول ، فدل على أنها ليست مولدة .

(١) البيت من البحر الوافر ، للشماخ في ملحق ديوانه ص ٣٦٤ ، المخصص ٢١/٢٢٢ ، حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص ١٨ ، لسان العرب ص ٩٣٠١ حوج ، تاج العروس ٥/٧٩٤ حوج . والشاهد في قوله : حوائج ، حيث جاءت مستعملة في كلام العرب الفصيح ، فدل على أنها ليست مولدة .

(٢) البيت من البحر الطويل ، للفرزدق في ديوانه ١/٤٤١ ، حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص ٥٨ ، تاج العروس ٥/٧٩٤ حوج . والشاهد في قوله : حوائج ، حيث جاءت مستعملة في كلام العرب الفصيح ، فدل على أنها ليست مولدة .

(٣) لسان العرب ص ٩٣٠١ حوج ، وينظر : تاج العروس ٥/٨٩٤ حوج .

(٤) ينظر : توجيه اللمع ص ٢٧٤ .

(٥) توجيه اللمع ص ٢٧٤ وينظر : لسان العرب ص ٩٣٠١ حوج ، تاج العروس ٥/٨٩٤ حوج .

وقد تعددت أحكام الصرفيين على الحكم في جمع حاجة على حوائج إلى أقوال، فمنهم من وسمه بالشاذ مثل: ابن جني^(١)، وابن سيده^(٢)، والأصفهاني^(٣)، وابن الأثير^(٤)، والعكبري^(٥)، وابن مالك^(٦)، وابن عقيل^(٧)، وناظر الجيش^(٨)، والسلسلي^(٩).

ومنهم من وسمه بالنادر مثل: ابن سيده^(١٠)، وابن منظور^(١١).

ومنهم من وسمه بأنه جمع على غير قياس مثل: الجوهري^(١٢)، والخطيب التبريزي^(١٣)، والفيروز أبادي^(١٤)، والزبيدي^(١٥). وقد سبق وأشرنا إلى إنكار الأصمعي له^(١٦).

(١) ينظر : اللمع في العربية ص ١٢١ .

(٢) ينظر : المخصص ٦١١/٤١ .

(٣) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني ٤٣٧/٢ - ٥٣٧ .

(٤) ينظر : البديع في علم العربية ٤١١/٢ .

(٥) ينظر : المتع في شرح اللمع / ٩١٦، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٠٩١ .

(٦) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٦٧٢، شرح الكافية الشافية ٤/ ٦٦٨١ .

(٧) ينظر : المساعد ٣/ ١٥٤ .

(٨) ينظر : تمهيد القواعد ٩/ ٨٠٨٤ .

(٩) ينظر : شفاء العليل ٣/ ٣٤٠١ .

(١٠) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ١٥٤ مقلوب حيف ،لسان العرب ص ٢٧٠١ حيف .

(١١) ينظر : لسان العرب ص ٢٧٠١ حيف .

(١٢) ينظر : الصحاح تاج اللغة ١/ ٧٠٣ حوج .

(١٣) ينظر : شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣ .

(١٤) ينظر : القاموس المحيط ١/ ٣٨١ حوج .

(١٥) ينظر : تاج العروس ٥/ ٦٩٤ حوج .

(١٦) ينظر : الصحاح تاج اللغة ١/ ٨٠٣ حوج ،لسان العرب ص ٨٣٠١ حوج، تاج العروس ٥/ ٦٩٤ حوج .

وبعد عرض كلام الصرفيين في جمع (حاجة) على (حوائج) أرى الآتي :

أولاً: أن كلمة (حاجة) تجمع جمع قلة باطراد على (حاجات) ، وتجمع جمع كثرة باطراد على (فَعَل) فنقول: حاجة وحاج، وعلى (فِعَل) فنقول: حاجة وِجِج، وعلى (فِعَال) فنقول : حاجة وحياج أو حجاج، ولا تجمع على (حوائج) ، وإذا وردت فيكون من باب الشاذ.

ثانياً: أن كلمة (حوائج) جمع لكلمة (حائجة) ، وعلى ذلك فلا شذوذ فيها، وإنما الشذوذ في جمع (حاجة) على (حوائج) ، أما (حائجة) و(حوائج) فلا شذوذ فيها .

رابعا: جمع كلمة ذَكَر

ذَكَر ، على وزن (فَعَل) - بفتح الأول والثاني - تجمع جمع قلة باطراد على (أفْعَال) مثل : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ، وَقَلَمٌ وَأَقْلَامٌ^(١).

وتجمع جمع كثرة باطراد على أوزان أربعة : الأول: (فِعَال) - بكسر الأول وفتح الثاني - مثل : جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ^(٢).

الثاني: (فُعْلَان) - بضم الأول وسكون الثاني - مثل : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ، وَسَلَقٌ وَسُلُقَانٌ، وَذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ^(٣) .

(١) ينظر : الكتاب ٥٧٥/٣ ،المقتضب ٧٩١/٢، الأصول ٣٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٥٥٨١/٤، ارتشاف الضرب ١١٤/١، شرح ابن عقيل ٧١١/٤، شرح الأشموني ٩٢٤/٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٥٧٥/٣ ،المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٤٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٥٥٨١/٤، ارتشاف الضرب ٥٣٤/١، شرح ابن عقيل ٥٢١/٤، شرح الأشموني ٢٤٤/٢.

(٣) ينظر : الكتاب ٥٧٥/٣ ،المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٤٣٤/٢، شرح الكافية الشافية ٨٥٨١/٤، ارتشاف الضرب ٨٤٤/١، شرح ابن عقيل ٩٢١/٤، شرح الأشموني ٦٤٤/٢.

الثالث: (فُعَلَان) - بكسر الأول وسكون الثاني - مثل: حَرَبٌ وَخَزْبَانٌ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ، وَخَالَ وَخَيْلَانٌ، وَبَرَقَ وَبِرْقَانٌ^(١).

الرابع: (فُعُول) - بضم الأول والثاني - مثل: أَسَدٌ وَأُسُودٌ، ذَكَرَ ذُكُورٌ^(٢). من خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن جمع (ذَكَرَ) جمع قلة (أفعال) فنقول: ذَكَرَ وَأَذْكَارٌ^(٣). وقد وردت مجموعة جمع كثرة على ثلاثة أوزان: الأول: (فُعَلَان) - بضم الأول وسكون الثاني - أي: ذَكَرَ وَذُكْرَانٌ^(٤).

الثاني: (فُعُول) - بضم الأول والثاني - أي: ذكور^(٥). ودليلهما من الكتاب قوله تعالى { وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ، أَوْ يُرْوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا^(٦) } . الثالث: (فِعَالَةٌ) - بكسر الأول وفتح الثاني - أي: ذِكَاةٌ^(٧).

وقد وردت عن العرب - سماعاً - جمعها بغير هذا، فقليل: ذَكَرَ ومذاكير على وزن مفاعيل^(٨). وقد وسمها الشريف الكوفي بالشاذ الذي يسمع ولا يجوز

(١) ينظر: الكتاب ٥٧٥/٣، المقتضب ٩١٨/٢، الأصول ٥٣٤/٢، شرح الكافية

الشافعية ٨٥٨١/٤ - ٩٥٨١، ارتشاف الضرب ٥٤٤/١ - ٦٤٤٤، شرح الأشموني ٦٤٤٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧٥/٣، المقتضب ٨٩١/٢، الأصول ٦٣٤/٢، شرح الكافية

الشافعية ٨٥٨١/٤ - ٩٥٨١.

(٣) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع ص ٣٧٤، ارتشاف الضرب ٨٤٤/١، شرح ابن عقيل ٩٢١/٤،

شرح الأشموني ٦٤٤/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٧٥/٣، الأصول ٣٣٤/٣ - ٦٣٤، توجيه اللمع ص ٣٧٤، شرح الكافية

الشافعية ٨٥٨١/٤ - ٩٥٨١.

(٦) سورة الشورى جزء من الآيتين ٩٤، ٩٥.

(٧) ينظر: توجيه اللمع ص ٣٧٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٦٥٢/٣، المخصص ٢٢١/٤١، البديع في علم العربية ٤١١/٢، اللباب

في علل البناء والإعراب ٩١/٢، المقرب ٦٢١/٢، شرح الجمل لابن

عصفور ٢٤٥/٢، ارتشاف الضرب ٦٦٤/١، همع الهوامع ٢١/٦.

القياس عليه، قال: "واعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعاً ولا يقاس عليه؛ لأنه جاء على غير واحد... ومذاكير جمع مذكر، فلهذا قالوا: إنه شاذ والشاذ لا يقاس عليه"^(١).

وقد فسر الشريف الكوفي سبب الشذوذ بأنه جاء على غير بناء مفردة، وهو مسبوق بهذا التعليل^(٢).

ف (الذَكْرُ) جمعه: (أَذْكَارُ)، أو (ذُكُورُ)، أو (نُكْرَانُ)، أو (ذِكَاةُ)، هذا هو القياس، أما (مَذَاكِيرُ) فمفرده (مِذْكَارُ) على وزن (مِفْعَال) - بكسر الأول، وسكون الثاني، وفتح الثالث - وهو مهمل، وجاء جمعه (مِذَاكِيرُ) على واحد (مِذْكَارُ)، وهو قياس مهمل، واستغنوا عن هذا القياس المهمل بـ (ذَكَرَ).

وقد اختلف الصرفيون في المفرد من مذاكير على قولين: القول الأول: أن مفردها (مِذْكَارُ) على وزن (مِفْعَال) - بكسر الأول، وسكون الثاني، وفتح الثالث^(٣) - والثاني: أن مفردها (مِذْكَرُ) على وزن (مِفْعَل) - بفتح الأول، وسكون الثاني، وفتح الثالث^(٤) - وقد استغنى الصرفيون عنها بـ (ذَكَرَ)^(٥)، وقد جمعت جمع كثيرة باطراد

(١) البيان في شرح اللمع ص ٥٧٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧٢/٣، الأصول ٩٢/٣، المخصص ٢٢١/٤١، البديع في علم العربية ٤١١/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، توجيه اللمع ص ٣٧٤، المقرب ٦٢١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/٢، لسان العرب ص ٩٠٥١، ذكر، تاج العروس ٢٨٣/١١ ذكر .

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٠٩١/٢، توجيه اللمع ص ٣٧٤، ارتشاف الضرب ٦٦٤/١، همع الهوامع ٠٢١/٦ .

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٩١٦/٢ .

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣٩١/٤ مقلوب شبه .

على (ذُكْرَان) بوزن (فُعْلَان) – بضم الأول ، وسكون الثاني^(١) ،
و(ذُكُور) على وزن (فُعُول) – بضم الأول والثاني^(٢) ، و(نَكَارَة) ، على
وزن (فِعَالَة) – بكسر الأول، وفتح الثاني^(٣) – وجمعت جمع قلة على
(أفعال) فقليل: (أذْكَار)^(٤).

وقد حكم كثير من الصرفيين على أن جمع ذكر: مذاكير بالشذوذ منهم :
غير الشريف الكوفي^(٥) : ابن جني^(٦) ، والأصفهاني^(٧) ، وابن الأثير^(٨) ،
والعكبري^(٩) ، وابن عصفور^(١٠) .

ومنهم من وسمه بأنه على غير القياس – وهو قريب التعبير بالشاذ –
منهم: الجوهرى^(١١) ، وابن سيده^(١٢) ، والخطيب التبريزي^(١٣) ، وابن
منظور^(١٤) ، والزبيدي^(١٥) .

(١) ينظر : الكتاب ٠٧٥/٣ ، المقترض ٨٩١/٢ ، الأصول ٤٣٣/٢ ، شرح الكافية
الشافعية ٨٥٨١/٤ ، ارتشاف الضرب ٨٤٤/١ ، شرح ابن عقيل ٩٢١/٤ ، شرح
الأشموني ٦٤٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٠٧٥/٣ ، المقترض ٨٩١/٢ ، الأصول ٦٣٤/٢ ، شرح الكافية
الشافعية ٨٥٨١/٤ – ٩٥٨١ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٧٤ .

(٤) ينظر : شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣ .

(٥) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٥٧٥ .

(٦) ينظر : اللمع في العربية ص ١٢١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع للأصفهاني ٥٣٧/٢ .

(٨) ينظر : البديع في علم العربية ٤١١/٢ .

(٩) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٨١٦/٢ – ٩١٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب
٠٩١/٢ .

(١٠) ينظر : المقرب ٦٢١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/٢ .

(١١) ينظر : تاج العروس ٣١٤/٦٣ شبه .

وبعد عرض كلام الصرفيين في (ذَكَرَ) و (مذَاكِر) أرى الآتي:

أولاً: أن الصحيح في كلمة (ذَكَرَ) وهو خلاف الأنثى، أنها تجمع جمع قلة باطراد على (أَفْعَال) فنقول: أَذْكَار، وتجمع جمع كثرة على نُذُور بوزن (فُعُول) ، بدليل قوله تعالى: " يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ^(٥)"، وتجمع على (ذُكْرَان) على وزن (فُعْلَان)، بدليل قوله تعالى: " أَوْ يُرَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا^(٦) ".

ثانياً: أن (مذَاكِر) مفردتها (مِذْكَار) على وزن (مَفْعَال)، وأن من جمع بين (ذَكَرَ) و(مذَاكِر) فقد جمع بين أصليين مختلفين هما ذكر ومذكار .

ثالثاً: أن معنى الشاذ عند الشريف الكوفي: ما جاء مخالفاً للقواعد العربية فهو يسمع سماعاً ولا يجوز القياس عليه .

=

- (١) ينظر: لسان العرب ص ٩٠٥ ذكر .
- (٢) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٦٨٣ .
- (٣) ينظر: لسان العرب ص ٩٨١٢ شبه .
- (٤) ينظر: تاج العروس ٦٣/٣١٤ شبه .
- (٥) سورة الشورى جزء من الآية ٩٤ .
- (٦) سورة الشورى جزء من الآية ٠٥ .

المبحث الثاني : باب النسب ، وتحتة قضيتان

القضية الأولى

حَذْفُ الْيَاءِ عِنْدَ النَّسْبِ إِلَى (فَعِيلَةٍ) وَ(فُعَيْلَةٍ)

الأصل في الكلمات التي يراد النسبة إليها أن يزداد عليها ياء النسبة، ويكسر ما قبلها، ويجري عليها علامات الإعراب المختلفة تبعاً لحال الجملة فنقول : هذا عربيٌّ، ورأيت شامياً ، وسلمت على مصريٍّ.

إلا أن هناك كلمات لا بد فيها من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب^(١)، وهذا التغيير قد يكون بحذف حرف ، من هذه الكلمات ما كان على وزن (فَعِيلَةٍ) و(فُعَيْلَةٍ) بالفتح والضم .

وقد ذهب الشريف الكوفي إلى أن ما كان على هذين الوزنين ، وأريد النسب إليهما يحذف منهما تاء التانيث ؛كي لا تقع حشوا في الكلام ، وتحذف ياء (فَعِيلَةٍ) و (فُعَيْلَةٍ) ، وتقلب كسرة عين الكلمة إلى فتح ، ويكسر ما قبل الآخر ، والعلّة في ذلك هي التخفيف ؛كي لا يستحوذ حرف الياء ، وحركة الكسر على جل حروف الكلمة ، وما جاء مخالفاً لذلك فهو شاذ يسمع ولا يقاس عليه ، وهاك نصه : "اعلم أن كل اسم على وزن (فَعِيلَةٍ) أو (فُعَيْلَةٍ) إذ نسبت إليه فإن العرب تحذف الياء منه ، وإنما حذفوها ؛لأنهم حذفوا تاء التانيث ؛ لئلا تحصل حشوا ، وعلامة التانيث لا تكون حشوا ، ثم جاءوا بياء النسب ، وكسروا لها ما قبلها ، فاجتمع الياء والكسرة وياء النسب ، فخففوه بحذف الياء ، فقالوا : حَنَفِيٌّ وَجُهَنِيٌّ ؛ هذا هو القياس الصحيح .

(١) ينظر : النحو الوافي ٤/٤١٧- ٥١٧ ، بتصرف .

فَأَمَّا حُرَيْبِيَّ وَسَلَيْقِيَّ فِي النِّسْبِ إِلَى السَّلَيْقَةِ وَالْحُرَيْبِيَّةِ فَشَاذٌ يَسْمَعُ سَمَاعًا
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(١).

دراسة القضية

اختلف العلماء في النسب إلى ما كان على وزن (فَعِيلَةٌ) بالفتح، و (فَعِيلَةٌ) بالضم على مذاهب، إليك تفصيل القول في هذه المذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور العلماء، وهو أن ما كان بوزن (فَعِيلَةٌ) بضم الفاء، أو (فَعِيلَةٌ) بفتحها غير معتل العين ولا مضاعفها، فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء، ويفتح أوسطه بالرد من (فَعِل) المكسور العين إلى مفتوحها. مثال المضموم قوله: قُرَيْظَةٌ، والمفتوح قوله: حَنِيفَةٌ، أما ذات الياء مطلقا فنقول في النسب إليها قُرَيْظِيَّ وَحَنَفِيَّ وكذلك جُهَيْبِيَّ وَرَبِيعِيَّ فِي جُهَيْبَةٍ وَرَبِيعَةٍ^(٢).

واشترط العلماء لحذف ياء (فَعِيلَةٌ) أو (فَعِيلَةٌ) شرطين:

الأول: أن تكون عين الكلمة صحيحة غير معتلة نحو: حَنِيفَةٌ وَرَبِيعَةٌ وَقُرَيْظَةٌ وَجُهَيْبَةٌ، فإن كانت معتلة مثل: حُوَيْرَةٌ وَطَوِيلَةٌ فَتَثَبَّتِ الْيَاءُ وَلَا تَحْدَفُ تقول: حُوَيْرِيَّ وَطَوِيلِيَّ.

(١) البيان في شرح اللمع ص ٧٢٦.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٥٢١/٤ بتصريف يسير، وينظر الكتاب ٩٣٣/٣، المقتضب ٤٣١/٣، الأصول ٢٧/٣، التكملة ص ٨٥٢، اللمع في العربية ص ٧٣١، المقتصد شرح التكملة ٤٣٤/١، الشافية في علم التصريف ص ٧٣. ٨٣.

الثاني: أن تكون الكلمة غير مضاعفة ، فإن كانت مضاعفة - وهذا خاص بـ (فَعِيلَة) بالفتح - مثل عَزِيْزَة وَشَدِيْدَة فتثبت الياء ولا تحذف تقول :عَزِيْرِيّ وَشَدِيْدِيّ .

والعلة في امتناع حذف حرف اللين فيقال :عَزِيْرِيّ وَشَدِيْدِيّ وَحُوَيْرِيّ وَطُوَيْلِيّ أن المضاعف إذا حذف منه الياء لالتقى المثلان فنقول فيها :عَزْرِيّ وَشَدْدِيّ ،وفي هذا ثقل واضح منشؤه وجود حرفين متماثلين من غير إدغام ، ولو أردنا التخلص من هذا الثقل بإدغام المثلين فقلنا :عَزْرِيّ وَشَدْدِيّ ؛لبعدت الكلمة عن أصلها، وللتخلص من هذا الثقل وجب الإبقاء على حرف اللين فقلنا :عَزْرِيّ ،وَشَدْدِيّ .

وأما المعتل فلأنه لو حذفنا منه الياء فقلنا: طُوَيْلِيّ لتحركت الواو وانفتح ما قبلها فلزم كثرة التغيير ،واللبس بكلمة أخرى ،وإذا لم تقلب ألفا لكانا خالفنا قاعدة صرفية ،وهي تحرك الواو

وانفتاح ما قبلها ،والإبقاء عليها دون تغيير^(١).

وحذفت الياء من (فَعِيلَة) - المؤنثة - مثل : حَنِيْفَة وَرَبِيْعَة ،فتقول :حَنَفِي وَرَبِيْعِي ،ولم تحذف من (فَعِيْل) - المذكر - مثل :رَبِيْع وَطَرِيْف ،فتقول : رَبِيْعِيّ وَطَرِيْفِيّ بإثبات الياء للفرق بين المذكر والمؤنث ؛لأننا لو لم نحذف حرف اللين من ظريفة وربيعة ،وقيل فيهما (ظَرِيْفِيّ) و(رَبِيْعِيّ) كما قيل في المذكر(ظَرِيْفِيّ) و(رَبِيْعِيّ) ؛لحدث التباس بين المذكر والمؤنث ،والمؤنث

(١) ينظر :شرح الرضي على الشافية ٥٢/٢ - ٦٢ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٥٢١/٤ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ٩٥١/١ ، شرح الشافية للنيسابوري ٧١١/١ - ٩١١ ، تمهيد القواعد ٢٠٧٤/٩ ، مجموعة الشافية في علم التصريف ٩٠٤/١ .

بالحذف أولى ؛ لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث ، والحذف يذكر بالحذف ،
والتغيير يجر إلى التغيير ، فكان الحذف في المؤنث ، فقليل فيه (ظَرْفِيّ) ،
و(رَبْعِيّ) وفي المذكر : (ظَرْفِيّ) و(رَبْعِيّ) (١) .

وهذا مذهب سيبويه حيث قال : "هذا باب ما حُدْفُ الياء والواو فيه القياس ،
وذلك قولك في رِبْعِيَّة : رَبْعِيّ ، وفي حَنْبِيَّة : حَنْفِيّ ، وفي جَذِيْمَة : جَذْمِيّ ، وفي
جُهَيْنَة : جُهْنِيّ ، وفي قُنْبِيَّة : قُنْبِيّ (٢) ، والمبرد (٣) ، وابن السراج (٤) ،
والفارسي (٥) ، إلى غير ذلك من العلماء (٦) .

(١) ينظر : الكتاب ٩٣٣/٣ ، شرح الرضي على الشافية ١٢/٢ ، ٥٢ ، شرح ألفية ابن معط
لابن القواس ٢٥٢١/٤ ، مجموعة الشافية في علم التصريف ٧٠٤/١ ، تمهيد القواعد
٢٠٧٤/٩ .

(٢) الكتاب ٩٣٣/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤٣١/٤ .

(٤) ينظر : الأصول ٢٧/٣ .

(٥) ينظر : التكملة للفارسي ص ٨٥٢- ٩٥٢ .

(٦) منهم : ابن جني في اللمع في العربية ص ٧٣١ ، والحري في شرح ملح الإعراب
ص ٣٨٢ ، وابن سيده في المخصص ٠٤٢/٣١ ، وعبد القاهر الجرجاني في المقتصد
شرح التكملة ٤٣٤/١ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٩٨٥/١ ، والتبريزي في شرح
اللمع ص ١١٤ ، والأنباري في أسرار العربية ص ٢٧٣ ، وابن خروف في شرح الجمل
٧٣٠١/٢ ، والعكبري في المتبع في شرح اللمع ٧٦٢/٢ ، واللباب في علل البناء
والإعراب ٣٥١/٢ ، وابن الخباز في توجيه اللمع ص ٢٤٥ ، وابن الحاجب في الشافية في
علم التصريف ص ٧٣ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤٩١/٤ ، وابن الناظم في
شرحه على الألفية ص ٨٦٥ ، والخفاف في شرحه على الجمل ٥٨٢/٢ ، وأبو حيان في
ارتشاف الضرب ٦٢١/٢ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٣٥٤١/٥ ، وابن هشام في
أوضح المسالك ٩٣٣/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٥٦٣/٣ ، والأشموني في شرحه على
الألفية ٢٣٧/٣ .

وإذا نسب إلى هذين الوزنين بإثبات الياء فقد تعددت أحكام الصرفيين فيه، فهذا سيبويه وسمه بالشاذ والقليل معا قال : "وقد تركوا التغيير في مثل: حَنِيفَةٌ، ولكنه شاذ قليل ،وقد قالوا في سَلِيمَةَ :سَلِيمِيّ ،وفي عَمِيرَةَ كلب: عَمِيرِيّ^(١)."

ووسمه بالشاذ غير الشريف الكوفي^(٢) كثيرون منهم ابن السراج قال : "وقد تركوا التغيير في مثل :حَنِيفَةٌ ،وهو شاذ ،قالوا في سَلِيمَةَ :سَلِيمِيّ ،وفي عَمِيرَةَ :عَمِيرِيّ^(٣) " ،والفارسي قال : " وقد شذ شيء من هذا فلم تحذف الياء منه قالوا في عَمِيرَةَ كلب :عَمِيرِيّ ،وفي السليقة : سَلِيْقِيّ ،وفي خُرَيْبَةَ:خُرَيْبِيّ^(٤) " ،وابن جني قال : " وربما شذ من ذلك الشيء القليل فلم تحذف ياءه قالوا في السليقة :سَلِيْقِيّ ،وفي الخريبة :خُرَيْبِيّ^(٥) " ،والحريري الذي قال : "... وهو أصل شذ منه قولهم :رمح رُدَيْبِيّ في النسب إلى رُدَيْبَةَ^(٦)" ، إلى غير ذلك من الصرفيين الذين وسموا النسب إلى هذين الوزنين بإثبات الياء بالشذوذ^(٧) .

(١)الكتاب ٩٣٣/٣ .

(٢)ينظر :البيان في شرح اللمع ص٧٢٦ .

(٣)الأصول لابن السراج ٢٧/٣ .

(٤)التكملة للفارسي ص٩٥٢ .

(٥)اللمع في العربية ص ٧٣١ .

(٦) شرح ملحّة الإعراب ص ٣٨٢ .

(٧) منهم :ابن سيده في المخصص ١٤٢/٣١ ،والتبريزي في شرح اللمع ص١١٤ ، وابن خروف في شرح الجمل ٧٣٠١/٢ ، وابن الخباز في توجيه اللمع ص٢٤٥ ، وابن الحاجب في الشافية في التصريف ص٧٣- ٨٣ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/٤٤٩١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٧١٣/٢ ، ٨١٣ ، وابن الناظم في شرحه على الألفية ص ٨٦٥ ، والرضي في شرح الشافية ٨٢/٢ ، والخضر اليزدي في شرح

ووسمه يونس بالقليل الخبيث قال سيبويه: "وقال يونس هذا قليل خبيث^(١)".

ووسمه الصيمري بأنه على غير القياس^(٢).

المذهب الثاني: ذهب ابن قتيبة إلى أنه إذا أردت النسب إلى الاسم الذي على وزن (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة) بالفتح أو الضم، وإذا كان الاسم مشهورا حذفت منه الياء، وإذا لم يكن مشهورا لم تحذف يأوه، قال ابن قتيبة: "وكذلك إذا نسبت إلى (فَعِيل) و(فُعَيْلَة) من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقبت منه الياء، مثل: رَبِيعَة، وَبَجِيلَة، رَبَعِيّ وَبَجَلِيّ، وَحَنَيْفَة: حَنَفِيّ، وَثَقَفِيّ: ثَقَفِيّ، وَعَتَكِيّ: عَتَكِيّ، وإن لم يكن مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني^(٣)".

=

الشافعية ١/٠٦١، والنيسابوري في شرح الشافية ١/٩١١-٠٢١، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٣١٦، والمرادي في توضيح المقاصد ٥/٣٥٤١، وابن الفجار في شرح الجمل ٣/٣٣١١، والخفاف في المنهاج في شرح الجمل ٢/٤٨٢، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/٥٣٣، وابن عقيل في المساعد ٣/٥٦٣، والنقرة كار في مجموعة الشافية في التصريف ١/٤١٤، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩/٣٠٧٤، وابن جماعة في مجموعة الشافية ١/٤١٤، والأشموني في شرحه على الألفية ٣/٢٣٧، والشيخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية ١/٣١٤، والحملوي في: شذ العرف في فن الصرف ص ٤٨١.

(١) الكتاب ٣/٩٣٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢/١٩٥.

(٣) أدب الكاتب ص ٠٨٢-١٨٢.

وقد استُثِفَ من كلام ابن مالك في "تسهيل الفوائد" ما يوافق فيه ابن قتيبة قال: "يقال في (فُعَيْلَة): (فُعَلِيّ) ، وفي (فُعَيْلَة) و(فُعُولَة): (فُعَلِيّ) ما لم يضاعفن ، أو تعدم الشهرة (١)".

وقد نص صراحة في شرح الكافية الشافية على موافقة الجمهور ، بل جعل ما خالف ذلك شاذًا فقال: "وينسب إلى كل اسم على (فُعَيْلَة) - بفتح عينه - ، وحذف يائه فيصير (فُعَلِيًّا) ، كقولك في حَنَيْقَة: حَنَفِيّ ، وينسب إلى كل اسم على (فُعَيْلَة) بحذف يائه أيضا فيصير (فُعَلِيًّا) كقولك في جُهَيْنَة: جُهَنِيّ ، وشذ نحو قولهم في عميرة الكلب: عَمِيرِيّ ، وفي رُدَيْنَة: رُدَنِيّ . والقياس أن يقال: عَمَرِيّ ، ورُدَنِيّ (٢)".

وقد اختار هذا المذهب بعض الباحثين المعاصرين ، منهم الأستاذ الراهب أنستاس الكرمل ، العضو السابق بالمجمع اللغوي القاهري ، مستندا في اختياره على كلام ابن قتيبة (٣) . وقد استند في رأيه أيضا على ما ورد في كتاب الصحاح للجوهري ، وهو قوله: "وإذا نسبت إلى مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) قلت: مَدَنِيّ ، وإلى مدينة المنصور: مَدِينِيّ ، وإلى مدائن كسرى: مَدَائِنِيّ ، للفرق بين النسب لئلا يختلط (٤)".

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣٦٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٤٤٩١ .

(٣) ينظر: مجمع اللغة العربية ، القرارات العلمية في خمسين عاما ص ٥٣١ ، النحو الوافي ٩٢٧/٤ هـ .

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/١٠٢٢ .

وممن اختار هذا المذهب من المحدثين الأستاذ عباس حسن ،فقد قال بعد أن ذكر رأي أنستاس الكرملبي : "وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوي غير مرجوح .ورأيه حسن والأخذ به أولى"^(١).

المذهب الثالث: مذهب الحيدرة اليمني ،أنه يجوز حذف الياء وإثباتها من كل اسم قبل لامه ياء زائدة ،وهذا نصه : "والجائز أن كل اسم قبل لامه ياء زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها ،وذلك مثل :قُرَيْشٍ وَثَقَيْفٍ وَحَنِيفَةَ وَسَلَيْقَةَ وَطَبِيعَةَ .فيجوز فيه قُرَيْشِيٌّ وَقُرَشِيٌّ ،وَتَقْفِيٌّ وَتَقْفِيٌّ ،وَحَنْفِيٌّ وَحَنْفِيٌّ ،وَسَلَيْقِيٌّ وَسَلَيْقِيٌّ ،وَطَبِيعِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ"^(٢).

وقد اختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز حذف الياء وإثباتها من (فَعِيلَةٌ) و(فُعَيْلَةٌ) ،واعتمدت لجنة الأصول في قرارها على ما يأتي :

أولاً: أن الأصل في النسب إبقاء الياء ،وقد ورد عن العرب حذف الياء ،وعلى هذا يجاز إبقاء الياء فيما لم يسمع عن العرب حذف يائه .

ثانياً: لاحظت لجنة الأصول أن النسب يكثر في أعلام القبائل والبلدان ،أما النكرات كطبيعة وبيدهة ونحوهما فقد قُلَّتْ أمثلُتها في المنقول عن العرب .

ثالثاً: أخذت اللجنة برأي ابن قتيبة في حذف الياء من الأسماء المشهورة ،وابقائها إذا لم تكن مشهورة ،ورأت التزام حذف الياء فيما سمع فيه ذلك .

رابعاً: أن النسب بحذف الياء في بعض أسماء الذوات أو المعاني يجعل صيغة الاسم

(١) النحو الوافي ٤/ ٣٧٠ .

(٢) كشف المشكل في النحو ٢/ ٧٥ - ٨٥ .

منكرة ، ويفقد الاسم معالمه^(١).

وبعد طرح هذا العرض لمذاهب العلماء أرى الآتي :

أولاً : أن الصحيح هو مذهب الجمهور القائل بحذف ياء (فَعِيْلَة) و(فُعَيْلَة) عند النسب إليها ، وذلك لأن الياء إنما حذفت منهما "فرقا بين المذكر والمؤنث ؛ لأنه لو لم يحذف اللين من (ظَرِيْفَة) وقيل فيه (ظَرِيْفِي) كما قيل في المذكر (ظَرِيْفِي) التباس المؤنث بالمذكر ، والمؤنث بالحذف أولى ؛ لأنه لما حذفت منه التاء في النسبة كما عرفت صار باب الحذف مفتوحا ، فحذف حرف اللين أيضا فحصل التخفيف والفرق ، ولأن المذكر أول ، وإنما حصل اللبس عند الوصول إلى المؤنث فيكون حذف اللين منه أولى^(٢)".

ثانيا : أن مصطلح الشاذ عند الشريف الكوفي معناه : الخروج عما شاع عن العرب ؛ بدليل أنه لم يخرج عن رأي الجمهور سوى ابن قتيبة والحيدرة اليمني ، وأن الكلمات التي نسب إليها بإثبات الياء كلمات معدودة.

(١)القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص ٧١٦ ، وينظر :مجمع اللغة

العربية ،مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص٥٣١ - ٦٣١ .

(٢)مجموعة الشافية في شرح التصريف ١/٧٠٤ وينظر :الكتاب ٣/٩٣٣ ، شرح الرضي

على الشافية ٢/١٢ ، ٥٢ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤/٢٥٢١ ، تمهيد

القواعد ٩/٢٠٧٤ .

القضية الثانية

ما غير في النسب وجاء على غير القياس

هناك كلمات شذت فخرجت عن قاعدتها في النسب ،وقد نص الصرفيون على شذوذها، ومن هؤلاء الصرفيين ابن جني الذي قال :"وقد شذت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها، قالوا في الحيرة :حَارِيّ ،وفي طَيِّئ :طَائِيّ ،وفي زَبِينَة :زَبَانِيّ ،وفي أُمس :أُمسِيّ ،وفي الحَرَم :حَرَمِيّ ،وفي بني الحُبَلَى - حي من الأنصار - حُبَلِيّ ،وفي بني عَبِيدَة :عَبْدِيّ^(١)". ولم ينص الشريف الكوفي صراحة على شذوذ هذه الكلمات ،وإنما اكتفى بقوله :"اعلم أن هذه الألفاظ وما يجري مجراها لا يقاس عليها، وإنما يتبع السماع فيها ؛لأن العرب تكلمت بها على ذلك .وهذه الأسماء يسميها سيبويه معدولة ،يعني أنها عدل بها عن وجهها في النسب^(٢)" .

ثم أخذ الشريف الكوفي يفسر هذه الكلمات^(٣) الشاذة التي نص عليها ابن جني ،وزاد عليها النسب إلى :الدهر، وسهل ،وأمية .

وسوف أتحدث عن الكلمات العشر كُلُّ على حِدَة بادئا بكلام الشريف الكوفي .

(١)اللمع في العربية ص٩٣١ .

(٢)البيان في شرح اللمع ص٢٣٦ .

(٣) هذه الكلمات هي :حِيزَة ،طَيِّئ ،زَبِينَة ،أُمس ،الحَرَم ،الحُبَلَى ،عَبِيدَة .

أولاً: النسب إلى الحيرة

الحيرة - بكسر الحاء ، وسكون الياء ، وفتح الراء - بلد بجنب الكوفة ، ينزلها نصارى العباد^(١)، وهو اسم مختوم بتاء التأنيث ، وإذا أريد النسب إلى اسم مختوم بتاء التأنيث حذفت منه التاء ، مثل :مكّة، ومُسلِمة ،أقول فيهما :مَكِّي ومُسلِمِي ، وإنما حذفت لئلا تقع علامة التأنيث حشوا في الكلمة ، وهي لا تكون حشوا ، وإنما تكون طرفا ، فكننت تقول :مسلمتي ، وأيضا حذفت لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث إذا نسبت إلى مكة ، فكننت تقول :مَكْتِيّة . وقد قيل :تاء التأنيث تشبه ياء النسب ، ألا ترى الهاء تخرج بها من الواحد إلى الجمع نحو: شعيرة وشعير ، وكذا النسب ، تقول :زنجي وزنج ، فلما اشتبهت لم يجمع بينهما^(٢) .

وعلى هذا إذا أريد النسب إلى الحيرة ، قيل فيها :حِيزِي - بكسر الحاء ، وسكون الياء ، وكسر الراء - بزيادة ياء مشددة ، هي ياء النسب ، وحذفت تاء التأنيث فقط .

وقد ورد عن العرب - سماعا - النسب إليها بغير هذا فقول فيها :حاري .

ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ، كما فعل صاحب المتن ، وإنما قال :لا يقاس عليها ، وأخذ يفسر ما حدث فيها فقال :"واعلم أن هذه الألفاظ وما يجري مجراها لا يقاس عليها ، وإنما يتبع السماع فيها ؛ لأن العرب تكلمت

(١)لسان العرب ص ٨٦٠١ .

(٢)شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٩٠٤ وينظر :شرح اللمع لابن برهان ص ٨٢٦ ، المتبع في شرح اللمع ٤٧٦/٢ - ٥٧٦ .

بها على ذلك...فأما قولهم في الحيرة حَارِيّ، فإنهم حذفوا تاء التأنيث، وأبدلوا من الياء ألفاً^(١)."

وسبب شذوذ هذه الكلمة أنهم حذفوا تاء التأنيث، وأبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، ولا حاجة لذلك سوى حذف تاء التأنيث، يقول النيلي: "وجه شذوذه أنهم أبدلوا الياء ألفاً، وقياسه أن يقال: حِيرِيّ، لكن أبدلوا الياء ألفاً، هرباً من توالي الكسرات والياءات، فكانهم نسبوا إلى حار^(٢)".

وقد حكم عليه بالشذوذ: ابن جني^(٣)، وابن سيده^(٤)، والعكبري الذي قال: "هذا الشذوذ لا يقاس عليه؛ لأن شذوذه من جهة السماع والقياس جميعاً، فمن ذلك النسب إلى الحيرة حَارِيّ^(٥)"، وابن الخباز^(٦)، والنيلي^(٧)، وابن القواس^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والأزهري^(١٠).

(١) البيان في شرح اللع ص ١٣٦ - ٢٣٦ .

(٢) الصفوة الصفية ٠٨٤/٢ وينظر: شرح اللع لابن برهان ص ٨٢٦، المتبع في شرح اللع ٤٧٦/٢ - ٥٧٦ .

(٣) ينظر: اللع في العربية ص ٩٣١ .

(٤) ينظر: لسان العرب ص ٦٠١٨ حير .

(٥) المتبع في شرح اللع ٦٧٦/٢ .

(٦) ينظر: توجيه اللع ص ٧٤٥ .

(٧) ينظر: الصفوة الصفية ٠٨٤/٢ .

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٧٢١/٤ .

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٦/٢ .

(١٠) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤١٦/٢ .

وممن جعله مما لا يقاس عليه غير الشريف الكوفي^(١)، ابن عصفور الذي قال: "والمنسوب على غير قياس ثلاثة أنواع...ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه قولهم في النسب إلى الحيرة: حَارِيّ^(٢)"، وابن منظور الذي قال: "والنسبة إليه حَيْرِيّ، وحَارِيّ على غير قياس^(٣)".

وقد خالف التبريزي جمهور العلماء، وجعله قياسا، قال: "وقالوا في النسب إلى الحيرة: حَيْرِيّ، والقياس: حَارِيّ^(٤)"، وقال في موضع آخر: "ولو سميت رجلا بـ "حبلَى"، أو "الحيرة" قلت: حُبْلَى وحَارِيّ^(٥)".

ولا أرى وجها لقياسية ما ذهب إليه التبريزي .

وبعد عرض كلام العلماء في هذه الكلمة أرى أنها شاذة، تحفظ ولا يجوز القياس عليها، وهي مع شذوذها إلا أن فيها وجها من التخفيف، وذلك لأنك لو أبقيتها على لفظها فقلت: حَيْرِيّ؛ لاجتمع في الكلمة ثلاث ياءات وكسرتان^(٦)، بخلاف لو قلنا: حَارِيّ ففيه ضرب من التخفيف .

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع ص ١٣٦ - ٢٣٦ .

(٢) المقرب ٨٦/٢ .

(٣) لسان العرب ص ٨٦٠١ .

(٤) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٠٢٤٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٠٢٤٤ .

(٦) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٦٧٦/٢، الصفوة الصفية ٠٨٤/٢، شرح ألفية ابن

معط لابن القواس ١٧٢١/٤ .

ثانياً النسب إلى طَيِّئ

طَيِّئٌ - بفتح الطاء ، وياء مشددة مكسورة ، وهمزة على الياء - : قبيلة بوزن فَيَعِل (١) .

إذا أردنا النسب إلى مثل هذا النوع من الأسماء ، نزد ياء النسب المشددة ، فقلنا: طَيِّئِي ؛ لاجتماع في الكلمة ياء مشددة مكسورة وهمزة مكسورة؛ لمناسبة ياء النسب ، ثم ياء مشددة وهي ياء النسب ، وهذا يؤدي إلى ثقل مفرط يجب التخلص منه ، فيجب حذف ياء من هذه الياءات " وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجر حذف إحدى ياءي النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلها لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فإن النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددين بكثير ، وذلك ظاهر الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسورة (٢) " .

وعلى هذا إذا أريد النسب إلى طَيِّئ ، قيل فيها: طَيِّئِي - بفتح الطاء ، وسكون الياء ، وكسر الهمزة - بزيادة ياء مشددة ، وهي ياء النسب .

وقد ورد عن العرب - سماعا - النسب إليها بغير هذا فقيل: طَائِي ، بقلب الياء الساكنة ألفا . ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ، كما فعل صاحب المتن ، وإنما قال : لا يقاس عليها ، فكأنه أراد أن يقول : لا يقاس عليها لشذوذها ، ثم أخذ يفسر ما حدث فيها من تغيير فقال : " اعلم أن هذه

(١) ينظر : لسان العرب ص ١٣٧٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢٣/٢ وينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢١/٤ - ٢٢١ ، المتبع في شرح اللمع ١٧٦/٢ - ٢٧٦ .

الألفاظ وما يجري مجراها لا يقاس عليها، وإنما يتبع السماع فيها ؛ لأن العرب تكلمت بها على ذلك... وأما طَائِيٌّ فكان القياس طَائِيٍّ، كما ينسب إلى هَيْئٍ ومَيْتٍ، فنقول: هَيْئِيٍّ ومَيْتِيٍّ، إلا أنهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءات بينهن همزة، والهمزة من مخرج الألف، وهي أخت الياء، وهي مع ذلك مكسورة فقلبو الياء ألفا .

وذكر بعض النحويين على ما حكاه أبو سعيد في الشرح أن طَائِيًّا مشتق من الطأة، والطأة بُعْدُ الذهاب في الأرض والمرعى^(١) .

علة القلب كما قال الشريف الكوفي نقلا عن السيرافي، هو كراهة اجتماع ثلاث ياءات بينهما همزة، والهمزة من مخرج الألف، وهي تناسب الياء، وهي مع ذلك مكسورة^(٢) .

وسبب شذوذ هذه الكلمة أنهم قلبوا الياء الساكنة ألفا ؛ لانفتاح ما قبلها ، والمعهود أن الواو والياء لا تقلبان ألفا إلا بشروط منها : أن يتحركا ، وأن يفتح ما قبلهما ، وهنا تحقق شرط واحد ، وهو فتح ما قبل الياء ، فكأنهم اكتفوا بتحقيق بعض الشروط^(٣) .

(١) البيان في شرح اللمع ص ٢٣٦ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٩ وينظر : الكتاب ٣/١٧٣ ، المخصص ٣١/٩٣٢ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧١٥ ، المتبع في شرح اللمع ٢/٦٧٦ ، تمهيد القواعد ٩/٩٩٦٤ ، المقاصد الشافية ٧/٨٩٥ .

(٣) يراجع : شرح الرضي على الشافية ٢/٢٣ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٧٦١ ، المقاصد الشافية ٧/١٩٤ .

وقد تعددت أحكام الصرفيين على هذه الكلمة، فقد وصفها الكثير بالشذوذ مثل: السيرافي^(١)، وابن جنبي^(٢)، وابن سيده^(٣)، والأعلم الشنتمري^(٤)، والعكبري^(٥)، إلى غير ذلك من العلماء^(٦).

وقد جعله سيبويه، وابن السراج، من المعدول الذي على غير قياس^(٧).

وقد جعله على غير قياس ابن مالك^(٨)، وابن هـ^(٩)، وابن هشام^(١٠).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩٤/٤، ٢٢١.

(٢) ينظر: اللع في العربية ص ٩٣١.

(٣) ينظر: المخصص ٩٣٢/٣١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧١٥/٢.

(٥) ينظر: المتبع في شرح اللع ٦٧٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٥٥١/١.

(٦) منهم ابن الخباز في توجيه اللع ص ٧٤٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٥١/٦،

ابن الحاجب في الشافية في علم التصريف ص ٩٣، الإيضاح شرح المفصل ٥٦٥/١،

ابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٣/٢، الرضي في شرح الشافية ٢٣/٢، الخضر

اليزدي في شرح الشافية ٧٦١/١، أبو حيان في ارتشاف الضرب ١١٦/٢، المرادي

في توضيح المقاصد ٢٥٤١/٥، ابن عقيل في المساعد ٣٦٣/٣، ناظر الجيش في

تمهيد القواعد ٩٩٦٤/٩، النقرة كار في مجموعة الشافية في علم التصريف ١/٢٤،

ابن جماعة في مجموعة الشافية في علم التصريف ١/٢٤، الأزهري في التصريح

في مضمون التوضيح ٣١٦/٢، السيوطي في همع الهوامع ١/٦١، الأشموني في

شرحه على الألفية ١٣٧/٣، الشيخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية في علم

التصريف ١/٢٤.

(٧) يراجع الكتاب ٥٣٣/٣- ٦٣٣، الأصول ١٨/٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٤٩١/٤.

(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٦٥.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٥٣١/٤.

وابن عقيل^(١).

وقد ذكر بعض النحويين أن طيئا مشتق من الطاء ، والطاء بُعد الذهاب في الأرض والمرعى^(٢).

وعليه فلا شذوذ في النسبة ، فالنسبة منها طائي بحذف تاء التأنيث ، وزيادة ياء النسب ، وكسر الهمزة بلا شذوذ .

وبعد عرض كلام الصرفيين في هذه الكلمة ، أرى أنه إذا أُريدَ النسب إلى قبيلة طَيِّئٍ فالقياس فيها طَيِّئِيٍّ ، وما ورد فيها غير ذلك شاذ ، يحفظ ولا يجوز القياس عليها ، وهي مع شذوذها إلا أن العرب "قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس ، قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه"^(٣) ، أما إذا كانت الكلمة مشتقة من الطاء فالنسبة إليها : طَائِيٍّ قياساً ولا شذوذ فيها .

ثالثاً : النسب إلى زَيْئَةَ

زَيْئَةَ - بفتح الأول ، وكسر الثاني - على وزن فَعِيْلَةَ ، قبيلة من باهلة^(٤) ، إذا أردنا النسب إلى (فَعِيْلَةَ) تحذف منها تاء التأنيث ، وياء (فَعِيْلَةَ) ، ونزد ياء النسب ، فنقول فيها : زَيْئِيٍّ^(٥) ، هذا هو القياس .

إلا أنه قد ورد عن العرب - سماعاً - النسب إليها بغير هذا فقول : زَيْئِيٍّ .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٩٥١/٤ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤٩/٤ ، وينظر : المخصص ٩٣٢/٣١ ، النكت في تفسير

كتاب سيبويه ٧١٥/٢ ، البيان في شرح اللمع ص ٢٣٦ ، توجيه اللمع ص ٧٤٥ .

(٣) شرح الرضي ٢٣/٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١١/٦ .

(٥) سبق الحديث عن النسبة إلى ما كان على وزن (فَعِيْلَةَ) في القضية السابقة .

ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، كما فعل ابن جني، وإنما قال: لا يقاس عليها، ثم أخذ الشريف الكوفي يفسر لِمَ نسبها العرب بـ (زَبَانِي)؟ فقال: 'وكان القياس في النسب إليها زَبْنِي بحذف الياء، غير أنهم كرهوا حذف الياء؛ ليوافوا الكلمة حروفها، وكرهوا الاستتقال، فأبدلوا من الياء ألفاً^(١)'.

فقد ذهب الشريف الكوفي مذهب الجمهور القائل بأن النسب إلى زبينة: زَبْنِي، بحذف ياء (فعيلة)، ثم كأنهم كرهوا: حذف ياء (فَعِيلَة)، فانسبوا على زَبْنِي^(٢)، ليوافوا الكلمة حقها، فاستنقلوا اجتماع ثلاث ياءات في كلمة واحدة، والألف أخف من الياء، فقلبوا الياء ألفاً^(٣). وقد حكم على هذه الكلمة بالشذوذ كثيرون منهم: السيرافي^(٤)، وابن جني^(٥)، والأعلم الشنتمري^(٦)، والخطيب التبريزي^(٧)، والعكبري^(٨)، وابن الخباز^(٩)، إلى غير ذلك من العلماء^(١٠).

(١) البيان في شرح اللع ص ٢٣٦ .

(٢) سبق التعرض لهذا الرأي في القضية السابقة .

(٣) المقاصد الشافية ٧/٨٩٥، بتصريف وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٩،

المخصص ٣١/٩٣٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧١٥ .

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٤/٤٩، ٢٢١ .

(٥) ينظر: اللع في العربية ص ٩٣١ .

(٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧١٥ .

(٧) ينظر: شرح اللع للخطيب التبريزي ص ٢٤٠ .

(٨) ينظر: المتبع في شرح اللع ٢/٧٧٦ .

(٩) ينظر: توجيه اللع ص ٧٤٥ .

(١٠) منهم: ابن يعيث في شرح المفصل ٦/١١، ٣١، ابن عصفور في المقرب ٢/٨٦،

شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٣، الرضي في شرح الشافية ٢/٢٨، النيلي في

=

وجعله سيبويه ، وابن السراج من المعدول الذي على غير قياس (١) .
وجعله من المنسوب على غير قياس :المبرد(٢) ، وابن جني(٣) ، وأبو
حيان(٤) .

وبعد فأرى أن الصحيح في النسبة إلى زَبَيْئَةَ :زَبَيْئِي ،وما ورد من زَبَانِي
فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، يؤكد ذلك ما ذكره ابن يعيش قال : "واعلم
أن هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذها إذا نسبت إليها في غير هذا الموضع
الذي شذت فيه أجريتها على القياس ، ولم تستعمل فيه الشذوذ كرجل
سميته بـ زَبَيْئَةَ ، فإنك تقول فيه زَبَيْئِي ، ولم يجز زَبَانِي ؛ لأنهم تكلموا
بالشذوذ في اسم القبيلة التي يقال لها زَبَيْئَةَ(٥) " .

رابعاً :النسب إلى أَمْسٍ

أمس - بفتح الهمزة ، وسكون الميم ، وكسر السين - من ظروف الزمان
،مبني على الكسر ، إلا أن يُنكَّر ، أو يُعرَّف ، وربما بني على الفتح(٦) .

=

الصفوة الصفية ٠٨٤/٢ ، ابن جمعة الموصلية في شرحه على ألفية ابن معط
١٧٢١/٤ ، ابن عقيل في المساعد ٥٦٣/٣ ، الشاطبي في المقاصد الشافية ٩٥٦/٧
٨٩٥ .

- (١) يراجع :الكتاب ٥٣٣/٣ ،الأصول ١٨/٣ .
- (٢) يراجع :المقتضب ٥٤١/٣ .
- (٣) يراجع :الخصائص ٦٣٤/٢ .
- (٤) يراجع :تقريب المقرب ص ٤٠١ .
- (٥) شرح المفصل ٣١/٦ وينظر :الكتاب ٨٣٣/٣ ،شرح الشافية للرضي ٤٨/٢
،المساعد ٥٦٣/٣ ،المقاصد الشافية ٩٩٥/٧ .
- (٦) ينظر :لسان العرب ص ٠٣١ أمس .

إذا أريد النسب إليه قيل فيه: **أُمْسِي**، بالإبقاء على حركاته وسكناته، وزيادة ياء النسبة وكسر ما قبلها .

وقد سمع فيها غير هذا، حكى الشريف الكوفي: **أُمْسِي** - بضم الهمزة - ، وحكى غيره: **إِمْسِي** - بكسرها - .

ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، وإنما اكتفى بقوله - تعقيباً على ابن جني - : **لا يقاس عليها**، وأخذ يعلل لم يُغَيَّرَ في حركات الكلمة؛ وذكر أنه للفرق بين ما نسب لـ (أمس) ظرف من ظروف الزمان، وما نسب لغيرها ، وهالك نصه: "فأما (أمس) فلو سميت بها لقلت: **أُمْسِي**، فجئت به على حركاته وسكونه، وإنما نسبوا إليه بضم أوله؛ ليفرقوا بينهما^(١)".

وقد ذهب الشريف الكوفي إلى ضم همزة (أمس) عند النسب، وذهب غيره إلى كسرها^(٢). وأن العلة في كسرها عند النسب الاتباع^(٣).
وقد تعددت أحكام العلماء على هذه الكلمة، فمنهم من وسمها بالشذوذ مثل ابن جني^(٤)، والخطيب التبريزي^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن الخباز^(٧).

(١) البيان في شرح اللع ص ٢٣٦ .

(٢) ينظر: الخصائص ٦٣٤/٢، شرح اللع لابن برهان ص ١٣٦، المتبع في شرح اللع ٦٧٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢، توجيه اللع ص ٨٤٥، لسان العرب ص ٣١٠، أمس، تقريب المقرب ص ٤٠١ .

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢ .

(٤) ينظر: اللع في العربية ص ٩٣١ .

(٥) ينظر: شرح اللع للخطيب التبريزي ص ٢٤٠ .

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢ .

(٧) ينظر: توجيه اللع ص ٨٤٥ .

ومنهم من وسماها بغير المقيس مثل : ابن جنبي^(١) ، وابن عصفور^(٢) ، وابن منظور^(٣) ، وأبو حيان^(٤) . ومنهم من وسمه بالضعيف مثل : العكبري^(٥) .
وبعد طرح العلماء لهذه الكلمة فأرى الآتي :

أولاً : أن العكبري قد حكم على هذه الكلمة مرة بالشذوذ ، ومرة أخرى بالضعيف وهذا يدل على أن الشاذ والضعيف عنده من باب الترادف .

ثانياً : أن النسب إلى أمسٍ : أمسيّ ، وأن ما ورد خلاف ذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه تسوّهل في هذا الشذوذ ؛ ليفرقوا بين المنسوب إلى كلمة (أمسٍ) ظرف زمان ، وغيرها كما لو سمينا إنسانا أو مكانا بـ (أمسٍ) .

ثالثاً : أن ما حكاه الشريف الكوفي من رواية الضم ، أخف مما حكاه غيره من رواية الكسر ، فهي وإن كانت للاتباع ؛ إلا أن الضم أخف من الكسر ؛ لتغاير الحركات ، فـ (أمسيّ) أخف من (إمسيّ) .

خامساً : النسب إلى الدَّهْرِ

الدَّهْرُ - بفتح الدال ، وسكون الهاء - إذا أريد النسب إليه قيل فيه : دَهْرِيٌّ بالإبقاء على حركاته وسكوته ، وزيادة ياء النسب وكسر ما قبلها .
وقد سمع فيها غير هذا ، فقليل : دُهْرِيٌّ - بضم أوله - في المُسِنَّ ، ودَهْرِيٌّ - بالفتح - لمن يقول بَدَمِهِ ، وذلك للفرقة .

(١) ينظر : الخصائص ٦٣٤/٢ .

(٢) ينظر : المقرب ٧٦/٢ .

(٣) ينظر : لسان العرب ص ٣١٠ . أمس .

(٤) ينظر : تقريب المقرب ص ٤٠١ .

(٥) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٦٧٦/٢ .

وهذه الكلمة إحدى كلمات ثلاث ذكرها الشريف الكوفي في شرحه ،زادها على كلمات ابن جني في متته ؛ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ،وإنما اكتفى بقوله :**لا يقاس عليها**، فكأنه أراد أن يقول : لا يقاس عليها لشذوذها .
وذكر الشريف الكوفي أن هذه الكلمة عند النسب إليها غُيِّرَ في حركاتها وسكناتها للترقية، فقال: "...ليفرقوا بينهما كما فرقوا فيمن طال دهره ،وفيمن يقول بالإلحاد ،فقالوا: دُهِرِيَّ في المسن - بضم أوله - ؛لأن الدهور أتت عليه ،ودُهِرِيَّ - بفتح الدال - لمن يقول بِقَدَمِهِ^(١)". وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٢).

وقد وسمه بالشذوذ كثير من العلماء منهم :السيرافي^(٣)، والأعلم الشنتمري^(٤)، والخطيب التبريزي^(٥) ، والعكبري^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والشاطبي^(٨).
ووسمه بالمعدول الذي خرج على غير قياس :سيبويه^(٩)، وابن السراج^(١٠).

(١)البيان في شرح اللمع ص٢٣٦ .

(٢)ينظر :شرح كتاب سيبويه ٥٩/٤ ،المخصص ٣١/٤٢٠ ،النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨١٥ ، شرح اللمع للخطيب التبريزي ص١٢٤ ،المتبع في شرح اللمع ٢/٧٧٦ ، ارتشاف الضرب ٢/٣٦٠ ،المقاصد الشافية ٧/٧٩٥ .

(٣)ينظر :شرح كتاب سيبويه ٤/٤٩ - ٥٩ .

(٤)ينظر :النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨١٥ .

(٥)ينظر :شرح اللمع للخطيب التبريزي ص١٢٤ .

(٦)ينظر :المتبع في شرح اللمع ٢/٧٧٦ ،اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٦٥١ .

(٧)ينظر :ارتشاف الضرب ٢/١٣٦ .

(٨)ينظر :المقاصد الشافية ٧/٧٩٥ .

(٩)يراجع :الكتاب ٣/٦٦٣ - ٧٣٣ .

(١٠)يراجع :الأصول ٣/٢٨ .

وبعد فأرى أن النسب إلى الدَّهْرِ : دَهْرِيٌّ ، وأن ما ورد خلاف ذلك شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه ، يؤكد ذلك سيبويه فيقول : "وجميع هذا إذا صار اسما في غير هذا الموضع فأضفت إليه جرى على القياس... وإذا سميت رجلا دَهْرًا لم تقل : دَهْرِيٌّ ، ولكن تقول في الإضافة فيه دَهْرِيٌّ (١)".

(١) الكتاب ٨٣٣/٣ بتصرف يسير وينظر : المقاصد الشافية ٧/٩٩٥ .

سادسا: النسب إلى سَهْلٍ

السَّهْلُ - بفتح السين ، وسكون الهاء - إذا أريد النسب إليها قيل فيها :سَهْلِيّ بالإبقاء على حركاته وسكونه ،وزيادة ياء النسب وكسر ما قبلها .

وقد سُمِعَ فيها غير هذا ،ف قيل :سُهْلِيّ - بضم أوله - في السَّهْل الذي هو ضد الحزن ، وسَهْلِيّ - بالفتح - في النسب إلى سَهْل - اسم رجل - ؛للتفرقة .

وهذه الكلمة ثاني كلمات ثلاث زادها الشريف الكوفي في شرحه ،ولم يذكرها ابن جني في المتن ،ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ،وإنما اكتفى بقوله :لا يقاس عليها .

وذكر الشريف الكوفي أن هذه الكلمة عند النسب إليها غُيِّرَ في حركاتها وسكونها للتفرقة ، فقال : "وكذلك قالوا في النسب إلى السَّهْل - الذي هو ضد الحزن - :سُهْلِيّ ،وفي النسب إلى سَهْلٍ - اسم رجل - سَهْلِيّ على الأصل"^(١).

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٢) .

وقد وسمه بالشذوذ كثير من العلماء منهم:السيرافي^(٣)،والأعلم الشنتمري^(٤)،

(١)البيان في شرح اللمع ص٢٣٦ .

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥٩/٤ ،المخصص ٠٤٢/٣١ ،النكت في تفسير كتاب

سيبويه ٨١٥/٢ ،شرح اللمع للخطيب التبريزي ص١٢٤ ،المقاصد الشافية٧/٧٩٥ .

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥٩/٤ .

(٤) ينظر :النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨١٥/٢ .

والخطيب التبريزي^(١)، والعكبري^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والشاطبي^(٤).

ووسمه بالمعدول الذي خرج على غير قياس: سيويه^(٥)، وابن السراج^(٦).
وبعد فأرى أن النسب إلى سَهْلٍ: سَهْلِيّ، وأن ما ورد خلاف ذلك شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه، يؤكد ذلك الشاطبي الذي قال: "والذي نُقِلَ شاذًا إنما نُقِلَ غير مسمى به، فإذا سمي به فقد خرج بالتسمية عن المسموع؛ إذ كنت تصرفت فيه بالتسمية، ألا ترى إلى قولهم سُهْلِيّ، إنما قالوه في النسب إلى السَهْلِ - خلاف الجبل -؛ ليفرقوا بينه وبين النسب إلى سهل الرجل، فإذا سميت بالسهل خلاف الجبل فقد صار غير محل التفرقة، فيلزم فيه اتباع القياس^(٧)".

سابعًا: النسب إلى الحَرَمِ

الحَرَمُ - بفتح الحاء والراء - إذا أريد النسب إليها قيل فيها: حَرَمِيّ، بفتح الحاء والراء وكسر الميم، وزيادة ياء النسب. وقد سمع فيها غير هذا، فقيل: حَرْمِيّ - بكسر الحاء، وسكون الميم .

(١) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٢٤ .

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٧٧٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٦/٢ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٧٩٥/٧ .

(٥) يراجع الكتاب ٦٣٣/٣ - ٧٣٣ .

(٦) يراجع الأصول ٢٨/٣ .

(٧) المقاصد الشافية ٩٩٥/٧ .

ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، وإنما اكتفى بقوله - تعقيبا على كلام ابن جني: لا يقاس عليها، فكأنه أكمل كلام ابن جني: شاذة لا يقاس عليها.

ثم أخذ يعلل لم حدث فيها؟ واستدل على ذلك بالسماع عن العرب، وهالك نصه: "فأما الحرّم فنسبوا إليه بتسكين الراء، كما قال الشاعر:

صَرَائِرُ جِرْمِي تَفَاحَشَ غَارُهَا^(١)

كأنهم نسبوه إلى حرّم، والقياس الفتح^(٢)".

وقد وسم هذه اللغة بالشذوذ: ابن جني^(٣)، والعكبري^(٤)، وابن الخباز^(٥).

وجعلها غير مقيسة: ابن عصفور^(٦)، وتبعه أبو حيان^(٧).

وجعلها من المعدول الذي يأتي على غير قياس ابن منظور^(٨).

-
- (١) البيت من البحر الطويل، عجزه: لهن نشيج بالنشيل كأنها لأبي نؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٩٧/١، لسان العرب مادة حرم. والشاهد في قوله: جرّمِي، حيث نسب (حرّم) إلى (جرّمِي) شذوذاً، والقياس: حرّمِي.
- (٢) البيان في شرح اللع ص ٣٣٦.
- (٣) ينظر: اللع في العربية ص ٩٣١.
- (٤) ينظر: المتبع في شرح اللع ٦٧٦/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢.
- (٥) ينظر: توجيه اللع ص ٨٤٥.
- (٦) ينظر: المقرب ٨٦/٢.
- (٧) ينظر: تقريب المقرب ص ٤٠١.
- (٨) ينظر: لسان العرب ص ٥٤٨ حرم.

وبعد فأرى أن النسب إلى الحرّم: حرّمِيّ، وأن لغة حرّمِيّ - بكسر الحاء، وسكون الراء - شاذة تحفظ ولا يجوز القياس عليها، وهي مع شذوذها إلا أن الفرار من توالي الحركات إلى السكون سهلها^(١).

ثامنا: النسب إلى الحُبَلِيّ

الحُبَلِيّ - بضم الحاء، وسكون الباء، وفتح اللام - حي من الأنصار، اسم رباعي مقصور، ساكن الثاني. إذا أريد النسب إليه فلك فيه ثلاثة أوجه بصرف النظر عن نوع الألف، الأول: حذف الألف فنقول: حُبَلِيّ. الثاني: قلب الألف واوا فنقول: حُبَلَوِيّ. الثالث: قلب الألف واوا وزيادة ألف قبلها فنقول: حُبَلَاوِيّ^(٢).

إذن من صور النسب إلى الحُبَلِيّ: حُبَلِيّ - بضم الأول، وسكون الثاني، وكسر الثالث - وزيادة ياء النسب.

وقد ورد عن العرب - سماعا - النسب إليها بغير هذا، فقليل فيها: حُبَلِيّ - بضم الأول، وفتح الثاني - ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، كما فعل صاحب المتن، وإنما قال: لا يقاس عليها، وأخذ يفسر لمّ حدث فيها؟ ويعلّل سبب هذا الشذوذ الذي لا يقاس عليه، وهذا نصه: "وقالوا في بني الحُبَلَى - حي من الأنصار - حُبَلِيّ، - بضم الحاء، وفتح الباء - كأنهم نسبوا إلى

(١) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٦٧٦/٢.

(٢) يراجع الأصول ٤٧/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٩١٣/٢، شرح الشافية للرضي

٠٠٤/٢، ارتشاف الضرب ٦٠٦/٢.

(حُبَلِي) ، ويقال إن من ولده عبدالله بن أبي بن سلول رأس المنافقين ؛ ليفرقوا بينه وبين آخر يقال له : الحُبَلَى لعظم بطنه وليس اسمه حُبَلَى^(١) .
فقد ذكر الشريف الكوفي أن النسب إلى الحُبَلَى : حُبَلِي لا يقاس عليه ،
وتَلَمَّس لها وجهها ، وهو التفرقة بينها وبين من هو منسوب إلى الحُبَلَى لعظم
بطنه .

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٢) .
وقد وسم هذه اللغة بالشذوذ كثير من العلماء منهم : السيرافي^(٣) ، وابن
جني^(٤) ، والأعلم الشنتمري^(٥) ، والتبريزي^(٦) ، والعكبري^(٧) ، إلى غير ذلك من
العلماء^(٨) .

ومن العلماء من وسمه بأنه على غير قياس مثل : ابن جني^(٩) ،

(١) البيان في شرح اللمع ص ٣٣٦ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٥٩/٤ ، المخصص ٠٤٢/٣١ ، النكت في تفسير كتاب
سيبويه ٩١٥/٢ ، المتبع في شرح اللمع ٧٧٦/٢ ، توجيه اللمع ص ٨٤٥ ، شرح المفصل
٢١/٦ ، شرح الرضي ٢٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٩/٤ .

(٤) ينظر : اللمع في العربية ص ٩٣١ .

(٥) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩١٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٠٢٤ .

(٧) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٧٧٦/٢ .

(٨) منهم ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٨٤٥ ، ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦ ،
ابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٣/٢ ، الرضي في شرح الشافية ٢٨/٢ ، أبو حيان في
ارتشاف الضرب ٦٠٦/٢ - ٧٠٦ ، المرادي في توضيح المقاصد ٥٤٢١/٥ ، ابن عقيل
في المساعد ٨٥٣/٣ ، الأشموني في شرحه على الألفية ٦٤٧/٣ .

(٩) ينظر : الخصائص ٦٣٤/٢ .

وابن عصفور^(١)، وأبو حيان^(٢).

وبعد فأرى أن النسب إلى الحُبَلَى: حُبَلِيّ، وأن ما ورد خلاف ذلك شاذ ، يحفظ ولا يجوز القياس عليه ، يؤكد ذلك ما قاله الخطيب التبريزي : 'فكل هذا مع كثرته ليس بقياس، وإنما يتبع فيه السماع، وكله إذا سميت به كان على القياس، ولو سميت رجلا ب حُبَلَى ، قلت: حُبَلِيّ'^(٣).

تاسعا: النسبُ إلى عَيْدَةَ

عَيْدَةَ - بفتح الأول، وكسر الثاني، وسكون الثالث، وفتح الرابع - على وزن فَعَيْلَة، قبيلة من بني عدي^(٤)، وإذا أردنا النسب إلى (فَعَيْلَة) حذفنا منها تاء التأنيث، وياء (فَعَيْلَة) فنقول فيها: عَبْدِيّ - بفتح الأول والثاني -، هذا هو قياس القاعدة .

إلا أنه قد ورد عن العرب - سماعا - النسب إليها بغير هذا فقيل: عُبْدِيّ - بضم الأول - .

ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ كما فعل ابن جني، وإنما قال: لا يقاس عليها، ثم أخذ يفسر لِمَ خالفت القاعدة؟ وذكر أن ذلك كان للفرق بينه وبين حي آخر، وهماك نصه: "وكذلك قالوا في بني عَيْدَةَ - حي من عدي - :

(١) ينظر: المقرب ٩٦/٢ .

(٢) ينظر: تقريب المقرب ص ٤٠١ .

(٣) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٢٤ .

(٤) ينظر: الكتاب ٦٣٣/٣ .

عُبْدِيّ، فأسقطوا الياء والهاء، وقلبوا من كسرة الباء فتحة، وضموا العين، ليفرقوا أيضا بينه وبين حي آخر يقال له: عَبِيدَة^(١)."

يفهم من كلام الشريف الكوفي أنه يذهب مذهب الجمهور القائل بأن النسب إلى عَبِيدَة: عُبْدِيّ، إلا أنه قد ورد فيه عُبْدِيّ - بضم الأول - وهي النسبة إلى حي من بني عدي للفرقة بينها وبين حي آخر، وهذه النسبة غير قياسية .

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٢) .

وقد حكم على هذه النسبة بالشذوذ كثيرون منهم: السيرافي^(٣)، وابن جني^(٤)، والأعلم

الشنتمري^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن الخباز^(٧)، إلى غير ذلك من العلماء^(٨).

(١) البيان في شرح اللمع ص ٣٣٦ .

(٢) ينظر: شرح الكتاب ٥٩/٤، المخصص ٣١/٤٢٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨١٥، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢١، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٦١٠ - ١٦١، المقاصد الشافية ٧/٧٩٥، مجموعة الشافية في علم التصريف ١/٣١٤ - ٤١٤ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/٥٩ .

(٤) ينظر: اللمع في العربية ص ٩٣١ .

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨١٥ .

(٦) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٢/٧٧٦ .

(٧) ينظر: توجيه اللمع ص ٨٤٥ .

(٨) منهم: ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٢١، ابن الحاجب في الشافية في علم التصريف ص ٧٣، ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٣٢٣، الرضي في شرح الشافية ٢/٨٢، الجاربردي والنقرة كار والشيخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية في علم

ووسمه سيبويه^(١)، وابن السراج^(٢) : بالمعدول الذي على غير قياس .
ووسمه بأنه على غير قياس : ابن جني^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وأبو حيان^(٥) .
وبعد فأرى أن النسب إلى عَيْبَةَ : عَبْدِيّ ، وأن ما ورد خلاف ذلك من عين
الكلمة فهو شاذ، يحفظ ولا يجوز القياس عليه .

عاشرا : النسب إلى أُمَيَّة

أُمَيَّة - بضم الهمزة ، وفتح الميم ، وياء مشددة مفتوحة - اسم قبيلة من
قريش^(٦) . إذا أردنا النسب إليها وجب حذف الياء الأولى الساكنة ، وقلب
الثانية واوا مكسورة ، وزيادة ياء مشددة هي ياء النسبة^(٧) ، فنقول فيها : أُمَوِيّ -
بضم الهمزة ، وفتح الميم ، وكسر الواو - هذا هو القياس ، إلا أنه قد ورد عن
العرب - سماعا - النسب إليها بغير هذا فقليل : أُمَوِيّ - بفتح الأول والثاني -
وهذه الكلمة ثالث ثلاثة زاداها الشريف الكوفي في شرحه ، ولم يذكرها ابن

=

- التصريف ٣١٤/١ - ٤١٤ ، الخضر اليزدي في شرح الشافية ١/٦١١ - ١٦١ ، الشاطبي
في المقاصد الشافية ٧/٧٩٥ .
(١) ينظر : الكتاب ٣/٦٣٣ - ٧٣٣ .
(٢) ينظر : الأصول ٣/٢٨ .
(٣) ينظر : الخصائص ٢/٦٣٤ .
(٤) ينظر : المقرب ٢/٩٦ .
(٥) ينظر : تقريب المقرب ص ٤٠١ .
(٦) ينظر : مجموعة الشافية في علم التصريف ١/٦١٤ .
(٧) ينظر : الكتاب ٣/٤٤٣ ، المقترض ٣/٤١١ ، شرح الكافية الشافية ٤/٥٤٩١ ، شرح
الرضي ٢/٠٣ .

جني في متته، ولم يصفها الشريف الكوفي بالشذوذ، وإنما اكتفى بقوله: لا يقاس عليها، فكأنه أراد أن يقول: لا يقاس عليها لشذوذها.

ثم أخذ يعلل لم نسب إليها بـ أَمْوِيّ - بفتح الأول والثاني - ؟ فقال: كأنهم نسبوه إلى أَمّة، وأن أُمِّيّة تصغير أمة، وهي الجارية، والتاء في (أمة) عوض عن اللام المحذوفة، وأصلها الواو أمو، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات. فلما أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثي الذي بقي على حرفين، ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت في ياء التصغير^(١)، فكأنهم ردهو إلى الأصل لخفة الفتحة عليهم، وإليك نص الشريف الكوفي قال: "وقالوا في النسب إلى أُمِّيّة: أَمْوِيّ - بفتح أوله - كأنهم نسبوه إلى أمة؛ لأن أُمِّيّة تصغير أمة كأنهم ردهو إلى الأصل لخفة الفتحة عليهم^(٢)".

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٣).

وقد وسم هذه اللغة بالشذوذ كثير من العلماء منهم: السيرافي^(٤)، والأعلم الشنتمري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وأبو حيان^(٧)،

(١) يراجع شرح الرضي على الشافية ٠٣/٢ هـ .

(٢) البيان في شرح اللع ص ٣٣٦ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيويه ٦٩/٤، النكت في تفسير كتاب سيويه ٠٢٥/٢، شرح الرضي على الشافية ٠٣/٢، المقاصد الشافية ٧٩٥/٧، مجموعة الشافية في علم التصريف ٦١٤/١ .

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٦٩/٤ .

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه ٠٢٥/٢ .

(٦) ينظر: الشافية في علم التصريف ص ٩٣ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٠٦/٢ .

إلى غير ذلك من العلماء^(١).

وجعله سيبويه من المعدول الذي على غير قياس^(٢) .

ووصفه ابن عصفور بأنه منسوب على غير قياس^(٣) .

وبعد فأرى أن النسب إلى أمية :أمويّ، وأن اللغة المسموعة وهي أمويّ شاذة تحفظ ولا يجوز القياس عليها، يقول الشاطبي : "هذه الأشياء التي شذت في النسب إليها إذا سُمي بها فإنما ينسب إليها على القياس المطرد، ويترك ذلك لشذوذ المسموع فيها"^(٤).

(١) منهم :النقرة كار في مجموعة الشافية في علم التصريف ٦١٤/١، والشاطبي في المقاصد الشافية ٧/٧٩٥، وابن جماعة في مجموعة الشافية في علم التصريف ٦١٤/١، والشيوخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية في علم التصريف ٦١٤/١ .

(٢) ينظر :الكتاب ٣/٧٣٣ .

(٣) ينظر :المقرب ٢/٩٦ .

(٤) المقاصد الشافية ٧/٩٩٥ وينظر :الكتاب ٣/٨٣٣، شرح المفصل ٦/٣١، شرح الشافية للرضي ٢/٤٨ .

المبحث الثالث : باب التصغير ، وتحته قضية واحدة ، وهي :

ما صُغِرَ على غيرِ بناءٍ مُكَبَّرِه

الأصل في الكلمات التي يراد تصغيرها إذا كانت متمكنة أن يضم أولها ويفتح ثانيها ويزاد ياء ثالثة ساكنة تسمى بياء التصغير ، هذا إذا كان الاسم ثلاثياً مثل : قَلَمٌ : قَلِيمٌ ، عَيْنٌ : عَيْنِيَّةٌ ، أما إذا كان زائداً على الثلاثة - بالإضافة إلى ما تقدم - يكسر ما بعد ياء التصغير ، مثل : مَغْرَبٌ : مَغْيِرَبٌ ، جَعْفَرٌ : جُعْيِفَرٌ .

ويستثنى من هذه القاعدة ما كان مختوما بياء التأنيث "فإنه لا يكسر ما بعد الياء ، إذا كان ما بعدها ما قبل تاء التأنيث بلا فصل ، فلا يقال في طلحة : طَلَيْجَةٌ - بكسر الحاء - ، وإنما يقال : طَلَيْحَةٌ - بفتحها - ؛ لأن تاء التأنيث تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً ؛ لأنها بمنزلة كلمة ركبت مع أخرى ، وآخر الكلمة الأولى من الكلمتين مفتوح نحو : بعلبك^(١) ." .

هذه هي قاعدة التصغير العامة ، إلا أن هناك كلمات شذت فخرجت عن قاعدتها في التصغير ، وقد نص الصرفيون على شذوذها ، ومن هؤلاء الصرفيين الشريف الكوفي ، وهذه الكلمات التي نص الشريف الكوفي على شذوذها أربعة ، وهي : تصغير عشية ، ومغرب ، وإنسان ، وأصل .

وسوف أتحدث عن هذه الكلمات الأربع كلِّ على حدة .

(١) مجموعة الشافية في علم التصريف ٢٣٣/١ ، وينظر : شرح الشافية للرضي ٤٩١/١ ، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ٦٠١/١ .

أولاً: تصغير كلمة عَشِيَّة

العَشِيَّةُ والعَشِيَّةُ: ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ،وقيل :من زوال الشمس إلى وقت غروبها ،وقيل :من زوال الشمس إلى الصباح ،وقيل :من زوال الشمس إلى طلوع الفجر ، قال الليث: العشي بغير هاء ، آخر النهار ، فإذا قلت :عَشِيَّةُ فهو ليوم واحد ،يقال :لقيته عشية ليوم واحد^(١) ."

وكلمة عشية إذا أريد تصغيرها يضم أولها ،ويفتح ثانيها ،ويزداد ياء ثالثة ساكنة ،ويفتح ما قبل التاء ،فنقول فيها :عُشِيَّة .

وقد ورد عن العرب - سماعاً - تصغيرها بغير هذا فقول فيها :عُشِيَّةُ ،وقد وصفها الشريف الكوفي بالشذوذ ،وأخذ يفسر لِمَ حدث فيها؟ فقال إن الوجه في كلمة عشية أن يزداد فيها الياء الدالة على التصغير ،فينتج عن ذلك اجتماع ثلاث ياءات :ياء التصغير ،وياء فعيل ،ولام فعيلة ،فأبدلوا من لام (فعيلة) شينا ؛حتى يخرجوا من الجمع بين الياءات ،ولا يحذفوا شيئاً ،وهذا نص الشريف الكوفي قال: "اعلم أن وجه الشذوذ من هذه المسائل أنها جاءت على غير وجه الباب .فأما عشية ،فكان الوجه أن يزداد فيها ياء التصغير ،فتصير ثلاث ياءات ،فيؤدي إلى حذف إحداهن لاجتماع الياءات ،فأبدلوا من الوسطى شينا ؛ لتفصل بين الياءات ،حتى لا يحذفوا شيئاً ،وهذا لا يقاس عليه^(٢) ."

(١) لسان العرب ص٢٦٩٢ عشى ،وينظر :تهذيب اللغة ٨٥/٣ عشى ،الصاح تاج

اللغة ٦٢٤٢/٦ عشا ،المحكم والمحيط الأعظم ٨٧٢/٢ عشى .

(٢)البيان في شرح اللمع ص١٥٦- ١٥٦ .

وقد ذهب إلى هذا التوجيه كثير من العلماء منهم :ابن برهان^(١)، والخطيب التبريزي^(٢)، والعكبري^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، والنيلي^(٥)، وابن منظور^(٦)، والجاربردي^(٧).

وقد علل الخوارزمي إبدال الشين من الياء فقال: "لأن إبدال الشين حرف زائد فهو بمنزلة زيادة حرف، وزيادة حرف إذا كان من جنس العين أو اللام أهون^(٨)".

وقد رد ابن برهان هذا التعليل نقلا عن الفارسي فقال: "يفسد هذا سُمِّيَّة، فحذف إحدى الياءات، فكيف لم نبذل؟"^(٩).

وقد رُدَّ هذا الإبدال أيضا بأنه إبدال شاذ في اللغة^(١٠).

هذا وقد أجاز الليث بن المظفر في تصغير عَشِيَّة: عَشِيْثِيَّة، قال الأزهري: "قال الليث: ويجوز في تصغير عَشِيَّة: عَشِيْثِيَّة"^(١١)، وإلى مثل هذا

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/٢ - ٣٧٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٣٤.

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٩٦/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ٨٥٥/١.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية ٤٠٤/٢.

(٦) ينظر: لسان العرب ص ٢٦٩٢ عشى.

(٧) ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف ٢٨٣/١.

(٨) شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢٤/٢، وينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/٢.

(٩) شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/٢.

(١٠) يراجع: شرح الرضي على الشافية ٦٧٢/١ هـ.

(١١) تهذيب اللغة ٨٥/٣ عشا وينظر: لسان العرب ٢٦٩٢ عشا.

الجواز ذهب ثعلب ،قال ابن سيده : "وحكى عن ثعلب : أتيته عُشَيْشِيَّةٌ"^(١) ،
والجوهرى قال : "وتصغير العشية : عُشَيْشِيَّةٌ"^(٢) .

وقد تعددت أحكام الصرفيين على الحكم بتصغير عَشِيَّة : عُشَيْشِيَّة ،فالكثير
قد وسمه بالشذوذ منهم غير الشريف الكوفي :ابن جنى^(٣) ،وابن برهان^(٤) ،
وابن سيده^(٥) ، والخطيب التبريزي^(٦) ،وابن الأثير^(٧) ،والعكبري^(٨) ،وابن
معط^(٩) ، إلى غير ذلك من العلماء^(١٠) . ومنهم من وسمه بالنادر مثل
الأزهري الذي قال : "كلام العرب في تصغير عشية : عشيشية ،جاء نادرا

(١)المحكم والمحيط الأعظم ٧٨٢/٢ باب العين والشين والواو ،وينظر :لسان العرب
صد ٢٦٩٢ عشا .

(٢)الصحاح تاج اللغة ٦٢٤٢/٦ عشا .

(٣) ينظر :اللمع في العربية صد ٥٤١ .

(٤) ينظر :شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/٢ .

(٥) ينظر :المخصص ٢١١/٤١ .

(٦) ينظر :شرح اللمع للخطيب التبريزي صد ١٣٤ .

(٧) ينظر :البدیع في علم العربية ١٨١/٢ .

(٨) ينظر :المتع في شرح اللمع ٠٩٦/٢ .

(٩) ينظر :الصفوة الصفية ٤٠٤/٢ .

(١٠) منهم :ابن الخباز في توجيه اللمع صد ٨٦٥ ،ابن يعيش في شرح المفصل
٢٣١/٥ ،ابن الحاجب في شرح الشافية صد ٥٣ ،ابن عصفور في المقرب
٣٠١/٢ ،النيلي في الصفوة الصفية ٤٠٤/٢ ،ابن جمعة الموصلی في شرحه على
ألفية ابن معط ٦١٢١/٤ - ٧١٢١ ،أبو حيان في ارتشاف الضرب ٩٩٣/١ ،الجاربردي
والشيخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية في علم التصريف ١٨٣/١ - ٢٨٣ ،
لطف الله بن الغياث في المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ٠٢١/١ .

على غير قياس^(١)، وابن سيده الذي قال: "وتصغير العشي: عشيشيان على غير قياس. ولقيته عشيشية وعشيشيات وعشيشيات، كل ذلك نادر^(٢)" ، والصيمري^(٣) ، وابن منظور^(٤).

وقد وسمه بعض الصرفيين بأنه تصغير على خلاف القياس منهم المبرد^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، والمرادي^(٧)، وابن هشام^(٨)، وابن عقيل^(٩)، والأزهري^(١٠)، والسيوطي^(١١).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن: عشيشية تصغير عشاة - بتضعيف العين -، قال سيبويه: "وسمنا من العرب من يقول في عشية: عشيشية، فكأنهم حقروا مغربا وعشيان وعشاة^(١٢)". وقد أولّ الرضي ذلك فقال: "وكأن مكبر

(١) تهذيب اللغة ٨٥/٣ باب العين والشين من معتل العين، وينظر: لسان العرب ص ٢٦٩٢ عشا .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٧٨٢/٢ باب العين والشين والواو .

(٣) يراجع: التبصرة والتذكرة ٩٠٧/٢ .

(٤) يراجع: لسان العرب ص ٢٦٩٢ عشا .

(٥) يراجع: المقتضب ٧٧٢/٢ .

(٦) يراجع: الإيضاح شرح المفصل ٨٥٥/١ .

(٧) يراجع: توضيح المقاصد ٣٢٤١/٤ .

(٨) يراجع: أوضح المسالك ٦٢٣/٤ .

(٩) يراجع: شرح ابن عقيل ٢٤١/٤ .

(١٠) يراجع: التصريح بمضمون التوضيح ٥٦٥/٢ .

(١١) يراجع: المطالع السعيدة ٠١٣/٢ .

(١٢) الكتاب ٤٨٤/٣، وينظر: الأصول ٢٦/٣، المخصص ٢١١/٤١، التبصرة

والتذكرة ٩٠٧/٢، شرح الجمل لابن الفخار ٠١١١/٣ .

عُشَيْشِيَّة : عَشَاة ، تجعل أولى ياءي عشية شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين ، وتتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها^(١).

وقد ردَّ هذا الرأي الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وقال بأنه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة^(٢) .

وقد ذهب بعض الصرفيين إلى أن تصغير عَشْوَة^(٣) : عَشِيَّة ، وأن عُشَيْشِيَّة تصغير عَشِيَّة ، وأنه قيل : عُشَيْشِيَّة وذلك للفرق بين تصغير عَشِيَّة وعَشْوَة ، قال الجاربردي : "وكذا عُشَيْشِيَّة ، والقياس : عَشِيَّة ، ووجهها أنك لما صغرت عَشِيَّة اجتمع ثلاث ياءات ، والقياس حذف الأخيرة كما في عَطِيَّة ومَعِيَّة ، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا : عَشِيَّة لالتبس بتصغير عَشْوَة وهو ما بين أول الليل إلى ربه ، فأبدلوا الياء الوسطى شينا^(٤)".

وبعد عرض كلام الصرفيين في هذه الكلمة أرى الآتي :

أولاً : أن ابن سيده قد حكم على هذه الكلمة مرة بالشذوذ^(٥) ، وأخرى بالندرة^(٦) ، وهذا يدل على أن مصطلحي الشاذ والنادر عنده من باب الترادف .

(١) شرح الرضي على الشافية ٥٧٢/١ وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/٥ .

(٢) إراجع : تعليق الشيخ محمد محي الدين على شرح الشافية ٦٧٢/١ هـ .

(٣) العشوة : أول ظلمة الليل . ينظر : تهذيب اللغة ٨٥/٣ باب العين والشين من معتل اللام ، لسان العرب ص ٢٦٩٢ عشا .

(٤) مجموعة الشافية في علم التصريف ٢٨٣/١ ، وينظر : شرح المفصل في صناعة الإعراب ٠٢٤/٢ .

(٥) ينظر : المخصص ٢١١/٤١ .

(٦) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧٨٢/٢ باب العين والشين والواو .

ثانياً: أن القياس في تصغير كلمة عَشِيَّة: عَشِيَّة، بضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة ساكنة، وأن ما ورد فيها من عَشِيَّة شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه، " فلا يقال في مَطِيَّة: مُطَيِّتة^(١)."

ثانياً: تصغير كلمة مَغْرِب

المَغْرِبُ في الأصل موضع الغروب، ثم استعمل في المصدر والزمان، وقياسه الفتح، ولكن استعمل بالكسر كالمشرق والمسجد^(٢).

وإذا أُريد تصغيرها قيل فيها مُعْيِرِب، بضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة ساكنة، وكسر الراء، وهذا هو القياس. إلا أنه قد ورد عن العرب - سماعاً - تصغيرها بغير هذا فقليل فيها: مُعْيِرِيَان، بزيادة ألف ونون.

وقد وصف الشريف الكوفي هذا السماع بالشذوذ، وأخذ يفسر لِمَ حدث فيها بعد أن نص على أن القياس فيها مُعْيِرِب، وأنهم قد زادوا في المغرب ألفاً ونوناً للمبالغة فصارت مغربيان، وبعد التصغير مغيريان، وهذا نص الشريف الكوفي: "اعلم أن وجه الشذوذ من هذه المسائل أنها جاءت على غير وجه الباب... وأما مغرب فكان الوجه فيه مُعْيِرِب، إلا أنهم زادوا فيه ألفاً ونوناً للمبالغة، فصار مغربيان، ثم صغروه، فقالوا، مُعْيِرِيَان، ثم جمعوه فقالوا: مُعْيِرِيَانَات^(٣)."

وقد ذهب إلى هذا التوجيه كثير من العلماء، غير أنهم لم ينصوا على أن الزيادة للمبالغة، منهم ابن برهان الذي قال: "أما مغيريان الشمس وعشيان

(١) المتبع في شرح اللع ٠٩٦/٢.

(٢) ينظر: لسان العرب ص ٥٢٢٣ غرب.

(٣) البيان في شرح اللع ص ١٥٦.

فإنه زيدت فيه الألف والنون كما زيدتا في سرحان^(١)، والعكبري الذي قال: "وأما مغيربان فزادوا عليه الألف والنون لا على القياس^(٢)"، وابن يعيش الذي قال: "فأرادوا بمغيربان تصغير المغرب، وليس ذلك بقياس، والقياس مغيرب، وإنما جاءوا به كأنهم أرادوا مغربان^(٣)"، والنيلي^(٤)، وابن جمعة الموصلية^(٥).

وقد أوّل البعض مغيربان بأنه "تصغير للدلالة على قرب باقي النهار من الليل، كما أنك إذا نسبت إلى رجل اسمه جُمَّة أو لِحْيَة أو رِقْبَة قلت: جمّي أو لحيّي أو رقبّي، ففصلوا بين لفظي النسبة لاختلاف المعاني، وكذلك في التصغير^(٦)".

وإذا جمع مُغَيْرِبَان قيل فيه: مُغَيْرِبَانَات كأنهم جعلوا الحين أجزاء؛ لأنه كلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر، وكل واحد من تلك الأجزاء مغرب^(٧)."

من هنا نعلم أن الصرفيين قد أجمعوا على أن قياس تصغير مغرب: مُغَيْرِب، أما ما ورد فيها - سماعا - مغيربان، فقد تعددت أحكام الصرفيين فيها، فمنهم من حكم عليها بالشذوذ

(١) شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/٢ - ٢٧٦ .

(٢) المتبع في شرح اللمع ٠٩٦/٢ .

(٣) شرح المفصل ٣٣١/٥ .

(٤) ينظر: الصفوة الصفية ٣٠٤/٢ .

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٧١٢١/٤ .

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٠٥/٣، وينظر: المخصص ٢١١/٤١ .

(٧) شرح الجمل لابن الفخار ٩٠١١/٣، وينظر: الكتاب ٤٨٤/٣، المخصص

٢١١/٤١، البديع في علم العربية ١٨١/٢، شرح الرضي على الشافية ٦٧٢/١ .

غير الشريف الكوفي منهم: ابن جني^(١)، وابن برهان^(٢)، وابن سيده^(٣)،
والخطيب التبريزي^(٤)، وابن الأثير^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن معط^(٧)، إلى غير
ذلك من العلماء^(٨).

وقد وسمه بالشاذ والنادر معا كل من السيرافي الذي قال: "هذا الباب من
نوادر التصغير وشواذه... وقولهم: مغربان الشمس إنما تصغير للدلالة على
قرب باقي النهار من الليل^(٩)"، والأعلم الشنتمري^(١٠).

ومنهم من وسمه بالنادر مثل الصيمري الذي قال: "فهذه كلها نوادر
مسموعة عن العرب على غير قياس، كأن قولهم: مُغْرِبَان، تصغير
مَغْرِبَان^(١١)".

(١) ينظر: اللمع في العربية ص ٥٤١ .

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/٢ .

(٣) ينظر: المخصص ٢١١/٤١ .

(٤) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٣٤ .

(٥) ينظر: البديع في علم العربية ١٨١/٢ .

(٦) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٠٩٦/٢ .

(٧) ينظر: الصفوة الصفية ٤٠٤/٢ .

(٨) منهم: ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٨٦٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣١/٥،

ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٠٢٩١/٤، ابن عصفور في المقرب ٣٠١/٢، النيلي

في الصفوة الصفية ٣٠٤/٢، الرضي في شرح الشافية ٦٧٢/١، ابن جمعة الموصلية

في شرح ألفية ابن معط ٦١٢١/٤، الخضر اليزدي في شرح الشافية ٠٣٣/١، أبو

حيان في ارتشاف الضرب ٩٩٣/١ .

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ٤٢٢/٤ .

(١٠) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه ٩٤/٣ .

(١١) التبصرة والتذكرة ٩٠٧/٢ .

وقد جعله السيوطي مما يحفظ ولا يقاس عليه لأنه على غير بناء واحده، قال : "وقد يجيء التصغير والتكسير على غير بناء واحده فيحفظ ولا يقاس عليه ،مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المَغْرِب : مُعْيِرِبَان (١)"، وقد سبقه إلى مثل هذا كل من :ابن منظور (٢) ، وابن هشام (٣) ، وابن عقيل (٤).

هذا وقد أجاز يعقوب بن السكيت تصغير مُعْيِرِبَان ،قال : "ويقال :لقيته مُعْيِرِبَان الشمس، ومُعْيِرِبَاتَات الشمس (٥)"؛ لوجود مكبر له وهو مغربان ،قال القالي : "وقال يعقوب : تقول : لقيته مُعْيِرِبَان الشمس - بضم الميم ، وفتح العين، وكسر الراء - ، ومُعْيِرِبَاتَات الشمس . وقال : مَغْرِبَان الشمس حيث تغرب (٦)".

وبعد هذا العرض لكلام الصرفيين في تصغير مغرب أرى الآتي :

أولا : أن قياس تصغير مَغْرِب : مُعْيِرِب ، بإجماع علماء الصرف ، وأن ما ورد من رواية السماع مُعْيِرِبَان شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه ، فلا يقال في مَشْرِق : مُشْيِرِقَان .

(١)المطالع السعيدة ٠١٣/٢ .

(٢) ينظر :لسان العرب صد٥٢٢٣ غرب .

(٣) ينظر :أوضح المسالك ٩٢٢/٤ .

(٤) ينظر :شرح ابن عقيل ٢٤١/٤ .

(٥) إصلاح المنطق ٣٨٣/٢ باب ما يقال فعلت ذلك، وينظر :البارع في اللغة صد٢٠٣ .

(٦)البارع في اللغة صد٣٠٣ .

ثانياً: أن السيرافي والأعلم الشنتمري قد حكما على هذه الكلمة بالنادر والشاذ معا فقالا: " هذا باب من نواذر التصغير وشواذه^(١) فقد جمعا بين المصطلحين ، وهذا يدل على أن هذه المصطلحات من باب الترادف .

ثالثاً: أن مصطلح الشاذ عند الشريف الكوفي معناه القليل ؛لأنني لم أجد أحدا من العلماء ذهب إلى وجود مَعْرَبَانِ سوى يعقوب بن السكيت ،قال القالي : "قال يعقوب : "...ومَعْرَبَانِ الشمس حيث تغرب^(٢)".

ثالثاً: تصغير كلمة إنسان

اختلف الصرفيون في تصغير كلمة (إنسان) ،ومنشأ هذا الخلاف إنما يرجع إلى اختلافهم في أصل المادة اللغوية ،وقبل أن نخوض في الخلاف في تصغير الكلمة لابد من العروج على خلافهم في أصل المادة اللغوية فأقول:

اختلف الصرفيون في أصل كلمة إنسان على مذهبين :

المذهب الأول: مذهب الكوفيين^(٣) ، أن كلمة (إنسان) مأخوذة من "النسيان ، وكان في الأصل :إِنْسِيَانًا على وزن (إفْعَلَان) فحذفت اللام منه...فصار (إنسانا) ،فيكون على زنة (إفْعَان)^(٤)".

(١) يراجع :شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٢٢ ،النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/٩٤ .

(٢)البارع في اللغة ص ٣٠٣ .

(٣) ينظر رأي الكوفيين في :الإنصاف ٢/٩٠٨ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب

٢/٠٢٤ ، توجيه اللع ص ٨٦٤ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٨٤١ ، ارتشاف

الضرب ١/٩٩٣ ، توضيح المقاصد ٤/٣٢٤١ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة

الكوفة والبصرة ص٥٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٦٥ .

(٤) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٩٢٣ وينظر :شرح الشافية للنظام النيسابوري

١/٥٤٢ .

وقد اختلفوا في علة حذف اللام على قولين :

القول الأول: أنه حذفت اللام (الياء) لكثرة الاستعمال ،قال الأنباري : "أن الأصل في (إنسان) : (إنسيان) على (إفعلان) من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرتهم في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم ، كقولهم: (أَيْشٍ) في أي شيء ، و(عَمَّ صَبَاحًا) في : انعم صباحًا ، و(وَيْلَمَه) في : ويل أمه^(١) .

القول الثاني: أنه حذفت اللام من (إنسيان) اعتباطاً^(٢) ، أي : لغير علة .

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالسمع والقياس :

أما السماع فما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - "إنما سُمِّيَ إنساناً لأنه عهد إليه فنسي^(٣) .

وأما القياس فقالوا : "والذي يدل على أن (إنسان) مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره (أُنَيْسِيَان) فردوا الياء في حال التصغير ؛ لأن الاسم لا

(١) الإِنْصَاف ٩٠٨/٢ وينظر : تهذيب اللغة ٩٨/٣ ، لسان العرب ص ٧٤١ ، تاج العروس ٢٢٤/٥١ أنس .

(٢) يراجع : شرح الشافية للخضر اليزدي ٩٢٣/١ .

(٣) نسب القول لابن عباس في : الزاهر في معاني كلمات الناس ٨٨٤/١ ، لسان العرب ص ٧٤١ أنس ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١٣٣/١ ، شرح الشافية للنظام النيسابوري ٥٤٢/١ ، تاج العروس ٣٢٤/٥١ أنس .

يكثر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها^(١)."

المذهب الثاني: مذهب البصريين^(٢)، أن كلمة (إنسان) مأخوذة من الأنس، فلما كانت ألف الأنس أصلية، ليس فيها ألف ولا نون آخران، كانت كذلك همزة (إنسان) أصلية، والألف والنون زائدتان فصح أن وزنه (فِعْلَان)^(٣)."

وقد احتج البصريون لمذهبهم بدليلين؛ الأول: إنما قلنا إن وزنه (فِعْلَان)؛ لأن (إنسان) مأخوذ من الإنس، وسمى الإنس إنسا لظهورهم، كما سمي الجن جنا لاجتتابهم أي استتارهم، ويقال: أنست الشيء إذا أبصرته... وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية في (إنسان)، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنسا لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من

(١) الإنصاف ١١٨/٢، وينظر: تهذيب اللغة ٨٨/٣ أنس، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٠٢٤/٢، لسان العرب ص ٧٤١ أنس، شرح الشافية للخضر اليزيدي ٠٣٣/١، شرح الشافية للنظام النيسابوري ٥٤٢/١، تاج العروس ٢٢٤/٥١ أنس .

(٢) ينظر مذهب البصريين في: الإنصاف ٩٠٨/٢، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٠٢٤/٢، توجيه اللمع ص ٨٦٥، شرح الشافية للخضر اليزيدي ٩٢٣/١ - ٠٣٣، ارتشاف الضرب ٩٣٣/١، توضيح المقاصد ١٣٢٤/٤، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥٨.

(٣) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥٨، وينظر: الإنصاف ٩٠٨/٢ - ٢١٨، شرح الشافية للنظام النيسابوري ٥٤٢/١ .

سائر الحيوان ،وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛فهذا قلنا إن وزنه (فعلان) ^(١) .

فإن اعترض على ذلك وقيل : "كما يناسب الإنس يناسب النسيان أيضا ؛لأنه قد يكون ناسيا . قلنا :موافقته للأنس أقوى من موافقته للنسيان" ^(٢) .

الدليل الثاني من أدلة البصريين : "أن (فعلانا) خير من (إفعلان) ؛لأنه وإن كان موجودا

كـ(إضحيان) لكنه قليل ،وأما (فعلان) فكثير كثرة لا تخفى ،فالحمل على الأكثر أولى" ^(٣) .

ومذهب البصريين هو الأقوى والأصح ،وما ذهب إليه الكوفيون من أن اللام - أي :الياء من إنسيان - حذفت لكثرة الاستعمال ،ولهذا نظير في العربية مثل : (إيش) في :أي شيء ، و(عم صباحا) في :انعم صباحا ، و(ويلمه) في : ويل أمه ،فيجاب عن ذلك بأنه "باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ،كما يجوز أن تقول : أي شيء ،وانعم صباحا ،وويل أمه على الأصل ؛فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه" ^(٤) .

(١) الإنصاف ٢١٨/٢ - ٣١٨ ،وينظر :شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/٠٢٤ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٩٢٣ ، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥٨ .

(٢) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٠٣٣ ،وينظر :شرح الشافية للنظام النيسابوري ١/٦٤٢ .

(٣) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٠٣٣ .

(٤) الإنصاف ٢/٢١٨ .

وما ذهبوا إليه من أن اللام - أي: الياء - حذفت اعتباراً، يُردُّ عليهم بأن "حذف اللام اعتباراً مما لا يجوز؛ إذ لا مقتضى للحذف الاعتباري، فلا يرتكب إلا عند تعين العمل، وههنا لا ضرورة، فلا يجوز تقدير اللام ثم حذفها^(١)".

وما استدلوا به من أن الأصل في كلمة (إنسان): (إنسيان)؛ لأنه لا يصغر على (أُنَيْسِيَان)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، أُجيب عن ذلك بأنه: "إنما زيدت هذه الياء في (أُنَيْسِيَان) على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم: لَيْلِيَّةٌ في تصغير ليلة، وَعُشَيْشِيَّةٌ في تصغير (عَشِيَّةٍ)، وكقولهم على خلاف القياس مُعْرِبَانٌ في تصغير مَعْرَبٍ، ورويجل في تصغير رجل... فلا يكون فيه حجة^(٢)".

وما استدل به الكوفيون من السماع وهي رواية ابن عباس - رضي الله عنه - فيجاب عنه بأنه "لا نسلم ثبوته عنه^(٣)"، أو أن القول "غير محقق^(٤)".

بعد الانتهاء من الحديث عن أصل كلمة (إنسان)، نأتي للحديث عن تصغيرها، وكلمة (إنسان) يختلف تصغيرها حسب الاختلاف في أصلها، فعند البصريين تُصَغَّرُ على (أُنَيْسَان)؛ لأن أصلها عندهم (إنسان) فيضم الأول، ويفتح الثاني، ويزاد ياء ثالثة ساكنة، وإذا ورد فيها غير ذلك فهو شاذ، وعند الكوفيين يكون تصغيرها (أُنَيْسِيَان)؛ لأن أصلها عندهم (إنسيان)

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٣٠ .

(٢) الإنصاف ٢/٢١٨، وينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٣٠ .

(٣) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/١٣٣ .

(٤) شرح الشافية للنظام النيسابوري ١/٦٤٢ .

فيضم الأول ، ويفتح الثاني ، ويزاد ياء ثالثة ساكنة ، وإذا ورد فيها غير ذلك فهو شاذ .

وقد تحدث الشريف الكوفي عن هذه الكلمة ونص على شذوذها ، وأخذ يفسر لم حدث فيها؟ غير أن الناظر في نص الشريف الكوفي يلحظ أنه يوافق مذهب الكوفيين القائل بأن أصل (إنسان): (إنسيان) ، وعليه فيكون تصغيرها عنده: أنْيَيْسِيَان و(أُنْيَيْسَان) شاذ ؛ لأن الياء عنده أصلية .

وهو مخالف في ذلك لابن جني الذي وافق جمهور البصريين ، وذهب إلى أن (إنسان) مأخوذة من (أنس) ، ويكون تصغيرها أنْيَيْسَان ، قال ابن جني : "وقد شذ شيء من التحقير لا يقاس عليه... وفي إنسان: أنْيَيْسِيَان^(١)" فالتصغير القياسي عند ابن جني أنْيَيْسَان ، والتصغير الشاذ: أنْيَيْسِيَان ، أما الشريف الكوفي فقد خالف ابن جني وجمهور البصريين ؛ لأن (إنسان) عنده مأخوذة من النسيان ، وعليه فيكون التصغير القياسي عنده: أنْيَيْسِيَان ، أما الشاذ فهو أنْيَيْسَان ، وإليك نصه : "اعلم أن وجه الشذوذ من هذه المسائل أنها جاءت على غير وجه الباب... فأما (إنسان) فقلوا في تصغيره (أنْيَيْسَان) ، وكان الوجه (أنْيَيْسِيَان) ؛ لأن الأصل فيه إنسيان^(٢)" .

وقد تبع الشريف الكوفي في هذا الكوفيين^(٣) ، والخليل بن أحمد^(٤) ،

(١) اللمع في العربية ص ٥٤١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٥٦ - ١٥٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٩٠٨/٢ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/٢٤ ، توجيه اللمع ص ٨٦ ، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٩٢٣ ، ارتشاف الضرب ١/٩٩٣ .

(٤) ينظر : معجم العين ٧/٤٠٣ .

وأبا منصور الأزهري^(١)، في أن (إنسان تصغر على (أُنَيْسِيَان).

أما ابن جني وجمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أن تصغير (إنسان): (أُنَيْسَان)، وما ورد فيه غير ذلك من (أُنَيْسِيَان) فقد تعددت أحكام الصرفيين فيه، وإليك تفصيل القول فيها :

حكم عليه السيرافي بأنه من نواذر التصغير وشواذه قال: "هذا الباب من نواذر التصغير وشواذه... ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان تقول فيه: أُنَيْسِيَان^(٢) ". وحكم عليه الصيمري بالندرة^(٣).

وقد حكم عليه بالشذوذ كثيرون منهم :ابن جني^(٤)، وابن سيده^(٥)، والخطيب التبريزي^(٦)، وابن الأثير^(٧)، والعكبري^(٨)، إلى غير ذلك من العلماء^(٩).

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٩٨/٣١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٢٢/٤ - ٦٢٢ .

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ٩٠٧/٢ .

(٤) ينظر: اللمع في العربية ص ٥٤١ .

(٥) ينظر: المخصص ٣١١/٤١ .

(٦) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٣٤ .

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٧/١، البديع في علم العربية ١٨١/٢ .

(٨) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٠٩٦/٢ .

(٩) منهم : ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٨٦٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣١/٥،

ابن الحاجب في الشافية في علم التصريف ص ٥٣، ابن مالك في شرح الكافية الشافية

١٢٩١/٤، ابن عصفور في المقرب ٣٠١/٢ - ٤٠١، ابن جمعة الموصلي في شرحه

على ألفية ابن معط ٦١٢١/٤ - ٧١٢١، ابن منظور في لسان العرب ص ٧٤١ أنس،

أبو حيان في ارتشاف الضرب ٩٩٣/١، ابن عقيل في المساعد ٠٠٥/٣، لطف الله بن

الغياث في المناهل الصافية في شرح معاني الشافية ٠٢١/١، الزبيدي في تاج

العروس ٢٢٤/٥١ أنس .

ومنهم من وسمه بأنه صَغَرَ على غير بناء واحده مثل المبرد^(١)، وابن السراج^(٢)، وعبد القاهر الجرجاني^(٣)، والسيوطي^(٤).

ومنهم من وسمه بأنه تصغير على خلاف القياس مثل: الأنباري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)،

والخضر اليزدي^(٧)، والمرادي^(٨)، وابن هشام^(٩).

وبعد هذا العرض لمذاهب الصرفيين في أصل كلمة (إنسان) وتصغيرها أرى الآتي :

أولاً: أن كلمة (إنسان) مأخوذة من (أنس) على وزن (فَعْل)، وكلمة (إنسان) على وزن (فِعْلَان) ، وذلك ؛ لأن "المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظاً ومعنى ، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلين موجودة ، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مُسْتَأْنَساً ، وأيضاً أمثلة اشتقاق الإنس بالكسر والسكون ، والأنس بفتحيتين ، والأناسي وكل واحد يشهد

(١) ينظر :المقتضب ٧٧٢/٢ .

(٢) ينظر :الأصول ٣٦/٣ .

(٣) ينظر :المقتصد شرح التكملة ٢٤٠١/٢ .

(٤) ينظر :المطالع السعيدة ٠١٣/٢ .

(٥) ينظر :الإنصاف ٢١٨/٢ .

(٦) ينظر :الإيضاح شرح المفصل ٨٥٥/١ .

(٧) ينظر :شرح الشافية للخضر اليزدي ٩٢٣/١ .

(٨) ينظر :توضيح المقاصد ٣٢٤١/٤ .

(٩) ينظر :أوضح المسالك ٦٢٣/٤ .

بأصل الآخر^(١)، وعلى ذلك فيكون قياس تصغير (إنسان) : (أُنَيْسَان)، وما ورد فيه من (أُنَيْسَان)، وهو ما ذهب إليه الشريف الكوفي شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه، بدليل قول السيرافي: "وإذا سميت رجلاً أو امرأة بشيء من ذلك ثم صغرت جري على القياس، فقلت في: إنسان: أُنَيْسَان"^(٢).

ثانياً: ما اعتبره الشريف الكوفي شاذاً ثبت أنه هو القياس، وما ذهب إليه ثبت أنه هو الشاذ؛ وذلك لأنه قد ثبت أن أصل (إنسان) مأخوذ من الإنس لا من النسيان وهو رأي الجمهور وهو الصحيح .

ثالثاً: أن أحكام العلماء قد تعددت على هذه اللفظة، فمنهم من حكم عليها بالشذوذ، ومنهم من حكم عليها بالندرة، ومنهم من حكم عليها بالشاذ والنادر معاً، ومنهم من حكم عليها بأنها صغرت على خلاف القياس، ومنهم من حكم عليها بأنها صغرت على خلاف واحد، وأرى أنها كلها مسميات لمسمى واحد وهو الخروج عن قياس قاعدتها عن العرب في التصغير .

رابعاً: تصغير كلمة (أصل)

الأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وقيل: العشي، وقيل الأصيل: الهلاك. والأصيل يجمع على أٌصل - بضمّتين -، وأُصلان مثل: بَعِير

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٣٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٢٢، وينظر: الكتاب ٣/٦٨٤، شرح اللمع لابن

برهان ٢/١٧٦، المخصص ٤١/٣١١ .

وَبُعْرَان ، وَأَصَال ، وَأَصَائِل كَأَنَّهُ جَمْعُ أَصِيلَةٍ ، وَقَالَ الزَّجَاجُ : أَصَالُ جَمْعُ أَصْلٍ ، فَهُوَ عَلَى هَذَا جَمْعُ الْجَمْعِ (١) .

وكلمة أصيل إذا أريد تصغيرها قيل فيها : أَصَيْلٌ ، أما جمعها وهو أَصْلٌ وَأَصَالٌ وَأَصْلَانٌ وَأَصَائِلٌ وهي جموع تكسير للكثرة ، وإذا أريد تصغير الجمع ، فالجمع إما أن يكون جمع مذكر سالما مثل : ضارب ، ومسلم ، أو مؤنثا سالما مثل : ضاربة ومسلمة ، أو جمع تكسير للقلة ، وأوزانها أربعة : أَفْعَلَةٌ مثل أَفِيدَةٌ وَأَسْلِحَةٌ ، وَأَفْعُلٌ مثل : أَفْلُسٌ وَأَنْفُسٌ ، وَفِعْلَةٌ مثل : صَبِيَّةٌ وَفَتْيَةٌ ، وَأَفْعَالٌ مثل : أَجْمَالٌ وَأَصْحَابٌ ، إن كان اللفظ المراد تصغيره واحدا من هذه الثلاثة فتصغر على لفظها فتقول : ضَوَيْرِيُونَ ، وَمُسَيْلِمُونَ ، وَضَوَيْرِيَاتٌ ، وَمُسَيْلِمَاتٌ ، وَأَفْيِيدَةٌ ، وَأَسْيَلِحَةٌ ، وَأَفْيِيلِسٌ ، وَأَنْفَيْسٌ ، وَفَيْتِيَّةٌ ، وَأَحْيِيمَالٌ ، وَأَصْيِحَابٌ .

وأما جمع التكسير للكثرة ، - وهو ما عدا الأوزان الأربعة السابقة - وهذا الجمع "لا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كـ كَلَابٌ وَأَكْلُبٌ ، وَفُلُوسٌ وَأَفْلُسٌ ، أو لا كـ دراهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني (٢) يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ننظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعه بالواو والنون ؛ لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كـ (رُجَيْلُونَ) في تصغير (رجال) ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان كـ (كُتَيْبَاتٌ) في (كتب) ، أو مؤنثا كـ (قُدَيْرَاتٌ) في (قدور) ... وأما القسم الأول - أي الذي له جمع قلة مع جمع الكثرة - فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أَكْيَلِبِ

(١) ينظر : الصحاح تاج اللغة ٣٢٦١/٤ أصل ، المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٣/٨

- ٣٥٣ ، لسان العرب ص ٩٨ أصل ، القاموس المحيط ٨١٣/٣ أصل .

(٢) ما ليس له جمع قلة .

وأُقْبِلِس ،وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالألف والتاء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فمعنى عندي غُلَيْمَةٌ أي: عدد منهم قليل ،وليس المقصود تقليل نواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة^(١) .

وهذه الجموع^(٢)، جموع تكسير تدل على الكثرة ،ليس لها من لفظها جموع قلة ،فعند تصغيرها يرد الجمع إلى واحده ،ويصغر ذلك الواحد ،وينظر هل هذا الواحد عاقل أو لا؟ فإذا لم يكن عاقلا - كما هو الشأن هنا - فيضاف عليه بعد تصغير مفردة ألف وتاء فيقال في أصيل: أُصَيْلٌ، ثم يضاف إليه الألف والتاء لأنه جمع لغير العاقل ،وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب، فيقال: أُصَيْلَاتٌ ،وقد ورد فيه غير ذلك ،فسمع فيه أُصَيْلَالٌ فصغر على جمعيته، وقد وصف الشريف الكوفي هذا التصغير بالشذوذ ،وعَدَّدَ أوجه الشذوذ فيه من ثلاثة أوجه، الأول: تصغيرهم لفظ الجمع ،والثاني: إبدالهم النون لاما ،وهو إبدال شاذ^(٣) ، والثالث: نقل لفظ الواحد إلى الجمع ،وهالك نص الشريف الكوفي :"فأما أصيلا ففيه شذوذ من ثلاثة أوجه : أحدها: أنهم

(١) شرح الرضي على الشافية ٦٦٢/١ - ٧٦٢ وينظر: شرح الكافية الشافية ٦١٩١/٤ - ٧١٩١ ،ارتشاف الضرب ٢٨٣/١ - ٤٨٣ ،شرح الجمل لابن الفخار ٢١١/٣ .
المساعد ٧١٥/٣ .

(٢) وهي جمع أصيل: أصل ،وأصلان ،وأصائل .

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٢٢/٤ ،النكت في تفسير كتاب سيويه ٠٥/٣ ،
المغرب في ترتيب المعرب ٣٤٥/١ ،لسان العرب ص ٩٨ أصل .

صغروا الجمع . والثاني: أنهم أبدلوا من النون لاما . والثالث: نقل لفظ الواحد إلى الجمع؛ وذلك لأن أصيلاً جمع أصيل، كما تقول: رغيث ورغفان، وقضيب وقضبان، وهذا الجمع لا يصغر، وإنما يرد إلى واحده في التصغير، فيقال: رغيثات وقضييات يجمع بالألف والتاء، وكان الأصل في: أصيل أن يقال: أُصَيْلٌ^(١) .

وهذا التعليل الذي ذكره الشريف الكوفي سبقه إليه السيرافي^(٢)، وابن سيده^(٣)، والأعلم

الشنتمري^(٤)، والخطيب التبريزي^(٥) . وتبعهم ابن الخباز^(٦) .

وذهب الفارسي إلى أن (أصلان) مفرد ليس بجمع^(٧)، فلذلك جاز تصغيره، ولكونه مفرداً ذكره سيبويه^(٨) مع مُعْزِرِيَّانِ وَأُنَيْسِيَّانِ وَعُشَيْشِيَّةٍ، وإذا كان مفرداً فتصغيره: أصيليين ك دكان ودكيكين وقرطان وقريطين^(٩) .

(١) البيان في شرح اللمع ص ١٥٦ .

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٢٢/٤ .

(٣) ينظر /المخصص ٣١١/٤١، المحكم والمحيط الأعظم ٣٥٣/٨ .

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٥/٣ .

(٥) ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٢٣٤ .

(٦) ينظر: توجيه اللمع ص ٩٦٥ .

(٧) قال ابن سيده: " وإن كان أصلان واحداً ك رمان وقربان فتصغيره على بابهِ "المحكم

والمحيط الأعظم ٣٥٣/٨ أصل ، وينظر: لسان العرب ص ٩٨ أصل .

(٨) ينظر: الكتاب ٤٨٤/٣ .

(٩) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٦٦٦/٢ .

وذهب آخرون إلى أن "أصلنا ليس بجمع أصل بل هو اسم صيغ للجمع فدخل التصغير عليه قياسا على نفر ورهط وذلك لأنهما اسمان صيغا للجمع فأدخلوا عليهما التصغير فقالوا: نُفَيْرُ ورُهَيْطُ^(١)".

ورد على هذا القول بأنه "باطل، وذلك لأن (فعلانا) يأتي جمعا لـ (فَعَلَ)^(٢)".

وذهب آخرون إلى أن أصلان "اسم معرفة صيغ لهذا الوقت بعينه^(٣)".

ورد عليه بأنه: "محال وذلك لأنه لو كان كذلك لكان من الواجب أن لا ينصرف لاجتماع السببين فيه التعريف وزيادة الألف والنون^(٤)".

من هذا يثبت أن أُصَيْلان تصغير أُصَيْل تصغير شاذ كما قال الشريف الكوفي، وقد ذهب إلى شذوذه أيضا كثير من العلماء، منهم ابن جني الذي قال: "وقد شذ من التحقير لا يقاس عليه... وفي الأصيل: أُصَيْلان، وأبدلوا من النون لاما، فقالوا: أُصَيْلال^(٥)"، وابن سيده الذي قال: "وأما قولهم: أُصَيْلال ففيه شذوذ من ثلاثة أوجه^(٦)"، والخطيب التبريزي الذي قال: "وقالوا

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٠٩٧/٢ .

(٢) المصدر السابق ٠٩٧/٢ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٠٩٧/٢ وينظر: شرح اللمع لابن برهان ٧٦٦/٢ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٠٩٧/٢ وينظر: شرح اللمع لابن برهان ٧٦٦/٢ .

(٥) اللمع في العربية ص ٥٤١ .

(٦) المخصص ٣١١/٤١ .

في الأصيل: أصيلا، ففي هذا شذوذ من ثلاثة أوجه^(١)، إلى غير ذلك من العلماء^(٢).

وقد أول ابن عصفور سبب الشذوذ فقال: "وكان الذي سهل ذلك أنه ليس بجمع حقيقي؛ لأنهم يقولونه في معنى أصيل، لكن جمعه لما جعلوا كل جزء من الأصيل أصيلا مجازا"^(٣).

ومن العلماء من وسمه بالنادر مثل: الصيمري^(٤)، والفيروز أبادي^(٥).

ومن العلماء من وسمه بالشاذ والنادر معا مثل: السيرافي الذي قال: "وهذا الباب من نوادر التصغير وشواذه"^(٦)، والأعلم الشنتمري^(٧).
وقد وسمه المبرد بأنه مما يخالف تصغيره مكبره^(٨).

(١) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ١٣٤ .

(٢) منهم : الأصفهاني في شرح اللمع ٠٩٧/٢، ابن الأثير في البديع في علم العربية ١٨١/٢، المطرزي في المغرب في ترتيب المعرب ٣٤٥/١، العكبري في المتبع في شرح اللمع ٠٩٦/٢، ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٩٦٥، ابن عصفور في المقرب ٤٨/٢، الرضي في شرحه على الشافية ٨٦٢/١، ابن جمعة الموصل في شرحه على ألفية ابن معط ٧١٢١/٤، أبو حيان في ارتشاف الضرب ٩٩٣/١ .

(٣) المقرب ٥٨/٢ .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٠٧/٢ .

(٥) ينظر : القاموس المحيط ٨١٣/٣ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٥٢٢/٤، وينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٣٥٣/٨ أصل ،لسان العرب ص ٩٨١ أصل .

(٧) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٠٥/٣ .

(٨) ينظر : المقتضب ٧٧٢/٢ .

وبعد عرض كلام الصرفيين في تصغير أصيل أرى أن كلمة (أصيل) وهي بمعنى العشي، تجمع على عدة أوزان، منها أَصْلَان، وإذا أريد تصغيرها فالقياس أُصَيْل، وتصغيرها جمعا أُصَيْلَات، هذا هو القياس، وما ورد فيها غير ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يجوز القياس عليه؛ "لأنه مخالف لأصول كلامهم^(١)".

(١) توجيه اللمع ص ٩٦٥ .

المبحث الرابع : الإمالة ، وتحته قضية واحدة ، وهي :

الإمالة لكثرة الاستعمال

هناك كلمات قد أميلت لا لسبب إلا لكثرة الاستعمال ، وقبل أن نتحدث عن هذه الكلمات لابد من معرفة حقيقة الإمالة ، وما الأسباب التي تؤدي إليها؟ فنقول :

الإمالة هي: أن تتحو بالآلف نحو الياء مثل: الفتى ومرمي، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة^(١).

وأما أسبابها فستة، الأول: وقوع الكسرة قبل الألف منفصلة بحرف مثل: كتاب وعماد وسلاح ، أو منفصلة بحرفين مثل: شمال وسرداح . أو وقوعها بعد الألف مثل: عالم وجابر ومفاتيح .

الثاني: وقوع الياء قبل الألف متصلة بها مثل: بيان وعيان وعيلان ، أو منفصلة عنها بحرف مثل: شيبان ، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ولم تقصّل بينهما ضمة مثل: بينها . أو وقوعها بعد الألف متصلة بها مثل: بايعته وسائرته ومبايع .

الثالث: أن تكون الألف منقلبة عن ياء ، سواء أكانت في اسم أو فعل ، ثلاثياً كان أو زائداً على الثلاثة ، عينا كانت أو لاما ، فالأسماء نحو: فتى ومرمي ومستقصى ، والألف فيها لام الكلمة ، وأما عين الكلمة فمثل: طاب وناب ، والأفعال مثل: رمى وسجى واستقصى وهي لام الكلمة ، وأما عينها في

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٤٣٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/٢، شرح الجزولية للأبدي ٩٣٣/٥، توضيح المقاصد ٩٤١٠/٥ .

الأفعال فمثل :عاب .فهذه الكلمات كلها الألف فيها منقلبة عن الياء لأن أصلها :فتيان ومرميان ومسقصيان والطيب والنيب والعيب ويرمي ويسجي .

الرابع :أن تكون الألف بمنزلة المنقلبة عن ياء ،وذلك مثل ألف الإلحاق وألف التأنيث ، فالإلحاق مثل : أرطى ، فالألف في (أرطى) ليست منقلبة عن شيء ،إلا أنها تشبه المنقلبة عن الياء من جهة أنك لو ثنيتها لقلت :أرطيان ،والألف الزائدة للتأنيث مثل ألف (حبلى) ، فإنك لو ثنيتها لقلت فيها :حبليان وحبليات .

الخامس :أن يكسر ما قبل الألف في بعض الأحوال ،نحو :خاف وهاب وصار وطاب ، فتميل الألف هنا ؛لأنك تقول :خَفْتُ وهَبْتُ وصِرْتُ وطَبْتُ ،فأما لو نظرتا إلى توقع وجود هذه الكسرة .

السادس :الإمالة للإمالة ،إذا لم يوجد سبب آخر غيرها ،وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ،أو وقعت في كلمة أخرى ،فالأولى مثل :رأيت عمّادا ،فالألف الأولى أميلت لوقوعها بعد كسرة الميم ،والألف الثانية وهي ألف التثنية أميلت لإمالة الألف الأولى . والثانية :وهي ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى ،وقد أميلت لإرادة التناسب مثل قراءة بعضهم {وَالضُّحَى^(١)} بالإمالة ،مع أن ألفها منقلبة عن واو^(٢) ، وأميلت كي تناسب

(١)سورة الضحى آية رقم (١) .

(٢)لأنها من الضحوة .

{سَجَى^(١)}، و {قَلَى^(٢)}، {٣} .

هذه هي الأسباب التي اتفق عليها العلماء في أن تمال الألف لأجلها، ومتى توافرت هذه الأسباب فالإمالة تكون جائزة، وليست واجبة، أي لك أن تميل الألف نحو الياء، أو تفخمها. وهناك كلمات قد أميلت مع عدم وجود هذه الأسباب، وإنما أميلت لسبب آخر وهو حملهم إمالة هذه الكلمات على إمالتهم (مالا) و (بابا) ، وكثرة الاستعمال ،من هذه الكلمات: (العجاج) و(الحجاج) و(الناس) .

أما العجاج والحجاج فأميلا إذا كانا اسمين علمين وكثرا في الاستعمال، أما إذا كانا وصفين فلا إمالة فيهما .

وأما كلمة (الناس) فقد اختلف العلماء فيها، فمنهم من ذهب إلى جواز إمالتها في حال الجر فقط لوجود الكسرة التي أحدثها الإعراب ،وأما في حال الرفع والنصب فإمالتها شاذة.

ومنهم من ذهب إلى جواز إمالتها على كل حال - رفع ونصب وجر - لكثرة الاستعمال.

ومن النوع الأول ذهب شيخنا - الشريف الكوفي - ،فقد ذهب إلى جواز إمالة (الناس) في حال الجر ؛لوجود الكسرة بعد الألف ،أما إذا كانت

(١)سورة الضحى آية رقم (٢) .

(٢)سورة الضحى آية رقم (٣) .

(٣)ينظر :الكتاب ٤/٧١١- ١٢١، البديع في علم العربية ٢/٦٣٣- ٥٤٣، المتبع في شرح اللمع ٢/٥٢٧- ١٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٦- ٤١٦، شرح الجزولية للأبذي ٥/١٣٣- ٣٣٣، أوضح المسالك ٤/٤٥٣- ٦٥٣، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٤٦- ٥٤٦ .

مرفوعة أو منصوبة فإمالتها شاذة، وذلك نص الشريف الكوفي: "والذي سوغ الإمالة في هذه الأسماء عند بعض العرب أنهم قد أمالوا: مالا وبابا. وأيضا فإن العجاج والحجاج لما كانا اسمين علميين وكثرا في الاستعمال والكلام استجيز فيهما ذلك للكثرة .

فأما (الناس) فإن كان مكسورا فلا إشكال في جواز إمالته جوازا حسنا لموضع الكسرة. وإن كان مرفوعا أو منصوبا فهو جار مجرى الشذوذ^(١)."

أقول: الألف إما أن تكون منقلبة عن الواو أو عن الياء، فإذا كانت منقلبة عن الواو، إما أن تكون في كلمة ثلاثية، أو زائدة على الثلاثة، عينا للكلمة أو لاما.

فإذا كانت الكلمة ثلاثية والألف فيها لاما للكلمة أملت الفعل دون الاسم، فتميل في (سما) و(غزا)؛ لأنهما فعلا، ولا تميل في (القفا) و(العصا)؛ لأنهما اسمان، إلا ما شذ .

وإذا كانت الألف منقلبة عن الواو وهي عين الكلمة لم تمل الاسم ولا الفعل مثل: (باب) و (مال) اسمان، و(قام) و(صام) فعلا^(٢).

وقد أمال البعض (باب) و(مال) في حال الجر فقط، تشبيها لها بالكسرة الموجودة بعد ألف (فاعل) مثل: جابر وعالم^(٣)، "فأمالوا الألف لكسرة

(١) البيان في شرح اللمع ص ٩٠٧- ١٠١٧ .

(٢) ينظر: البدیع في علم العربية ٨٣٣/٢، شرح المفصل لابن يعیش ٨٥/٩، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ١٧/١- ٢٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢١/٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٩٤/٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٠٢/٣، شرح المفصل لابن يعیش ٧٥/٩، الإيضاح شرح المفصل ١٩٢/٢، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٧٦/١ .

الإعراب وهي عارضة... لكنهم شبهوها بكسرة عين (فاعل) بعد الألف، وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافيتها، وذلك أمر راجع إلى اللفظ، لا فرق فيه بين العارض واللازم^(١).

وهذا هو السبب الأول لإجازة العلماء – ومنهم الشريف الكوفي – إمالة (الحجاج) و (العجاج) و (الناس) وهو حملهم هذه الكلمات على إمالة بعض العرب (مال) و (باب) في حال الجر فقط لعدم وجود سبب من الأسباب التي اتفق عليها العلماء .

السبب الثاني الذي أميل فيه (الحجاج) و (العجاج) من غير سبب من الأسباب التي اتفق عليها العلماء وهو كونهما علمين، وكثرا استعمالهما، فهاتان الكلمتان لا موجب للإمالة فيهما^(٢)، فلما كانا علمين وكثرا استعمالهما أميلتا لوجود الكسرة في حال الجر^(٣).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٩ وينظر: الإيضاح شرح المفصل ١٩٢/٢، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٧٦/١ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٥/٣، شرح اللمع للأصفهاني ٩١٨/٢، البديع في علم العربية ٧٤٣/٢، الإيضاح شرح المفصل ٧٩٢/٢ - ٨٩٢، شرح الكافية الشافية ٥٧٩١/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/٢، شرح الشافية للنظام النيسابوري ١٩٢/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب ٧٢١/٤، شرح الكتاب للسيرافي ٥٠٥/٤، التفسير البسيط ٩٦٤/٤، شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٣٦٤، شرح اللمع للأصفهاني ٩١٨/٢، البديع في علم العربية ٧٤٣/٢، المتبع في شرح اللمع ٧٢٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٩، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ١٧/١ - ٢٧، شرح الجزولية للأبذي ٩٣٣/٥ .

وقد خالف المبرد الجمهور في هذه العلة^(١) وذهب إلى أن (الحجاج) أميلت لا لكثرة الاستعمال وإنما للفرق بين المعرفة والنكرة والعلمية والوصفية^(٢).

ومثل كلمة (الحجاج) و(العجاج) كلمة (الناس) فهي ليست مشتملة على سبب من الأسباب التي تجوز إمالتها، لذلك قرأها الجمهور بالتفخيم^(٣)، وقرأها أبو عمرو والكسائي بالإمالة.

وقد اختلف النقل عنهما، فقيل: قرأها في حال الجر فقط^(٤)، وقيل: في الرفع والنصب والجر^(٥).

ووجه إمالة أبي عمرو والكسائي (الناس) في حال الجر وجود الكسرة التي أحدثها الإعراب^(٦).

(١) أي أن كلمتي الحجاج والعجاج لم تماالا لكثرة الاستعمال، وإنما للفرق بين الاسم والصفة .

(٢) ينظر: المقتضب ١٥/٣، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٤/١٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٦ .

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٣٠٧، إعراب القراءات السبع وعللها صد ١٥٥، الحجة للقراء السبعة ٦/٦٦٤، التفسير البسيط ٤٢/٩٦٤، المحرر الوجيز ٥/٤٥٥ .

(٤) ينظر: السبعة في القراءات ٣٠٧، إعراب القراءات السبع وعللها صد ١٥٥، الحجة للقراء السبعة ٦/٦٦٤، التفسير البسيط ٤٢/٩٦٤، المحرر الوجيز ٥/٤٥٥، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٤٧ .

(٥) ينظر: الإقناع في القراءات السبع ١/٣٢٣، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٤٧، ارتشاف الضرب ٢/٥٣٥، المساعد ٤/٩٩٢ .

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها صد ١٥٥، الحجة للقراء السبعة ٦/٧٦٤، التفسير البسيط ٤٢/٩٦٤، الإقناع في القراءات السبع ١/٣٢٣، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٤٧، المتبع في شرح اللمع ٢/٧٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٦، توضيح المقاصد ٥/٧٠٥١ .

وقد حَسَّنَ هذا التوجيه الفارسي والواحدي ، قال الفارسي : "إمالة (الناس) في الآية لا إشكال في حسنه وجوازه ، وذلك أنه لو كان مكان (الناس) نحو: (المال) و(العاب)؛ لجازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب ، فإذا كان (الناس) كان أحسن ؛ لأن هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه^(١) ."

وقد ضَعَّفَ هذا التوجيه العكبري ، ومنع إمالة (الناس) ، وقال بالتفخيم وذلك لزيادة الألف ، أو أنها منقلبة عن واو^(٢) .

ووجه إمالة أبي عمرو والكسائي (الناس) في حال الرفع مثل: يَا أَيُّهَا النَّاسُ^(٣) ، والنصب مثل: { إِنَّ النَّاسَ }^(٤) ، والجر مثل: { بَرِبِ النَّاسِ }^(٥) وهو كثرة الاستعمال^(٦) .

وقد تعددت أحكام العلماء على إمالة هذه الكلمات ، فوسمها كثير من العلماء بالشذوذ منهم : سيبويه^(٧) ، وابن السراج^(٨) ،

(١) الحجة للقراء السبعة ٧٦٤/٦ ، وينظر : التفسير البسيط ٩٦٤/٤ - ٠٧٤ .

(٢) ينظر : الباب في علل البناء والإعراب ٨٥٤/٢ ، المتبع في شرح اللمع ٧٢٧/٢ .

(٣) وردت مرفوعة في أكثر من موضع في القرآن منها في سورة البقرة آية (٠٢) .

(٤) وردت منصوبة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم منها في سورة آل عمران آية (٣٧١) .

(٥) سورة الناس آية رقم (١) .

(٦) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ٣٢٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٩ ، توضيح المقاصد ٧٠٥١/٥ ، المساعد ٩٩٢/٤ ، تمهيد القواعد ٨٨٢٥/٠١ ، شرح الأشموني ٩٧٧- ٨٧٧/٣ .

(٧) ينظر : الكتاب ٧٢١/٤ - ٨٢١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٠٥/٤ ، شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ١٧/١ .

(٨) ينظر : الأصول ٠٧١/٣ .

والسيرافي^(١)، وابن جنبي^(٢)، وابن برهان^(٣)، إلى غير ذلك من العلماء^(٤).
ومنهم من وسمه بأنه على غير القياس مثل
:الفارسي^(٥)، والأصفهاني^(٦)، وابن الأثير^(٧)، وابن مالك^(٨)، وابن الناظم^(٩).
وبعد هذه التطوافة في إمالة (الحجاج) و(العجاج) و(الناس) أرى الآتي:
أولاً: يجوز إمالة الحجاج والعجاج في حال الجر، لوجود كسرة الإعراب
العارضة، وكونهما علمين أما إذا كانا صفتين فيمتنع إمالتهما.

(١) ينظر: شرح الكتاب ٥٠٥/٤.

(٢) ينظر: اللع في العربية ص ٥٦١.

(٣) ينظر: شرح اللع لابن برهان ٦٤٧/٢.

(٤) منهم: الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣٦/٩، العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ٧٥٤/٢ - ٨٥٤، والمتبع في شرح اللع ٧٢٧/٢، ابن الخباز في توجيه اللع ص ٣١٦ - ٤١٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/٩، ابن الحاجب في الشافية في علم التصريف ص ٣٨، الإيضاح شرح المفصل ٧٩٢/٢، صالح بن محمد في شرح كتاب سيويه ١٧/١، ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٦/٢، الأبي في شرح الجزولية ٩٣٣/٥، الرضي في شرح الشافية ٩/٣، النظام النيسابوري في شرح الشافية ١٩٢/٢، المرادي في توضيح المقاصد ٧٠٥١/٥، جاربردي في مجموعة الشافية في علم التصريف ٧٤١/٢، ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٨٨٢٥/١، النقرة كار في مجموعة الشافية في علم التصريف ٧٤١ / ٢، الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ٩٧٧/٣.

(٥) ينظر: التكملة ص ٤٥٨.

(٦) ينظر: شرح اللع للأصفهاني ٩١٨/٢.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية ٧٤٣/٢.

(٨) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٧٢٣، شرح الكافية الشافية ٥٧٩١/٤.

(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٥.

ثانيا: يجوز إمالة (الناس) في حال الجر فقط؛ لوجود كسرة الإعراب تشبيها لها "بكسرة عين فاعل بعد الألف وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد بين تنافيهما، وذلك أمر راجع إلى اللفظ لا فرق فيه بين العارض واللازم^(١)"، ولا يجوز إمالتها في حال الرفع والنصب لعدم وجود سبب في إمالتها .

ثالثا: أن معنى الشذوذ عند الشريف الكوفي في قوله: "وإن كان مرفوعا أو منصوبا فهو جار مجرى الشذوذ"^(٢) أي: القليل، وذلك لاتفاق جمهور القراء على تفخيم (الناس)^(٣)، ولم يذهب إلى إمالتها سوى أبي عمرو بن العلاء والكسائي^(٤) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٩، وينظر: الإيضاح شرح المفصل ١٩٢/٢، شرح كتاب

سيبويه لصالح بن محمد ٧٦/١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ١٧٠ .

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٠٧، إعراب القراءات السبع وعللها ص ١٥٥، الحجة

للقراء السبعة ٦/٦٤٤، التفسير البسيط ٤٢/٩٦٤، المحرر الوجيز ٥/٥٤٥ .

(٤) ينظر: الإقناع في القراءات السبع ١/٣٢٣، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٤٧، ارتشاف

الضرب ٢/٥٣٥، المساعد ٤/٩٩٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل لكل شيء بداية ونهاية ،سبحانه جل في علاه ، هو الأول بلا بداية ،والآخر بلا نهاية ،والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين ، سيدنا محمد النبي الأمين ،وعلى آله الطيبين الطاهرين .

وبعد

فكانت هذه الجولة العلمية في دراسة ظاهرة من أبرز مظاهر مخالفة الاطراد النحوي والصرفي ،وهي ظاهرة الشذوذ ،وقد وفقني الله - تعالى - في نهاية بحثي أن أخلص إلي النتائج الآتية :

الأولى : أثبت البحث أن دلالة مصطلح الشاذ الاصطلاحية قريبة من دلالاته اللغوية ، وذلك لأن أشهر معانيه اللغوية تدور حول الانفراد والندور ومفارقة المؤلف ، أما المعنى الاصطلاحي فلم يخل تعريف من تعاريف العلماء له إلا وفيه معنى التفرد ومفارقة المؤلف .

الثانية : عُنَى بقضية الشذوذ علماء كثر من شتى العلوم ،فاحتفى بها اللغويون والنحويون وغيرهم ، ومع ذلك لم يصلنا تعريف جامع مانع لهذا المصطلح ، بل نجده تداخل مع مصطلحات أخرى مثل :القليل ،والضعيف ، والنادر ،والضرورة ، لذلك نجد كثيرا من العلماء قد جمعوا بين الشاذ والنادر ، أو جمعوا بين الشاذ والقليل ، أو القليل والخبيث ، من ذلك في قضية مجيء الحال معرفا ب (أل) حكم الأنباري على هذه الظاهرة مرة بالشذوذ والندور ، ومرة بالشذوذ والقللة ، ومرة بأنها شاذة لا يقاس عليها^(١) ، وعند الحديث عن

(١) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٨/٢ ، ٨٢٨ .

قضية "ترجيح اتصال الضمير وانفصاله إذا كان منصوبا بـ(كان)" ، حكم ابن السراج عليها مرة بالشذوذ والقلة ،ومرة بالغلط فقط^(١) ،وفي قضية "مجيء خبر عسى اسما مفردا" حكم الجوهري وابن الخشاب عليها بالشذوذ والندرة^(٢).

الثالثة: يعد ابن السراج أول من تحدث عن مصطلح الشذوذ بمفهومه الاصطلاحي عندما قال : "وينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه ،فلا يطرد في نظائره....فمتى وجدت حرفا مخالفا...فاعلم أنه شاذ"^(٣) ، وقد وافقه ابن جني فيما ذهب إليه ،بل وزاد على ذلك أن أفرد له بابا^(٤) .

الرابعة: نسب لابن هشام الأنصاري أنه فرق بين مصطلحات الشاذ والنادر والقليل^(٥) ، وقد شرح العيني كلام ابن هشام فقال : "الشاذ ما يكون وجوده كثيرا ،ولكن على خلاف القياس ،والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة ،والنادر ما قل وجوده ،وإن لم يكن خلاف القياس"^(٦) .والبحث لا يميل إلى التفصيل بين هذه المصطلحات ؛وذلك لأنه لم يكن لدى القدماء ضوابط يلتزمون بها في التعبير عن مصطلحاتهم ،بل جاءت كل هذه المصطلحات متداخلة ،فكان كل عالم يستعمل الألفاظ بطريقته

(١) ينظر: الأصول ١/٢٤١ ، ٢/٨١١ .

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة ٦/٦٢٤٢ ،المرتجل ص ٩٢١ .

(٣) الأصول ١/٦٥ .

(٤) هذا الباب يحمل عنوان "باب القول على الاطراد والشذوذ" ينظر :الخصائص ١/٦٩ - ٠٠١ .

(٥) ينظر :المزهر في علوم اللغة ١/٤٣٢ ،الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤١١ .

(٦) ملاح الأرواح في شرح مراح الأرواح ص ١١٢ .

الخاصة ،فمن العلماء من يعبر عن الظاهرة النحوية بالشذوذ ،ومنهم من يعبر عنها بالضعف ،ومنهم من يعبر عن نفس الظاهرة بالقلّة ،ومنهم من يعبر عنها بالضرورة الشعرية^(١) . وقد حكم الشريف الكوفي على مجيء الحال معرّفا بـ

(أل) مرة بالشذوذ^(٢) ، وأخرى بالندور^(٣) .

الخامسة: اختلفت نظرتا البصريين والكوفيين من قضية القياس على الشاذ، فقد كان البصريون أكثر حرصا على عدم القياس عليه ،وهذا ما أكده أعلامه مثل سيويوه الذي نص على أنه "لا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس^(٤)" أما الكوفيون فقد كانوا أقل حرصا من القياس عليه ،فنجد أنهم إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا^(٥) ،وهذا الكلام مبني من كلام ابن درستويه في الكسائي شيخ الكوفيين عندما

(١) ينظر مثلا على سبيل التمثيل لا الحصر :قضية تعدي الفعل بنفسه أو بحرف الجر إلى الطرف ،مجيء الحال معرّفا بأل ،ترجيح اتصال الضمير وانفصاله إذا كان منصوبا بكان ،مجيء خبر عسى اسما مفردا ،حذف الباء عند النسب إلى فعيلة ،ما صغر على غير بناء مكبره .

(٢) ينظر :البيان في شرح اللمع ص ٢٢٢- ٤٢٢ ،و ص ٤٢٣ - ٥٢٣ .

(٣) ينظر :المصدر السابق ص ٩٣١ .

(٤) الكتاب ٢/٢٠٤ وينظر :الأصول ١/٦٥ ،الإيضاح في علل النحو ص ٣١١،الخصائص ١/٩٩،الإنصاف ٢ /٦٥٤،الاقتراح في علم أصول النحو ص ٩٠٢ .

(٥) همع الهوامع ١/٣٥ وينظر :في أصول اللغة والنحو ،فؤاد حنا ص ٢٢١ .

قال عنه "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو"^(١).

السادسة : لم يبعد الشريف الكوفي في مفهومه للشاذ وموقفه منه عما ذهب إليه البصريون ، بل دار في فلکهم في أنه لا يصح القياس على الشاذ في أكثر من موضع ، من ذلك قوله : "وهي كلمة شاذة لا يقاس عليها"^(٢) ، وقال في موضع آخر : " فلماذا قالوا : إنه شاذ ، والشاذ لا يقاس عليه"^(٣) ، وقال في موضع آخر : "فشاذ يسمع سماعاً ولا يقاس عليه"^(٤) . إلى غير ذلك من النقول التي تؤكد أن الشريف الكوفي لا يقيس على الشاذ ، وما ورد من ذلك يسمع ولا يجوز القياس عليه .

السابعة : إطلاق النحويين مصطلحات الشاذ والقليل والنادر والضعيف والضرورة... إلى غير ذلك من المصطلحات على الظواهر اللغوية المخالفة للغة المطردة الفصيحة إنما يرجع إلى حرصهم على حفظ اللغة التي هي لغة القرآن الكريم.

الثامنة : إن ما أُطلق عليه شاذ إنما هو ظاهرة لغوية تمثل مظهراً من مظاهر اختلاف اللهجات العربية ، وقد أشار أبو عمرو بن العلاء إلى هذا عندما سُئل عن الذي سماه عربية "أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال : لا .

(١) بغية الوعاة ٤٦١/٢ ، وينظر : في أصول اللغة والنحو ، فؤاد حنا ص ٢٢١ .

(٢) البيان في شرح اللمع ص ٥٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٧٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٢٦ .

فقلت :كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟قال: أعمل على الأكثر ،وأسمي ما خالفتني لغات^(١) .

التاسعة :انحصر معنى الشاذ عند الشريف الكوفي في معنيين :الأول :معنى القلة النسبية ،وكان ذلك في خمس قضايا ،والمعنى الثاني :الخروج عما شاع عن العرب وجاء مخالفا للقياس العربي ،وكان ذلك في الكثير من القضايا .

العاشرة :كان الشريف الكوفي تابعا نحو البصريين في غالب الآراء والقواعد النحوية ، وما ذلك إلا لأنه سائر على أصولهم النحوية التي منها أن القياس لا يكون إلا على ما كثر كثرة توجب القياس عليها ،ولم يخرج عن رأيهم ويوافق الكوفيين إلا في أصل كلمة (إنسان)وتصغيرها ،فتصغيرها عنده أنثيَّان ؛لأن أصلها عنده إنسيان ، في حين ذهب البصريون إلى أن إنسان تصغر على أنثيَّان ؛لأنها مأخوذة من أنس .

الحادية عشرة :كانت بعض ظواهر الشاذ إنما هي محاولة للرجوع إلى أصل متروك ، من ذلك مجيء خبر عسى وكاد اسما مفردا^(٢) ، فالأصل في أخبار هذه الأفعال أن يأتي مفردا، إجراء لها مجرى (كان)^(٣) ، إلا أنه قد عدل عن هذا الأصل ، وجاء خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ،وعندما رجع إلى استعمال الأصل المتروك حكم عليه بالشدوذ.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٣ .

(٢) ينظر :شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢٨٦/٢ - ٣٨٦ ، همع الهوامع ١٤١/٢ .

(٣) ينظر :الكتاب ٨٥/١ ، ٨٥١/٣ .

الثانية عشرة : كان لعلة كثرة الاستعمال حضور بارز في هذا البحث ،من هذا الحضور :ترخيم ما لا هاء فيه من الصفات ،مثل ترخيم كلمة صاحب ،وإمالة الحجاج والعجاج والناس ،وحذف لام الميزان في كلمة إنسيان .

الثالثة عشرة :قد يتنوع حكم النحوي على الظاهرة النحوية الواحدة في كتبه ،فيحكم عليها بحكم ،ويحكم عليها في كتاب آخر له بحكم آخر ،من ذلك عند حديث ابن مالك على ظاهرة مجيء الحال معرفاً بأل حكم عليها في شرح التسهيل بالشذوذ^(١)، وحكم عليها في شرح الكافية الشافية بالقليل^(٢)، ومن ذلك عند الحديث عن قضية مجيء خبر عسى اسماً مفرداً بحكم الرضي عليها مرة بالشذوذ^(٣)، وأخرى بالندرة^(٤)، وفي نفس القضية وسمها ابن هشام في كتابيه :أوضح المسالك ،والجامع الصغير بالشذوذ^(٥) ، ووسمها في شرح اللحة البدرية بالندرة^(٦)، وقد حكم العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب على أن النسب إلى أمس :إمسي بالشاذ^(٧)، ووسمها في المتبع في شرح اللمع بالضعيف^(٨)، وحكم ابن سيده على تصغير

(١) ينظر :شرح التسهيل ٦٢٣/٢ .

(٢) ينظر :شرح الكافية الشافية ٥٣٧/٢ .

(٣) ينظر :شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٢ ، ٦١٢/٤ .

(٤) المصدر السابق ٥١٢/٤ .

(٥) ينظر :أوضح المسالك ٢٠٣/١ ،الجامع الصغير ص ٩٥ .

(٦) ينظر :شرح اللحة البدرية ٢٢/٢ .

(٧) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥١/٢ .

(٨) ينظر :المتبع في شرح اللمع ٦٧٦/٢ .

عشية: عشيشية بالشذوذ في المخصص^(١)، بينما في المحكم والمحيط الأعظم حكم عليها بالندور^(٢) .

وبعد

فهذه أهم النتائج التي هداني الله - تعالى - للوقوف عليها، ولست أدعي بعد ذلك أنني توصلت إلى الكمال، فالكمال لله وحده، وطبيعة عمل البشر مهما بلغت من الدقة والعناية فهي غير عارية من النقصان، ويكفيني في هذا التمثيل بقول حافظ - رحمه الله - ،

لَا تَلْمُ كَفِّي إِذَا السَّيْفُ نَبَا صَحَّ مَنِّي الْعَرْمُ وَالذَّهْرُ أَبِي

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

(١) ينظر: المخصص ٢١١/٤١ .

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٧٨٢/٢ .

فهرس المصادر والمراجع

| ثبت المصادر والمراجع |
|--|
| - ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيديّ ت ٨٠٢ هـ ،تحقيق د /طارق الجناي ، ط عالم الكتب ، الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م . |
| - الإحاطة في أخبار غرناطة ،لذي الوزرتين لسان الدين بن الخطيب ت ٧٧٦هـ،حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبدالله عنان، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م . |
| - الأدب لابن أبي شيبة ت ٢٣٥هـ، تحقيق د/محمد رضا القهوجي، الناشر دار البشائر الإسلامية لبنان، أولى ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م. |
| - أدب الكاتب، تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧هـ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي ،مؤسسة الرسالة . |
| - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد . مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي طبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م |
| - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك تأليف الإمام العلامة محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن قيم الجوزية ت ٧٦٧هـ تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م). |
| - أسرار العربية تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري ت ٥٧٧هـ ،دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م . |

| |
|--|
| <p>- إصلاح المنطق ،لابن السكيت ،شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون ،ط دار المعارف .</p> |
| <p>- أصول التفكير النحوي، د/علي أبو المكارم ،ط دار غريب ،٢٠٠٧م .</p> |
| <p>- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي طبعة مؤسسة دار الرسالة ، الثالثة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.</p> |
| <p>- اعتلال القلوب للخرائطي، تأليف أبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي ت٣٢٧هـ، تحقيق حمدي الدمرداش، الناشر:نزار مصطفى الباز، ثانياً ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.</p> |
| <p>- إعراب القراءات السبع وعللها ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ،حققه وقدم له د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر ، ط أولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م</p> |
| <p>- أعيان العصر وأعوان النصر لصالح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٦٤هـ، حققه د /علي أبو زيد،د/نبيل أبو عمشة،د/محمود سالم محمد، قدم له /مازن عبدالقادر المبارك، ط دار الفكر بيروت ،أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .</p> |
| <p>- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ت٣١١هـ،تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ت٣٧٧هـ،تحقيق وتعليق د/عبدالله ابن عمر الحاج إبراهيم</p> |
| <p>- الاقتراح في علم أصول النحو،لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، قرأه وعلق عليه د/محمود سليمان ياقوت، ط دار المعرفة الجامعية ،١٤٢٦ هـ -٢٠٠٦م .</p> |

| |
|---|
| <p>- الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش ت ٥٤٠هـ، حققه وقدم له د/عبدالمجيد قطامش، أولى ١٤٠٣هـ .</p> |
| <p>- أمالي ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ت ٥٤٢هـ ، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .</p> |
| <p>- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.</p> |
| <p>- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ٢٠٠٢م.</p> |
| <p>- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ت سنة ٧٦١هـ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بيروت منشورات المكتبة العصرية .</p> |
| <p>- الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ت ٦٤٦هـ تحقيق د/إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.</p> |
| <p>- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ، تحقيق د/مازن المبارك ، دار النفائس ، الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .</p> |
| <p>- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي ت ٣٧٧هـ</p> |

| |
|---|
| <p>تحقيق ودراسة د/ قاسم بحر المرجان، ط عالم الكتب، ثانية ١٤٢٦ هـ ١٩٩٦م.</p> |
| <p>- البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ت٣٥٦هـ، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، أولى ١٩٧٥م.</p> |
| <p>- البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد علي الدين ط جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي ط الأولى ١٤٢٠هـ.</p> |
| <p>اليسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي ت٦٨٨هـ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عبد الثبتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .</p> |
| <p>- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الفكر، الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .</p> |
| <p>- البيان في شرح اللمع لابن جني، تأليف الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ت٥٣٩هـ، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حمويه، ط دار عمار للنشر والتوزيع، ط أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.</p> |
| <p>- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .</p> |
| <p>- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط دار الفكر بدمشق، الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.</p> |

| |
|--|
| - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/السيد تقي عبد السيد ، ١٤٠٦ هـ . |
| - تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ت ٧٤٥هـ، تحقيق د/عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، أولى ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م. |
| - التذيل والتكميل في شرح التسهيل ،ألفه أبو حيان الأندلسي، حققه أ د / حسن هندايوي، ط دار القلم بيروت ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. |
| - ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦٢٧هـ، إعداد عادل محسن العميري ،جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م. |
| - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ هـ -١٩٦٧م. |
| - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى ت ٩٠٥ هـ ، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م). |
| - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ،تأليف محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى . |
| - التعليقة على كتاب سيويه،تأليف أبي علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق وتعليق د/ عوض حمد القوزي ، مطبعة الأمانة. ط الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م . |
| - التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن مجد الواحدى ت ٤٦٨ هـ |

| |
|---|
| <p>تح د/محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، أشرف على صياغته وإخراجه د/عبد العزيز شطا آل سعود ، د/تركي بن سهو العتيبي، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .</p> |
| <p>- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ،دار المسرة ،أولى ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢م.</p> |
| <p>- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ هـ ،ط دار القومية العربية للطباعة ،حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون ، راجعه محمد علي النجار</p> |
| <p>- توجيه اللع للعلامة أحمد بن الحسين الخباز ت ٦٣٧ هـ . شرح كتاب اللع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د فايز نكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط أولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.</p> |
| <p>- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي المعروف بابن أم قاسم ت ٧٤٩ هـ شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان ، ط دار الفكر العربي ، القاهرة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م</p> |
| <p>- التوطئة لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق د/يوسف أحمد المطوع ،ط ثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.</p> |
| <p>- التوقيف على مهمات التعريف ،للشيخ الإمام عبد الرؤوف بن المناوي ت ٩٢٥ هـ - ١٠٣١ م ،تحقيق د/عبدالحميد صالح حمدان ،ط عالم الكتب ،أولى ١٤١٠ هـ -١٩٩٠م</p> |

- الجامع الصغير في النحو ، لأبي محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق د/أحمد محمود الهرميل ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/أحمد عبد السلام ،خرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بن بسيون زغلول،ط دار الكتب العلمية بيروت ،ط أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي: تحقيق د/ فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

- الحدود في النحو، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق بتول قاسم ناصر، مكتبة الآداب جامعة بغداد

- الحجة للقراء السبعة تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت٣٧٧ هـ ، حققه بد الدين قهوجي ، بشير جوبجاني ، مراجعة عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ، طبعة دار المأمون للتراث ، الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، دراسة وتحقيق د/أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

| |
|--|
| <p>- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة .</p> |
| <p>- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى بتحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية</p> |
| <p>- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ت ٢٩٠ هـ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة الهلال، ط ثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.</p> |
| <p>- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د/محمد يوسف نجم، ط دار صادر، الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.</p> |
| <p>- ديوان تأبط شرا، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، ط دار المعرفة بيروت، أولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.</p> |
| <p>- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، ط دار المعارف بمصر .</p> |
| <p>- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له أ/علي قاعود، ط دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.</p> |
| <p>- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق د/محمد نبيل طريفي، دار صادر أولى، ٢٠٠٠ م.</p> |

| |
|--|
| - ديوان الهذليين ،مطبعة دار الكتب المصرية ،ثانية ١٩٩٥ م . |
| - رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ،تحقيق/ أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . |
| - روح المعاني في تفسير العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت ١٢٧٠هـ،عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق السيد محمود شكري الألوسي، ط إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي بيروت . |
| - الروض البسام بترتيب وتخري فوائد تمام، تأليف أبي سليمان اسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري ،ط دار البشائر الإسلامية ،بيروت ،أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م . |
| - الزاهر في معاني كلمات الناس ،لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٨ هـ ، تحقيق د/حاتم صالح الضامن ،ط دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ط ثانية ١٩٨٧م |
| - سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي ، طبعة دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م |
| - الشافية في علم التصريف، تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن |

عمر الدويني النحوي المعروف بأبن الحاجب ت٦٤٦هـ، ووليها الوافية نظم الشافية للنيسابوري، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- شذا العرف في فن الصرف، تأليف أحمد بن محمد الحملاوي ت١٣١٥هـ، قدم له وعلق عليه د/محمد بن عبد المعطي، خرج شواهد ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، ط دار الكيان للطباعة والنشر .

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام مال الدين محمد ابن مالك ت٦٨٦هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي ابن طولون الدمشقي الصالحي، ت٩٥٣هـ، تحقيق وتعليق د/عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى ١٤٢٣-٢٠٠٢ م.

- شرح ابن عقيل قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر، الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.

- شرح الأجرومية في علم العربية تأليف على بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري ٨٨٩هـ، دراسة وتحقيق د/محمد خليل عبد العزيز شرف، ط دار السلام - مصر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك على ألفية ابن مالك، حققه محمد محى الدين عبد الحميد، ط دار الكتاب العربي بيروت، الأولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م

- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق ودراسة د/علي موسى الشمولي، الناشر مكتبة الخريجي، ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون ، ط دار هاجر للطباعة والنشر، الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحبه الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ ت، دراسة وتحقيق د/ علي فاخر، د/ جابر محمد البراجة، د/ إبراهيم جمعة العجمي، د/ جابر السيد مبارك، د/ علي السنوسي محمد، د/ محمد راغب نزال، مطبعة دار السلام، ط الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

- شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد مكتبة الإيمان المنصورة ط . أولى ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبي ت ٦٨٠ هـ، دراسة وتحقيق محمد ابن حمد بن أحمد الكناني، السفر الثاني، رسالة ماجستير، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ

- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبي ت ٦٨٠ هـ، دراسة

| |
|--|
| <p>وتحقيق حسن ابن نويفع الجابري الحربي، السفر الثالث، رسالة ماجستير، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ.</p> |
| <p>- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ت ٦٠٩ هـ، تحقيق ودراسة: د/سلوى محمد عمر عرب ، سلسلة الرسائل الموصي بطبعها ١٤١٩ هـ</p> |
| <p>- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ الشرح الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د/إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.</p> |
| <p>- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط أولى ، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧١ هـ-١٩٥٢ م .</p> |
| <p>- شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له د/إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.</p> |
| <p>- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، ط ثانية ١٩٩٦ م.</p> |
| <p>- شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الإسترابازى النحوى ت ٦٨٦ هـ ، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب .</p> |
| <p>- شرح الشافية للخضر اليزدي أتمه سنة ٧٢٠ هـ، دراسة وتحقيق رسالة دكتوراه، إعداد الطالب حسن أحمد الحمدو العثماني، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م، جامعة أم القرى .</p> |
| <p>- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى ب الكاشف عن حقائق</p> |

| |
|---|
| <p>السنن، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي ت ٧٤٣هـ، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .</p> |
| <p>- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ، ت ٦٨٠هـ، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب /نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، ١٤٢١-١٤٢٢هـ .</p> |
| <p>- شرح الكافية الشافية تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، ط دار المأمون للتراث، الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢م) .</p> |
| <p>- شرح الكافية للأصبهاني تحقيق ودراسة ،رسالة دكتوراه ،جامعة الأزهر للباحث عبد المعطي جاب الله سالم، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .</p> |
| <p>- شرح كتاب سيويه (الربع الأخير)لصالح بن محمد ،دراسة وتحقيق الطالب/خالد بن محمد ابن عبد الله التويجري، إشراف أ د/عياد بن عيد الثبتي.</p> |
| <p>- شرح كتاب سيويه للسيرافي أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨هـ ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، الأولى .</p> |
| <p>- شرح اللحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري تحقيق د/ صلاح روي ، الطبعة الثانية ، طبعة دار مرجان للطباعة.</p> |
| <p>- شرح اللمع في النحو ،لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ، تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ط أولى ، ١٤١١هـ -١٩٩١م .</p> |

| |
|--|
| <p>- شرح للمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسن الباقولي ت ٥٤٣هـ حقه د/ إبراهيم بن محمد أبوعبادة ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ط المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي</p> |
| <p>- شرح للمع، صنفه ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي ت ٤٥٦ هـ ، حقه د/فائز فارس ، ط أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.</p> |
| <p>- شرح المفصل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن يعيش النحوي ت ٦٤٣ هـ ، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية .</p> |
| <p>- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦١٧ ، د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العكبيان ، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.</p> |
| <p>- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .</p> |
| <p>- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، لأبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي، ت ٨٠٧هـ، تحقيق د/فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ١٩٩٣م.</p> |
| <p>- شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم الحريري ت ٥١٦هـ، قدم له وحققه وعلق عليه وأعرب أبياته وشرح شواهد د/أحمد محمد قاسم، ط دار الكلم الطيب بيروت ، أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.</p> |
| <p>- شرح النظام على الشافية ، لحسن بن محمد النيسابوري .</p> |
| <p>- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ت ٧٧٠هـ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسنى البركان ، ط المكتبة القنصلية ، أولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .</p> |
| <p>- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري</p> |

| |
|--|
| تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين بيروت، ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. |
| - صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط أولى ١٤٢٢هـ . |
| - صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر دار إحياء التراث العربي |
| - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري ، تحقيق أ.د/ محسن بن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى ١٤١٥هـ. |
| - ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ . |
| - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار المعارف ، ط ثانية . |
| - غريب الحديث تأليف ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق د/عبدالله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٧م. |
| - الغرة في شرح اللمع ، من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩هـ، دراسة وتحقيق د/فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، ط دار التدميرية . |
| - الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تصنيف الإمام الحافظ صلاح الدين خليل العلاني ت ٧٦١هـ ، تحقيق د/حسن موسى الشاعر، ط دار البشير، أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. |
| - الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، شرح لمتن أبي حيان النحوي |

| |
|--|
| <p>الشذرة الذهبية في علم العربية ، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي ت ٨٧٠هـ ، تحقيق د/هزاع سعد المرشد ، أولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .</p> |
| <p>- في أصول اللغة والنحو ، د/فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب بيروت .</p> |
| <p>- القاموس المحيط للفيروز أبادي ت ٨١٧هـ ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م</p> |
| <p>- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعا ودراسة وتقويما ، إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، ط دار التدميرية ، أولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .</p> |
| <p>- كتاب الأمثال ، تأليف الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ ، حققه وعلق عليه وقدم له د/عبد المجيد قطامش ، ط دار المأمون للتراث ، الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م</p> |
| <p>- كتاب التكملة ، لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ ، تحقيق ودراسة قاسم بحر المرجان ، ط عالم الكتب ، ثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .</p> |
| <p>- كتاب جمهرة اللغة ، تأليف الشيخ الجليل إمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن الحسن بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ت ٣٢١هـ ، ط مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد ، ١٣٤٤هـ</p> |
| <p>- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د/شوقي ضيف ، دار المعارف .</p> |
| <p>- الكتاب لسبيويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، طبعة دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى .</p> |

الشاذ عند الشريف الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع . دراسة وصفية تحليلية

| |
|--|
| - كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ ، تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/إبراهيم السامرائي ، ط سلسلة المعاجم والفهارس . |
| - كشف المشكل في النحو ،علي بن سليمان الحيدرة اليمني ت٥٩٩هـ ، تحقيق د/هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد بغداد ،أولى ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م. |
| - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت١٠٩٤هـ،أعدده للطبع ووضع فهارسه د/عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ،ط ثانية١٤١٩هـ -١٩٩٨م. |
| - الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء ت٧٣٢هـ،دراسة وتحقيق د/جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، ط ثانية ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م. |
| - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف علاء الدين علي بن حسام الدين بن قاضي خان الشهير بالمتقي الهندي ت٩٧٥هـ، تحقيق بكري حياتي، صفوت السقا، مؤسسة الرسالة ،خامسة١٤٠١هـ -١٩٨١م. |
| - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت٦١٦هـ ، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م . |
| - لسان العرب لابن منظور ، تحقيق الأساتذة عبد الله على الكبير ، محمد احمد حسيب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، ط دار المعارف . |
| - اللمع في العربية ،تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق د/سميح أبو معلي . |
| المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ، دراسة وتحقيق د/عبد |

| |
|---|
| <p>الحميد حمد محمود الزوي، منشورات امعة قاريونس بنغازي، ط أولى ١٩٩٤.</p> |
| <p>- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١ هـ ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط دار المعارف بمصر</p> |
| <p>- مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع .</p> |
| <p>- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الميداني ت ٥١٨ هـ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.</p> |
| <p>- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح عالم الكتب بيروت.</p> |
| <p>- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤م) أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع، إبراهيم التريزي المدير العام للتحريب والشؤون الثقافية، ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.</p> |
| <p>- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلس ت ٥٤٦ هـ تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ، أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م</p> |
| <p>- المحكم والمحيط الأعظم تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده</p> |

| |
|--|
| <p>ت ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/عبد الحميد هندوي ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م</p> |
| <p>- المخصص تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل اللغوي النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده ت ٤٥٨ هـ ، ط دار الكتب العلمية</p> |
| <p>- المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م</p> |
| <p>- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ١٠١٤ هـ، ط دار الفكر بيروت، أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.</p> |
| <p>- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، مكتبة دار التراث ، ط الثالثة .</p> |
| <p>- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ تقديم وتحقيق د/حسن هندوي ، طبعة دار القلم دمشق ، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م</p> |
| <p>- المسائل الشيرازيات، ألفه أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ، حققه أ د/حسن بن محمود هندوي ، ط كنوز إشبيليا ، أولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.</p> |
| <p>- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي النحوي</p> |

| |
|---|
| <p>ت٣٧٧هـ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ،مطبعة العاني - بغداد.</p> |
| <p>- المسائل المنثورة لأبي الحسن بن أحمد الفارسي ت٣٧٧ تحقيق مصطفى الحدرى ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.</p> |
| <p>- المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات ، طبعة المملكة العربية السعودية ،الأولى ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢م.</p> |
| <p>- المستدرك على الصحيحين ،لأبي عبدالله بن الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمد ربه بن نعيم بن الحكم الضبي النيسابوري ت ٤٠٥هـ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط دار الكتب العلمية بيروت ،أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م .</p> |
| <p>- المستقصى في أمثال العرب، للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله بن عمر الزمخشري ت٥٣٨ هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط أولى ١٣٨١ - ١٩٦٢</p> |
| <p>- مسند الشهاب القضاعي ،تأليف أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكومونا لقضاعي المصري ت٤٥٤هـ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٤٠٧ هـ -١٩٨٦م.</p> |
| <p>- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي، تحقيق د/نبهان</p> |

| |
|--|
| ياسين حسين، ط دار الرسالة للطباعة بغداد . |
| - معانى القرآن تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ عالم الكتب ، ط الثالثة ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م . |
| - معجم التعريفات ، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦ هـ ، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي ، القاهرة ط دار الفضيلة . |
| - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، تأليف د/محمد إبراهيم عبادة ، ط مكتبة الآداب بالقاهرة ، ط أولى ١٤٣٢ هـ |
| - معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ط دار الفكر ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م . |
| - المغرب في ترتيب المعرب، تأليف الإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي ت ٦١٠ هـ، حققه محمود فاخوري ، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، أولى ١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م. |
| - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط السلسلة التراثية . |
| - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠ هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي ، الأولى ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م. |
| - المقتصد شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق قاسم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م . |
| - المقتصد شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/أحمد بن عبد الله |

بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨ هـ
٢٠٠٧ م .

- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد
الخالق عظيمه ، ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة
إحياء التراث الإسلامي (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .

- المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز
الجزولي ت ٦٠٧ هـ ، تحقيق وشرح د/شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه
د/حامد أحمد نبيل ، د/فتحي محمد أحمد جمعه .

- المقرب ومعه مثل المقرب تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد
بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق ودراسة
عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، ط منشورات محمد علي
بيضون دار الكتب العلمية بيروت ، ط أولى (١٤١٨ - ١٩٩٨ م) .

- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح ، تأليف العلامة بدر الدين محمود
بن أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ ، حققه وعلق عليه عبدالستار جواد .

- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للعلامة لطف الله بن محمد
بن الغياث ، تحقيق د/عبدالرحمن محمد شاهين .

- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، لمحمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي
الشهير بالخفاف، إعداد أحمد بوياء ولد الشيخ محمد تقي الله ، مطبوعات
جامعة أم القرى ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م .

- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، طبعة وزارة المعارف العمومية ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي ت ٧٤٩هـ، دراسة وتحقيق د/هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشيد ، أولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد علي النهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة د/رفيق العجم ، تحقيق د/ علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية د/عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية د/جورج زيتاني ، ط مكتبة لبنان ، ط أولى ١٩٩٦م.

- موصل النبيل إلى شرح التسهيل ، تأليف خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ ، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع إسماعيل ، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، تأليف عباس حسن ، ط دار المعارف بمصر ، ط الثالثة .

- النكت في تفسير كتاب سيوييه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري ت ٤٦٧ هـ ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون

| |
|---|
| الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م. |
| - النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير ت ٦٠٦ هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي بيروت . |
| - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية. |
| - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان ت ٦٨١ هـ ، حققه د/إحسان عباس ، ط دار صادر بيروت . |
| - الوافي بالوفيات، تأليف صلاح الدين الصفدي ت ٧٦٤ هـ، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤط، تركي مصفى، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، أولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م . |

فهرس الموضوعات

| الموضوع |
|--|
| المقدمة |
| الفصل الأول: مفهوم الشذوذ وبيان علله، وتحتة ثلاثة مباحث |
| المبحث الأول : تعريف الشاذ وما رادفه من ألقاظ |
| المبحث الثاني :أقسام الشاذ |
| المبحث الثالث: موقف الشريف الكوفي من الشاذ |
| الفصل الثاني :القضايا النحوية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ،وتحتة خمسة مباحث |
| المبحث الأول :باب المفعول فيه ،وتحتة قضية واحدة |
| المبحث الثاني :باب الحال ،وتحتة قضية واحدة |
| المبحث الثالث :باب المعرفة والنكرة ،وتحتة قضية واحدة |
| المبحث الرابع :باب الترخيم ،وتحتة قضية واحدة |
| المبحث الخامس :باب عسى ،وتحتة قضية واحدة |
| الفصل الثالث : القضايا الصرفية التي حكم عليها الشريف الكوفي بالشذوذ، وتحتة أربعة مباحث |
| المبحث الأول :باب جمع التكسير ،وتحتة قضيتان |
| المبحث الثاني :باب النسب ،وتحتة قضيتان |
| المبحث الثالث :باب التصغير ،وتحتة قضية واحدة |
| المبحث الرابع :باب الإمالة ،وتحتة قضية واحدة |
| الخاتمة |
| ثبت المصادر والمراجع |
| فهرس الموضوعات |